



المدقق

العدد ١٢٩ - ١٣٠ تموز ٢٠٢٣ مجلة مهنية متخصصة
تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين

لقاء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مع
رئيسة وحدة مكافحة غسل الأموال
 وتمويل الإرهاب وفريق العمل



مشاركة الجمعية في المؤتمر المهني
الدولي "الحادي عشر" الخاص باتحاد
المحاسبين والمراجعين العرب بعنوان
"الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة:
الفرص والتحديات" وبالتعاون مع الاتحاد
الدولي للمحاسبين (IFAC)

عقد دورة تدريبية بعنوان توثيق أدلة
التدقيق وأوراق العمل لأعضاء جمعية
مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين

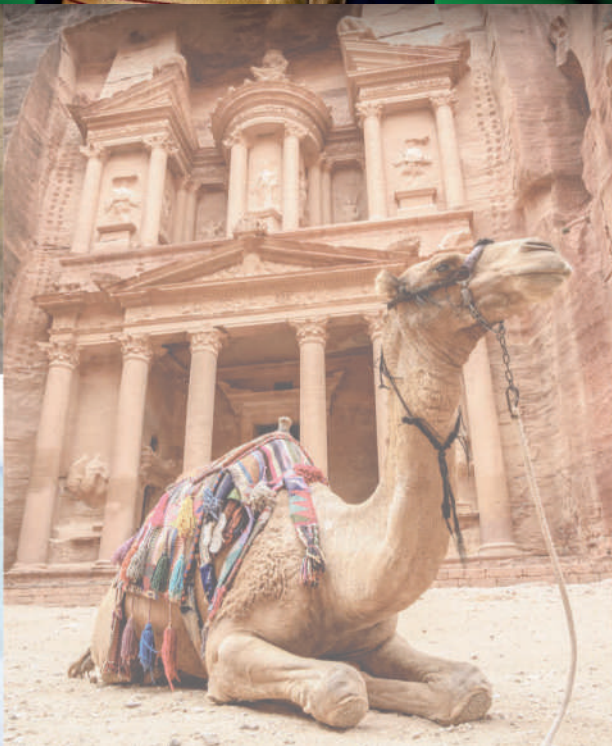




استقلال 

Independence Day عيد الاستقلال 77

ترفع جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين إلى قائد الوطن جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم وولي عهده الأمين و العائلة الهاشمية أسمى آيات التهنئة والتبريك بمناسبة عيد الاستقلال السابع والسبعين .
أدام الله على وطننا الغالي نعمة الأمن والأمان، ودوام التقدم والازدهار، وكل عام والوطن وقائد الوطن والشعب بألف خير



القسم القانوني للمدقق والالتزامات المترتبة عليه

تحتل مهنة المحاسبة القانونية مكانة كبيرة في الاقتصاد، فهي مكون رئيسي ومهم للاقتصاد وتؤثر على الاستثمار والإقراض (قطاع البنوك) وعلى خزينة الدولة (الضرائب).



حسام رحال
رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير

من هنا جاء دور المحاسب القانوني في قانون مهنة المحاسبة القانونية في المحافظة على مصالح المستثمرين والمقرضين وخزينة الدولة على حدٍ سواء، ولاستكمال متطلبات الترخيص لممارسة مهنة المحاسبة القانونية يجب أن يتم أداء القسم القانوني أمام معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين / رئيس الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية، ورئيس جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، قائلاً فيه:

(أقسم بالله العظيم أن أقوم بواجبات مهنتي بشرف وأمانة دون تحييز، وأن أتقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها، وأن أحافظ على أسرار المهنة وأدائها وقواعدها.)

ويترتب على من أقسم هذا القسم أمور كثيرة أولها؛ أنّ بداية انتسابه ارتبطت بميثاق غليظ أمام الله تعالى أولاً، ثم الوطن، ثم نفسه، ثم أمام رئيس الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية ورئيس مجلس إدارة الجمعية.

فالقسم القانوني يحث المحاسب القانوني على التقيد بمعايير التدقيق الدولية والتشريعات السارية المفعول، والالتزام بتطبيقها وإصدار تقارير التدقيق حول القوائم المالية تتسم بالمصداقية والنزاهة والموضوعية، مما يحمي الاقتصاد ويحافظ على المال العام، ويشجع الاستثمار، ويخلق بيئة استثمارية يطمئن فيها المستثمرون على أموالهم، والحفاظ على هذا القسم هو مرآة الإخلاص للوطن، وأداء الأعمال بأمانة وشرف، باتباع القوانين والأنظمة والمعايير.

تبعاً لما سبق، فإن وعي المدقق بأهمية شهادته على عدالة البيانات المالية، سيكون له الأثر الأكبر في دقة إنجاز مهامه وتحري الدقة، فمهنة التدقيق بوتقة ينصهر فيها العلم والأخلاق والالتزام، والحفاظ على القسم مرآة للأخلاق، ووجه العملة الآخر لمستوى المهنيّة والالتزام.

فالنصيحة الصادقة للزملاء؛ أن نتذكر دائماً أننا تحت قسم غليظ، سوف نحاسب عليه فلن تغني عنّا كل أموال الدنيا حينها، ناهيك عما يترتب عليه من مسؤولية قانونية وأخلاقية في هذه الدنيا.

مجلس الإدارة الخامس عشر
للفترة 2024 - 2021



قصي عبيدات
أمين السر



حسام رحال
الرئيس



عماد أبو حلتيم
نائب الرئيس



صالح الحاج قاسم
عضو



د. طارق الصرايرة
أمين الصندوق



منير القواسمي
عضو



أحمد الخضر
عضو



ماهر رموني
عضو



موسى سنداحة
عضو

اليمين القانونية

أقسم بالله العظيم أن أقوم بواجبات مهنتي بشرف وأمانة دون تحيز وأن أتقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها وأن أحافظ على أسرار المهنة وأدابها وقواعدها.

www.jacapa.org.jo

هيئة التحرير

أ.د. حسام الدين خداش - أسامة كمال
د. حسام الدين خليل - سناء مكي.
د. مهند عتمه - محمد الأزرق - محمد ملحس

E-mail: info@jacapa.com.jo

سكرتير التحرير

العلاقات العامة
قصي عبيدات

رئيس هيئة

التحرير المسؤول
حسام رحال

هاتف: ٥٦٦٩٩١٦ - فاكس ٥٦٨٧٦١٠
ص.ب ٩٢٧٢٦٧ - عمان ١١١٩٠ الأردن

جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين
العدد ١٢٩-١٣ تموز ٢٠٢٣



65



66



69



72



77

الصفحة	العنوان
1	الإفتاحية: القسم القانوني للمدقق حسام رحال
4	الشهادات المهنية الرئيسية والمساندة كيف يطور المحاسب القانوني الأردني من مهاراته وخبراته؟ عماد أبو حاتم
5	معايير إدارة جودة التدقيق منير القواسمي
10	Are You Ready for the 2024 US CPA Exam Evolution .. Ahmed Al Qawasmi
15	تقرير التدقيق الخارجي حول استمرارية العميل أ.د محمد النوايسة
18	"ثورة عملية التدقيق باستخدام ChatGPT: إمكانيات الذكاء الاصطناعي في عملية التدقيق... محمود الخطيب
21	عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات..... د. حسام حداد
23	المعالجة المحاسبية لإيرادات شركات ومكاتب تدقيق الحسابات وفقاً لمعيار إعداد التقارير المالية رقم 15 IFRs د. حسام الدين خليل ايهاب خليل / (الجزء الثاني)
42	المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٠) الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية ... أسامة كمال
47	المعالجة المحاسبية للقروض بدون فائدة أو بأسعار فائدة أقل من السوق بين الشركة الأم والشركات التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حسن السعدي
52	الأسعار التحويلية بين النظرية والتطبيق ماهر رموني
55	معاملات مالية بين المعايير الدولية للتقرير المالي واحكام قانون ضريبة الدخل صالح القلاب
60	صناعة المحتوى في ظل قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته وقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته راضي مي
63	أهم التعديلات التي طرأت على قانون الضريبة العامة على المبيعات بموجب القانون المعدل رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٢ .. عمر بني ارشيد
65	نشاطات الجمعية

الشهادات المهنية الرئيسية والمساندة

كيف تطور المحاسب القانوني الأردني من مهاراته وخبراته؟



عماد أبو حاتم
نائب رئيس مجلس الإدارة

إن مفهومي الشهادات المهنية الرئيسية والشهادات المهنية المساندة غير معرفين بهذا الشكل في أدبيات المهنة، لكنني سأطرح هذين المفهومين في سياق هذا المقالة، لتوضيح الاختلاف والتمييز بين الشهادات التي

بتقييم الأعمال (CertBV) ومعايير التدقيق الدولية (CertIA) بالإضافة للشهادة المتخصصة في الإدارة المالية للقطاع العام (CertPFM) ومن المعروف بأن فترة ومدة التحضير والتجهيز للامتحان للحصول على هذه الشهادات تعتبر قصيرة نسبياً، وتناسب مع احتياجات وفترات انشغال الراغبين بالتقدم للامتحان. إن علامة النجاح في هذا النوع من الشهادات هي ٥٠٪، وعادة يكون الامتحان باللغة الانجليزية والتي تمثل لغة الأعمال، مما سيحقق للمتقدمين لهذه الامتحانات من الزملاء أعضاء جمعيتنا مهارتين أساسيتين: (١) التدريب على تطبيقات المعايير الدولية الحديثة بأنواعها: التقارير المالية، محاسبة القطاع العام، التدقيق الخارجي، التقييم المالي للأعمال. (٢) رفع مهارات استخدام اللغة الانجليزية في تطبيقات هذه المعايير المختلفة، مما يساعد في فهم العقود والبيانات التي تقدم من العملاء، والتقارير التي يمكن طلبها من المحاسب القانوني خصوصاً المتعلقة بتدقيق الحسابات والمهام الخاصة أيضاً. إن صقل هذه المهارات ورفع جودة التعليم المستمر، هي مسؤولية شخصية تقع على عاتق كل محاسب قانوني، حيث تحرص جمعيتكم ومجلس الإدارة على تقديم كل ما هو جديد من خلال عقد الدورات المتخصصة وورش العمل والندوات والتي يحاضر بها محاضرون أكفاء أتوا من رحم الهيئة العامة.

تؤهل حاملها الحصول على ترخيص لممارسة المهنة في الدولة التي منحتها الترخيص، مثال على ذلك شهادة المحاسب القانوني الأردني وتشارترد البريطانية وCPA الأمريكية، وبين الشهادات التي لا تؤهل حاملها الحصول على ترخيص لممارسة المهنة. إن الشهادات المهنية الرئيسية بالإضافة إلى أنها تؤهل حاملها الحصول على ترخيص لممارسة مهنة المحاسبة القانونية، كما إنها تمنحه ثقة ومصداقية إضافية أمام مجتمع الأعمال والشركات والمؤسسات وأسواق رأس المال ومختلف الجهات التي تحتاج الى خدمات محاسبية واستشارات مالية وضريبية وتقييم الشركات وذلك في حال الحصول على أحد هذه الشهادات المساندة، مما يمكننا أن نطلق عليه مفهوم المحاسب القانوني الشمولي. إن هذه الشهادات المساندة تمنح من الجهتين الأكثر شهرة وهما ال CPA والتي يمكن الحصول عليها من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA و ACCA والتي يمكن الحصول عليها من جمعية المحاسبين المرخصين القانونيين البريطانيين ACCA.

ومن أمثلة الشهادات المساندة: شهادة في IFRS (CertIFRS) أو دبلوم في IFRS (DipIFRS) وشهادة في IPSAS (CertIPSAS) المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باللغة العربية بالإضافة إلى ذلك هناك شهادات متعلقة



معايير إدارة جودة التدقيق ISQM 1 ISQM 2 ISA 220



منير القواسمي
عضو مجلس الإدارة

واجهت شركات تدقيق الحسابات انتقادات لاذعة في السنوات الأخيرة بسبب فشلها في كشف المخاطر التي تواجه المنشآت رغم أنها دقت حسابات تلك المنشآت، وأدت إخفاقات عمليات التدقيق إلى تسليط الضوء على شركات التدقيق أو مكاتب التدقيق كما تسمى في بعض الدول مما دعا إلى مطالبات إصلاح كبيرة وتحسين جودة أعمال التدقيق لمهنة تدقيق الحسابات للحصول على تقارير ذات جودة عالية تحقق الأهداف المرجوة من ورائها. من الجانب الآخر، رفض ممثلو شركات تدقيق الحسابات الانتقادات التي وجهت لهم على أساس أن يتعين أن يدقوا جرس الإنذار قبل الأزمة ولكنهم قاموا بإجراءات التدقيق المطلوبة واخذوا العناية المهنية الواجبة.

عالية الجودة لا يتعلق فقط بالتدقيق نفسه، بل يتعلق أيضاً بمدى جودة إدارة ممارسة التدقيق. ان تلك الإصدارات والتعديلات من شأنها تحسين جودة أعمال التدقيق وستؤثر على جميع شركات ومكاتب التدقيق بكل الأحجام والأشكال التي تجري عمليات تدقيق، وستحتاج تلك الشركات إلى العمل على ضمان الامتثال إلى تلك الاصدارات والتعديلات.

تعد إدارة الجودة في صميم التدقيق الفعال للوفاء بواجبات العناية المهنية، لذلك يجب التأكد من أن تقارير التدقيق تستند إلى عمل جيد الجودة. وهذا يعني أن ارتباطات التدقيق يجب أن يتم الوفاء بها وفقاً لمعايير الجودة المطلوبة، وعدم القيام بذلك يمكن أن يكون له عواقب على شركات التدقيق، وبالمحصلة ستؤثر على الاقتصاد.

من خلال هذه المعايير، يتناول المجلس الدولي منظومات متطورة ومتزايدة التعقيد في التدقيق، بما في ذلك التوقعات المتزايدة لأصحاب المصلحة والحاجة إلى أنظمة إدارة الجودة التي تكون استباقية وقابلة للتكيف. توجه المعايير شركات التدقيق

كما واجه المدققون في الآونة الأخيرة تغيرات كبيرة في عمليات التدقيق وتغيرات في بيئة التدقيق سواء الناتجة عن التعامل عن بعد أو تبعا للتحويل الرقمي والأتمتة مما أدى إلى تحول التدقيق عن بعد وتحرك كبير من قبل المدققين نحو استخدام التكنولوجيا في عملية التدقيق.

لاحقاً لذلك، أصدر المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد IAASB في كانون أول ٢٠٢٠ ثلاثة معايير من شأنها تعزيز وتحديث منهج مكتب التدقيق لإدارة الجودة، وهي معيار إدارة الجودة (ISQM 1) ومعيار إدارة الجودة (ISQM 2) ومعيار التدقيق الدولي المنقح (ISA 220) "إدارة الجودة لتدقيق القوائم المالية".

إن معايير إدارة الجودة الثلاثة هي تتويج لاستجابة المجلس لسلسلة من حالات فشل التدقيق البارزة واستجابة للبيئة المتغيرة، وتحديات فعالية معايير مراقبة الجودة الموجودة مسبقاً، واحتياجات أصحاب المصالح المتزايدة في السوق. سينتج عن ذلك مجموعة من المعايير التي تهدف إلى نظام أكثر قوة لإدارة الجودة للشركات. كما إن إجراءات تدقيق

يتطلب معيار إدارة الجودة (١) تحديد هدف مكتب التدقيق عند إدارة الجودة، والذي يتمثل في تصميم نظام لإدارة الجودة وتطبيقه وتشغيله. وكما هو حال أي نظام للرقابة الداخلية، كما يتطلب تحديد الغرض من نظام إدارة الجودة. وهذا الغرض مهم لتصميم نظام إدارة الجودة وتحديد ما إذا كان النظام فعالاً أم لا، وبعد النظام فعالاً في حال حقق النظام الموضوع هدف نظام إدارة الجودة في توفير تأكيد معقول للمكتب بشأن ما يلي:

- وفاء المكتب والعاملين فيه بمسؤولياتهم وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة، وتنفيذهم للارتباطات وفقاً لهذه المعايير والمتطلبات؛
- مناسبة تقارير الارتباطات الصادرة عن المكتب أو الشركاء المسؤولين عن الارتباطات في ظل الظروف القائمة.

ان شركات التدقيق تنفذ أنواعاً مختلفة من المهام بموجب تصنيف المعايير الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد IAASB ضمن نطاق معايير إدارة الجودة وهي:

- عمليات تدقيق أو مراجعة القوائم المالية التي يتم إجراؤها وتنفيذها بموجب المعايير الدولية للتدقيق ISAs والمعايير الدولية لارتباطات المراجعة ISREs؛
 - مهام التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعات المعلومات المالية التاريخية التي يتم إجراؤها بموجب المعايير الدولية لارتباطات التأكيد ISAES (مثل التأكيدات المتعلقة بالتقارير الخارجية الموسعة أو التأكيدات المتعلقة بأدوات الرقابة في المنشآت الخدمية) ؛ أو
 - مهام الخدمات ذات الصلة المنفذة بموجب المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة ISRSs (أي الإجراءات المتفق عليها وارتباطات التجميع).
- وتتناول معايير الارتباطات الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد تنفيذ هذه الارتباطات، بما في ذلك مسؤوليات الشريك

لتحسين متانة المراقبة والمعالجة، وتضمنين الجودة في ثقافة مكاتب التدقيق وترسيخ النهج في البيئة العليا، وتحسين قوة فحص ومراجعة جودة عمليات التدقيق والارتباطات الأخرى..

لمحة عامة عن معياري إدارة الجودة

سيتم التطرق بشكل عام للمعيارين الجديدين التي ستحتاج شركات التدقيق إلى مراعاتها في هذه المقالة وسيتم مناقشة تفاصيل المعيارين الجديدين في المقالات التالية، وان المعيارين هما:

أولاً: ISQM 1 - معيار إدارة الجودة رقم (١) سيتطلب من شركات التدقيق وضع أهداف الجودة. كما يتطلب أيضاً تحديد وتقييم المخاطر التي يمكن أن تهدد قدرة الشركة على تحقيق تلك الأهداف. وبالتالي مطالبة الشركات بتصميم وتنفيذ وتقييم نظام إدارة الجودة استجابة لتلك المخاطر.

ثانياً: ISQM 2 - معيار إدارة الجودة رقم (٢) المتطلبات المحددة لمراجعة جودة الارتباط. هو الرد الرئيسي المصمم لضمان جودة التدقيق، لا سيما في الارتباطات عالية المخاطر.

حلت معايير ISQM الجديدة محل متطلبات معيار رقابة الجودة (ISQC 1) السابق، رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات العلاقة كما أنها تطلبت تغييرات كبيرة يجب إجراؤها على المعيار ISA 220، وهو المعيار الذي يغطي «إدارة الجودة لتدقيق القوائم المالية»..

يتناول معيار إدارة الجودة (١) مسؤولية المكتب عن وضع نظام لإدارة الجودة. ويوضح ان نظام إدارة الجودة هو الآلية التي تخلق بيئة تمكن وتدعم فرق الارتباطات في تنفيذ الارتباطات بجودة عالية. ويساعد النظام أيضاً المكتب على تحقيق جودة الارتباطات على نحو ثابت لأنه يركز على كيفية إدارة المكتب للجودة في الارتباطات التي يتم تنفيذها.

- واستخدام مقدمي الخدمات الخارجيين.
- إضافة متطلبات جديدة تتناول المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاتصالات مع الأطراف الخارجية
- تعزيز متطلبات المتابعة والتصحيح لتشجيع المتابعة الاستباقية لنظام إدارة الجودة ككل، وتصحيح أوجه القصور بفاعلية وفي الوقت المناسب.

يشتمل معيار رقابة الجودة (١) السابق على ست مكونات يلزم المكتب تصميم سياسات وإجراءات لها. ويحتوي معيار إدارة الجودة (٢) الجديد على ثماني مكونات. وتقابل تلك المكونات العناصر الموجودة في المعيار السابق إضافة إلى مكونين جديدين وهما آلية المكتب لتقييم المخاطر والمعلومات والاتصالات

مكونات نظام إدارة الجودة

يتطلب المعيار الأول أن تقوم شركات التدقيق بتنفيذ نظام لإدارة الجودة. يتكون نظام إدارة الجودة من ثماني مكونات تعمل بطريقة تكرارية ومتكاملة؛ والمتطلبات الأخرى، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات للنظام، والتقييم الشامل للقيادة للنظام، ومتطلبات الشبكة أو خدمات الشبكة والوثائق وتشمل تلك المكونات:

١. عملية تقييم مخاطر الشركة؛
٢. الحوكمة والقيادة؛
٣. المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة؛
٤. قبول واستمرار العلاقات مع العملاء والاتصالات المحددة؛
٥. تنفيذ الارتباطات؛
٦. الموارد؛
٧. المعلومات والاتصالات؛
٨. آلية المتابعة والتصحيح.

المسؤول عن الارتباط وفريق الارتباط. وهي مبنية على افتراض أساس بأن المكتب يخضع لمعيار إدارة الجودة (١) ومعيار إدارة الجودة (٢) أو المتطلبات الوطنية التي تكون مساوية على الأقل لمتطلبات هذين المعيارين.

سيكون التركيز المباشر للشركات على تحديد الأدوار والمسؤوليات، يتبعها أداء تقييم المخاطر لممارسات الخاصة بهم. وضرورة تعديل نظام إدارة الجودة لديهم كاستجابة عند الضرورة. نظراً لأن هذه هي العملية التي ستحتاج الشركات إلى إكمالها بحلول كانون أول من هذا العام.

يتناول معيار إدارة الجودة (٢) تعيين فاحص جودة الارتباط وأهليته؛ ومسؤوليات فاحص جودة الارتباط فيما يتعلق بتنفيذ فحص جودة الارتباط وتوثيقه.

الاختلافات الرئيسية في معيار رقابة الجودة (١) عن المعيار السابق

يهدف معيار إدارة الجودة (١) إلى تعزيز قوة نظام إدارة الجودة. ويتطلب المعيار من المكتب تصميم نظام لإدارة الجودة، وتطبيقه وتشغيله، بشكل مخصص بناء على طبيعة وظروف المكتب والارتباطات التي ينفذها. ويتطلب المعيار أيضاً أن يتحول المكتب من السياسات والإجراءات التي تتناول عناصر قائمة بذاتها، وفقاً لمتطلبات معيار رقابة الجودة (١) السابق، إلى منهج متكامل لإدارة الجودة ينظر إلى النظام ككل. وتشمل الاختلافات الرئيسية:

- المطالبة بمنهج أكثر استباقية أو تخصيص لإدارة الجودة، ويركز على تحقيق أهداف الجودة من خلال التعرف على المخاطر التي تواجه تلك الأهداف، والاستجابة لتلك المخاطر.
- تعزيز المتطلبات لمناقشة الحوكمة والقيادة لدى المكتب، بما في ذلك زيادة مسؤوليات القيادة.
- توسيع المتطلبات لإضافة طابع حديث على المعيار وتضمين العوامل التي تؤثر على بيئة المكتب، بما في ذلك متطلبات مناقشة التقنية والشبكات

علاقة معيار إدارة الجودة (١) بمعيار إدارة الجودة (٢) ومعيار التدقيق المنقح ISA 220

معيار إدارة الجودة (١) :

- إدارة الجودة على مستوى المكتب
- يتطلب معيار إدارة الجودة (١) من المكتب تصميم نظام لإدارة الجودة وتطبيقه وتشغيله لإدارة الجودة في الارتباطات التي ينفذها المكتب. ويخلق نظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب بيئة تمكن وتدعم فرق الارتباطات في تنفيذ الارتباطات بجودة عالية.

معيار إدارة الجودة (٢) :

- فحوصات جودة الارتباطات
- تشكل فحوصات جودة الارتباطات جزءاً من نظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب ويبنى معيار إدارة الجودة (٢) على معيار إدارة الجودة (١) ويضيف متطلبات خاصة.
- بشأن ما يلي:
- تعيين فاحص جودة الارتباط وأهليته؛
- تنفيذ فحص جودة الارتباط؛
- توثيق فحص جودة الارتباط

معيار التدقيق المنقح رقم ٢٢٠:

- إدارة الجودة على مستوى الارتباطات
- يتناول معيار التدقيق المنقح رقم ٢٢٠ مسؤوليات المدقق بشأن إدارة الجودة على مستوى الارتباطات والمسؤوليات ذات الصلة الخاصة بالشريك المسؤول عن الارتباط. وينطبق هذا المعيار على ارتباطات تدقيق القوائم المالية.

العلاقة بين معيار إدارة الجودة (١) ومعيار إدارة الجودة (٢)

إن معيار إدارة الجودة (٢) مصمم ليكون جزءاً من نظام إدارة الجودة الخاص بالمكتب، ومن ثم، فإن متطلبات معيار إدارة الجودة (١) ومعيار إدارة الجودة (٢) مرتبة بطريقة توفر روابط مناسبة بين المعيارين



وتتناول المتطلبات الأخرى في معيار إدارة الجودة (١):

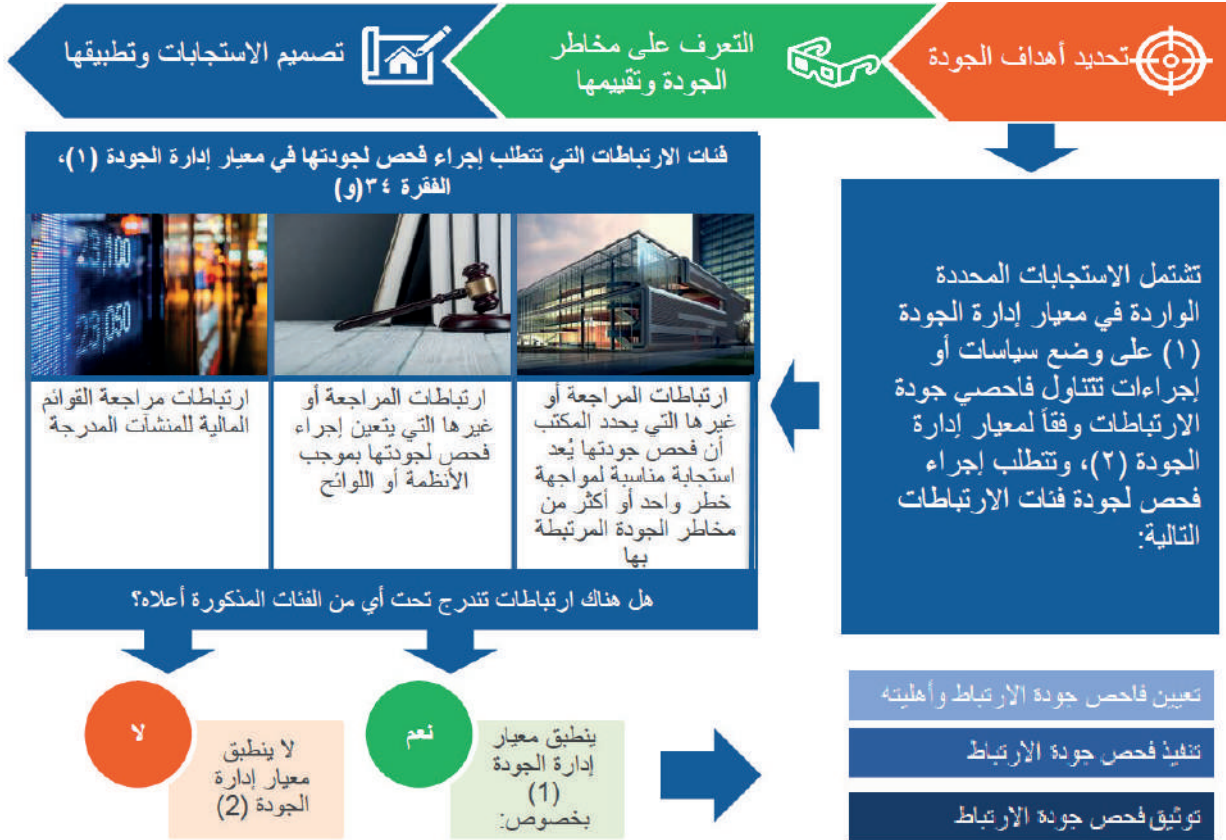
- توزيع الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بنظام إدارة الجودة؛
- الاستجابات المحددة التي يتعين على المكتب تصميمها وتطبيقها؛
- الظروف التي ينتمي فيها المكتب إلى شبكة، ويستخدم متطلباتها أو خدماتها في نظام إدارة الجودة الخاص به؛
- التقييم السنوي الذي تجريه القيادة لنظام إدارة الجودة، وتقييم أداء القيادة؛
- التوثيق.

يتطلب معيار إدارة الجودة (١) ان تظهر الشركة التزاماً بالجودة من خلال ثقافتها الموجودة في الشركة بما في ذلك الاعتراف وتعزيز:

- دور الشركة في خدمة المصلحة العامة من خلال أداء ارتباطات الجودة باستمرار
- أهمية الجودة في القرارات والإجراءات الإستراتيجية للشركة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأولويات المالية والتشغيلية للشركة.



حيث يتناول معيار إدارة الجودة (١) نطاق الارتباطات التي تخضع لفحص الجودة؛ ويتناول معيار إدارة الجودة (٢) المتطلبات الخاصة بتعيين فاحص جودة الارتباط وأهليته؛ وتنفيذ الفحص وتوثيقه. يتطلب معيار إدارة الجودة (١) من المكاتب:



تاريخ السريان

ستنطبق متطلبات المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (١) و (٢) والمعيار الدولي المنقح رقم (٢٢٠) على عمليات تدقيق الفترات التي تبدأ في أو بعد ١٥ كانون اول ٢٠٢٢، وهو التاريخ الذي يجب أن يكون تركيز كل المدققين في الوقت الحاضر. هذا هو التاريخ الذي دخلت فيه معايير إدارة الجودة الجديدة حيز التنفيذ. وإذا لم يكن قد بدأ المدقق التطبيق بالفعل، فعليه أن يبدأ الآن.

يتطلب من شركة أو مكتب التدقيق تطبيق جميع المعايير الثلاثة الخاصة بإدارة الجودة في الوقت نفسه، كما يتطلب تصميم نظام لإدارة الجودة وتطبيقه بموجب معيار إدارة الجودة (١).

ويتعين تنفيذ تقييم نظام إدارة الجودة خلال سنة واحدة اعتباراً من تاريخ السريان وسيكون أمام شركات التدقيق بعد ذلك التاريخ سنة أخرى لإجراء تقييمها الأول لنظام إدارة الجودة مما يتيح هذا الوقت لتنفيذ أي إجراء تصحيحي.

وهذا مما يتطلب من المكتب: (أ) تحديد أهداف الجودة، والتعرف على مخاطر الجودة وتقييمها، وتصميم الاستجابات وتطبيقها؛ (ب) تصميم أنشطة المتابعة وتطبيقها.

وننوه ان شركات التدقيق تحتاج إلى التهيئة وتحديد الأمور والإجراءات التي يتعين عليها القيام بها للامتثال لمعايير إدارة الجودة الجديدة، وتتبع الأنظمة التي تحتاج الى تعديل كون المعايير الثلاث دخلت حيز التنفيذ في كانون اول ٢٠٢٢.



Ahmed Al Qawasmi
JACPA

Are You Ready for the 2024 US CPA Exam Evolution

It is important to be aware that there will be an update to the current CPA Exam sections (AUD, BEC, FAR and REG) on **January 2024**. None of the sections of the current CPA Exam will be available for testing after 15 December 2023 as announced by NASBA. Accordingly, it is essential to have a transition plan for mapping credit for CPA Exam sections passed under the current CPA Exam to credit under the 2024 CPA Exam.

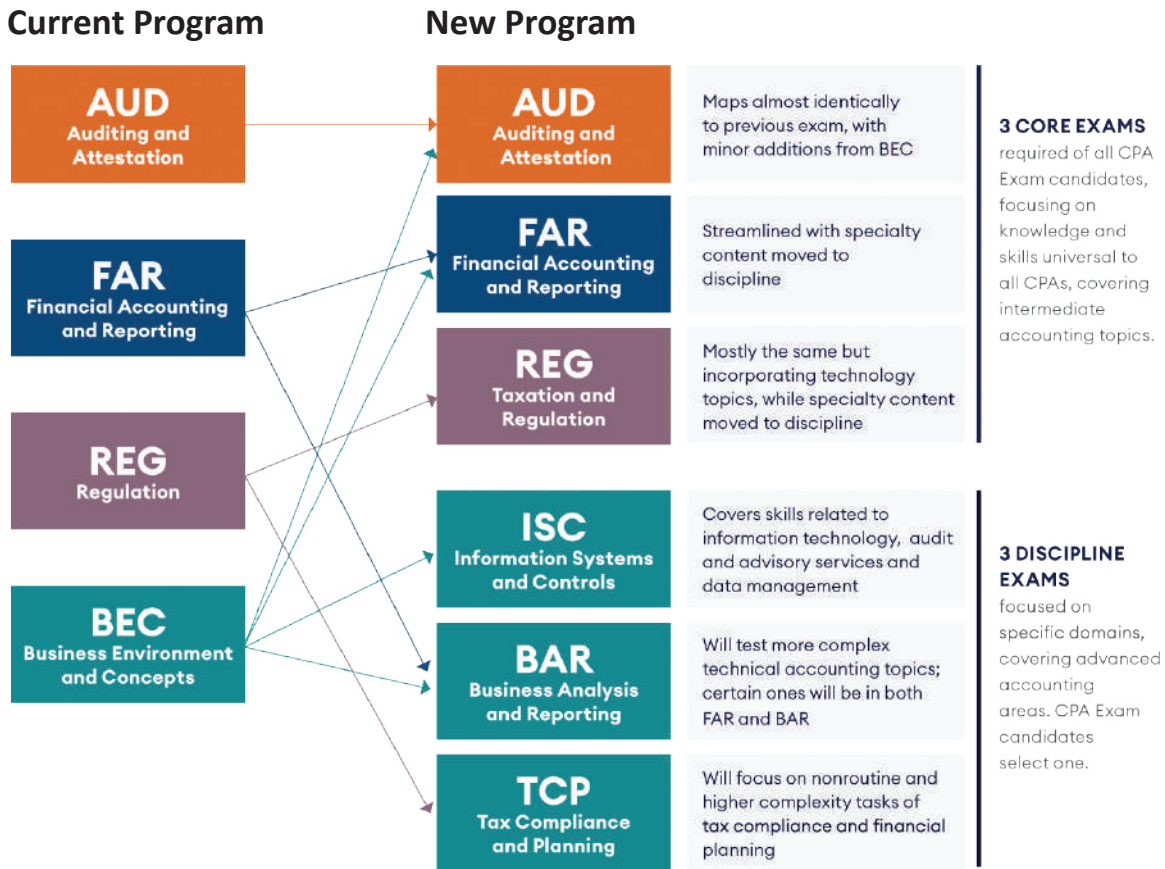
Please pay attention to the following three key dates as shown below:

Activity	Due Date
First Time Candidates for BEC must apply for their BEC Exam	October 1, 2023
NASBA will stop processing Authorizations to Test and Notices to Schedule (NTS) for BEC	November 15, 2023
The last day of testing for all current CPA Exam sections (AUD, BEC, FAR and REG)	December 15, 2023

CPA candidates who have credit for AUD, FAR, or REG on the current CPA Exam will not need to take the corresponding new Core section of AUD, FAR, or REG on the 2024 CPA Exam. CPA candidates who have credit for BEC on the current CPA Exam will not need to take any of the three Discipline sections (ISC, BAR, TCP). If, however, a CPA candidate loses credit for AUD, FAR, or REG after **December 31, 2023**, they then must take the corresponding new Core section of AUD, FAR, or REG. A CPA candidate who loses credit for BEC after **December. 31, 2023** must select one of the three Discipline sections to be tested.

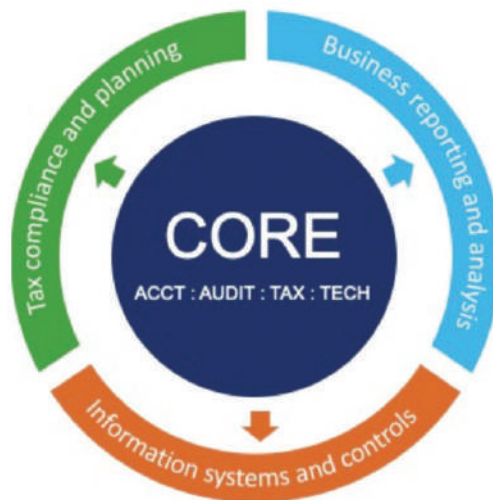


The below charts summarize the comparison of the current CPA Exam and 2024 CPA Exam Evolution



Source: Becker Professional Education

CORE Plus Discipline Model (2024 CPA Exam Evolution)



Source: Journal of Accountancy

Core Parts

— CPA : **CORE** Financial Accounting & Reporting

Area	Content	Current Weight	Updated Weight
Area I	Financial Reporting	25–35%	30-40%
Area II	Select Balance Sheet Accounts	30–40%	30-40%
Area III	Select Transactions	20–30%	25-35%
Area IV	State and local governments	5% - 15%	0%

— CPA : **CORE** Taxation And Regulation

Area	Content	Current Weight	Updated Weight
Area I	Ethics, Professional Responsibilities and Federal Tax Procedures	10–20%	10-20%
Area II	Business Law	10–20%	15-25%
Area III	Federal Taxation of Property Transactions	12–22%	5-15%
Area IV	Federal Taxation of Individuals	15–25%	22-32%
Area V	Federal Taxation of Entities	28–38%	23-33%

— CPA : **CORE** Auditing And Attestation

Area	Content	Current Weight	Updated Weight
Area I	Ethics, Professional Responsibilities and General Principles	15–25%	15-25%
Area II	Assessing Risk and Developing a Planned Response	25–35%	25-35%
Area III	Performing Further Procedures and Obtaining Evidence	30–40%	30-40%
Area IV	Forming Conclusions and Reporting	10–20%	10-20%

Source: Becker Professional Education



Discipline Parts (Must Select One Of the Three Discipline Sections To Be Tested)

– CPA : Discipline BAR -Content Area

Area	Content	Weight
Area I	Business Analysis	40-50%
Area II	Technical Accounting and Reporting	35-45%
Area III	State and Local Governments	10-20%

– CPA : Discipline ISC -Content Area

Area	Content	Weight
Area I	Information Systems and Data Management	35-45%
Area II	Security, Confidentiality and Privacy	35-45%
Area III	Considerations for System and Organization Controls (SOC) Engagements	15-25%

– CPA : Discipline TCP -Content Area

Area	Content	Weight
Area I	Tax Compliance and Planning for Individuals and Personal Financial Planning	30-40%
Area II	Entity Tax Compliance	30-40%
Area III	Entity Tax Planning	10-20%
Area IV	Property Transactions (disposition of assets)	10-20%

Source: Becker Professional Education



Extension of CPA Candidate Conditional Credit

“For nearly 20 years, since the launch of the computer-based Exam in early 2004, candidates have had 18 months from the date of passing the first section of the Exam to complete the remaining three sections without losing credit (the “conditioning” rule). All 55 U.S. states and territories adopted that rule. With the disruptions of the COVID pandemic, the reduction of candidates in the pipeline, and the increased workload of firms, there has been increasing interest in providing candidates and firms relief by extending the conditioning period”. www.nasba.org.

“On April 21, 2023, the NASBA Board of Directors voted to adopt an amendment to the Uniform Accountancy Act (UAA) Model Rule 5-7. The amendment increases the length of conditional credit from **18** months to **30** months, bases the calculation of conditional credit for Exam sections passed on the date that scores are released, and adds descriptive language to provide greater clarity for when Boards of Accountancy may extend conditional credit”. www.nasba.org.

“The UAA Model Rules have no immediate effect on state board rules. As the membership organization of the 55 U.S. Boards of Accountancy, NASBA, through its Uniform Accountancy Act Committee, provides the Model Rules as recommendations to boards for adoption whereby uniform adoption is encouraged. As such, each individual board may consider the amendment to the Model Rule 5-7 and, if so choose, commence a process to change the rules at the state level. Current Exam candidates remain under existing rules until, if and when, the board to which they applied makes changes”. www.nasba.org.

“The approved amendments cover the granting of credit requirements for sections passed on the Exam for those who wish to enter the CPA profession. The revised rule provides that once a candidate has successfully passed one section of the Exam, they will then be provided with a rolling **30-month** period to pass the remaining three sections of the Exam. The exposure draft proposed a six-month extension of the credit period to 24 months, but based on further consideration and input, the NASBA Board of Directors elected to approve a **12-month extension to 30 months**”. www.nasba.org.

I hope you found the above provided information very helpful, keep this in mind, the CPA license is one of the most valuable licenses in the world of business, I can't emphasis enough if you can get it do it. It will be so beneficial to you in your professional career, you will not realize it until you have it.

Good luck in your 2024 US CPA Exam.

References

National Association of State Boards of Accountancy (NASBA). www.nasba.org

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), Uniform CPA Examination® Blueprints, Effective date: January 2024, <https://www.aicpa-cima.com/resources/download/learn-what-is-tested-on-the-cpa-exam>

Becker Professional Education, www.becker.com



تقرير التدقيق الخارجي حول استمرارية العميل Auditor's Going Concern Report

هناك الكثير من البنوك والمؤسسات المالية التي تعرضت للإفلاس أو التعثر في الماضي منها حالة إفلاس بنك Lehman Brothers في عام ٢٠٠٨. وتعتبر هذه الحالة من أكبر الأزمات المالية التي شهدتها الولايات المتحدة والعالم، حيث ظهر هذا الانهيار نتيجة للمخاطر المالية الكبيرة التي تولدت من تجارة الرهن العقاري وتعددت في المستويات المختلفة من النظام المالي العالمي



أ.د محمد النوايسة
محاسب قانوني

أن العميل يلتزم بالمعايير المحاسبية المعتمدة التي تضمن دقة القوائم المالية، وذلك لتجنب حدوث أية أخطاء في التقارير المالية، والبحث عن النواحي غير الملموسة التي قد تؤثر على وضع العميل المالي، مثل التغييرات في السوق والتوجهات الاقتصادية، والتشريعات المالية والضريبية، ومن ثم تحليل هذه النواحي لتوجيه توصيات للعميل، إضافة إلى الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية التي تحدد السلوك والأخلاقيات العامة في التعامل مع العملاء والأطراف الأخرى المتأثرة، مما يساعد في تحديد مستوى المسؤولية التي يتحملها المدقق في حالة وقوع الفشل المالي من عدمه. هناك أطراف حكومية ومستفيدين آخرين يقومون بتوجيه انتقادات حادة إلى مكاتب أو شركات تدقيق الحسابات بسبب فشلها في كشف المخاطر التي تواجه العميل الذي تعرض إلى الفشل أو الإفلاس من الناحية المالية، بالرغم من إعطائه رأياً نظيفاً حول عدالة القوائم المالية، ومن الأمثلة على ذلك ما حصل مع بنوك أميركية بداية عام ٢٠٢٣ من انهيارات في مراكزها المالية والتي أهمها Silicon Valley Bank (SVB). Signature إضافة إلى Suisse Credit Bank وهوثاني

كما تعرض Barclays Bank لفضيحة تتعلق بتلاعب أحد موظفيه في سعر الفائدة الأساسية (LIBOR)، مما أدى إلى تحمل البنك غرامة مالية ضخمة وتراجع أسهمه في السوق المالية، أيضاً بنك Deutsche وهو بنك ألماني تعرض لفضيحة فساد وغسل أموال، وسداد غرامات مالية بسبب عدم التزامه باللوائح المالية، وهذه الأمثلة تظهر أهمية تقييم المخاطر لتجنب الأزمات المالية، مع ضرورة أن يكون لدى المحاسب القانوني (المدقق الخارجي) معرفة عميقة بالصناعة التي تواجه العميل، ومعرفة كافية بالتهديدات والفرص وجوانب القوة والضعف (SWOT) التي قد تواجه ذلك العميل، وعلى هذا الأساس، يمكن للمحاسب القانوني أن يعمل على تطوير استراتيجيات مالية تتناسب مع التحديات والمخاطر التي تواجه العميل، وذلك بسبب تعدد الأطراف المتضررة، فعندما يتعرض عميل ما للإفلاس، فإن ذلك يؤثر على عدد كبير من الأطراف المتضررة، مثل المساهمين والعاملين والموردين والمستثمرين، مما يزيد من المسؤولية التي تتحملها مكاتب التدقيق الخارجية في التنبؤ بمثل هذه الأحداث، حيث يتعين عليه التأكد من

على درجة وجود أية اضطرابات مالية للعميل من حيث تعرضه الى التعثر او الافلاس، مع مساعدة إدارة العميل في وضع خطة إعادة الهيكلة بهدف الخروج من الأزمة وإمكانية عودة النشاط الاعتيادي الى وضعه الايجابي السابق، وقد يقوم المدقق بتقديم تقرير مفصل حول الوضع المالي للعميل مع اظهار أية نقاط ضعف وتصنيفها بحسب التأثير والأهمية، وذلك لأن توفير المعلومات اللازمة ينعكس ايجابا على كافة مستخدمي تلك القوائم، ومن هذه المعلومات رأي المدقق الخارجي حول عدالة تلك القوائم المالية المدققة، كما ان جميع هذه الاطراف يتفقون على ان الانهيار المالي مهما كان حجمه غير مفضل لمعظم افراد المجتمع (باستثناء المستفيدين من هذا الانهيار واهمهم أحيانا أعضاء مجلس الإدارة)، اضافة الى اهتزاز ثقة الاطراف الاخرى بالمدقق الخارجي ومعايير التدقيق والقوانين ذات العلاقة والتي تحكم عمله بالدرجة الأولى، ويمكن ان يعزى احد اسباب الانهيارات المتتالية الى ضعف في الرقابة والتنظيم الداخلي للمهنة، اوللعميل نفسه بشكل عام، بالاضافة الى الازدواجية في التعامل من خلال مهام متعارضة، اذ قد يقوم المدقق بتنفيذ مهام استشارية للعميل مما يعرض موضوع الاستقلالية الى الخطر، كما أنه لا بد من ان تتعامل إدارة العميل مع المدقق الخارجي بكل شفافية ومصداقية عند إعطائه البيانات والايضاحات اللازمة، وفي هذا المجال، يمكن التمييز بين نوعين من انواع الفشل احدهما الاقتصادي (Economic Failure) والذي يعني ان العائد على المتاجرة سالب (Trade on Equity)، أو أن العائد على الاموال المستثمرة اقل من متوسط كلفة التمويل الا ان العميل لا يتوقف عن سداد الالتزامات في أوانها،

أكبر بنك في سويسرا، إذ تعرض للانهييار في آذار ٢٠٢٣ وتم استحوازه من قبل بنك USB، بالرغم من صمت مدققي الحسابات بخصوص الخسارة المحتملة المتعلقة بمحافظ الودائع والسندات غير المحققة وما رافقها من مخاطر تتعلق بالفوائد المنظورة، والتي ظهرت بعد فترة قصيرة وأدت الى هذا الانهيار الكبير (Breakthrough). الا أنه قد يثار تساؤل اساسه ان موضوع الثقة ما بين المدقق الخارجي والمستفيدين من تقريره يكاد يكون موضع شك او عدم ثقة في هذا المجال، وقد يكون الرد المحتمل للمدقق الخارجي بأنه مارس عمله المهني (Due Professional Care) بموجب معايير التدقيق المعتمدة (دولية او محلية) في ذلك البلد، وهذه المعايير لا تشترط على المدقق وضع بدائل او احتمالات مستقبلية طويلة الأجل فيما يتعلق بالمخاطر المستقبلية غير المنظورة، الا انه يمكن القول بان المدقق الخارجي ليس مسؤولا عن كل هذه الامور في حالة انه اظهر حذره المهني المطلوب من حيث الجوهر وليس الشكل، وقد يتضح ذلك من خلال اوراق العمل التي تم ابداء الرأي على أساسها في الدرجة الأولى، كما أن هناك معيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠)، والذي يعطي اهتماما أكبر بموضوع الاستمرارية، إضافة الى معايير تدقيق دولية أخرى تحكم إطار تقرير التدقيق ومحتوياته، والتي تعطي اهتماما بمواضيع لها علاقة بالاستمرارية مثل (٧٠٠)، (٧٠١)، (٧٠٦)، (٧٠٨)، ومن الأمثلة عليها مواضيع عدم التأكد الجوهرية (The Material Uncertainty) وفقرات التأكيد على أمر (Emphasis of Matter) (paragraphs)، ومسائل تدقيق رئيسة (Key Audit Matters)، كما أن الإلتزام في قواعد السلوك المهني يساهم في مساعدة المدقق للحكم

اهم أعراض عدم الاستمرارية ظهور الخسارة المتكررة، والمماثلة في سداد الالتزامات، والاعتماد على الاقتراض، وانخفاض نسب توزيعات الأرباح مقارنة مع سنوات سابقة، وعدم تمويل استثمارات جديدة، ووجود عجز في صافي رأس المال العامل، ومن أجل التخفيف من ظهور بعض المشاكل مع المدقق الخارجي لا بد من التوقف عن تعيين المدير المالي أو المدقق الداخلي أو رئيس قسم المحاسبة من مكتب التدقيق الذي يرتبط بمهام تدقيق مع العميل نفسه خلال فترة تنفيذ مهام التدقيق أو ما قبلها أو بعدها، مع ضرورة تعيين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين من الذين يتصفون بالنزاهة (Integrity) والامانة (Honesty) والكفاءة (Efficiency)، والشفافية (Transparency)، ويمكن تعيين أكثر من مكتب تدقيق خلال السنة المالية للعميل وبخاصة في الشركات الكبيرة الحجم، وعلى شكل تحالف مهني مشترك لهذه الغاية، وتعيين أعضاء لجان التدقيق ذوي مؤهلات كافية في المحاسبة أو المالية وتواصلهم بشكل مباشر مع مدقق الشركة دون حواجز من الإدارة التنفيذية.



وبالتالي لا يتم اشهار الافلاس في هذه الحالة، والنوع الآخر هو الفشل المالي (Financial Failure) الذي يجعل العميل غير قادر على سداد التزاماته في تواريخ استحقاقها، مما يعني وجود أزمة سيولة (Liquidity Crisis)، أما الشكل القانوني او حالة الاعسار (Insolvency) حيث تزيد قيمة الالتزامات على ما يملكه من اصول في لحظة معينة، كما ان هناك اسباب تكون خارجة عن سيطرة إدارة العميل تؤدي الى الانهيار او الفشل المالي منها التقلبات الاقتصادية العالمية، والمنافسة وانخفاض الانتاجية والتلاعب في السياسات السعرية المطبقة، وانخفاض كفاية رأسمال العميل، لكن هل يستطيع المدقق الخارجي التنبؤ بالفشل المالي في ضوء ما يقوم به من مهام ؟ او هل يعتبر المدقق مسؤولاً عن دقة فرض استمرارية العميل (Auditors' Report on the Client Going-Concern Accuracy). لا شك بان مجال فرض الاستمرارية يكون من خلال القوائم المالية التي يتم اعدادها من إدارة العميل (Management Responsibility) وليس من المدقق الذي ينظر في مدى ملاءمة فرض الاستمرارية عند قيامه بتقييم نتائج التدقيق، كما أن هناك ما يسمى فجوة التوقعات (Expectation Gap) التي اساسها طلب الطرف الثالث (السوق المالية، البنوك، الحكومة... الخ) من المدقق ان يكون مسؤولاً عن تقييم فرض الاستمرارية نظراً لما يترتب على هذا الموضوع من اعتبارات هامة يمكن ان تعطي مؤشرات تسبق الفشل او الانهيار المالي، مما ينعكس تقييم فرض الاستمرارية في النهاية على شكل ومحتوى التقرير النهائي للمدقق، الامر الذي يشجع الطرف الثالث على التعامل بحذر مع العميل، إضافة الى أن من

"ثورة عملية التدقيق باستخدام ChatGPT: إمكانيات الذكاء الاصطناعي في عملية التدقيق"

في السنوات الأخيرة، تم دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة بشكل متزايد في مختلف الصناعات لتحسين الكفاءة والدقة. ولا تختلف مجالات التدقيق المالي عن ذلك، حيث أصبح استخدام روبوتات الدردشة والمساعدين الافتراضيين أكثر شيوعاً في عملية التدقيق ChatGPT، النموذج اللغوي الضخم الذي تم تدريبه من قبل OpenAI، هو أحد الأدوات التي يمكن استخدامها لتعزيز عملية التدقيق المالي بفضل قدرته على تحليل القوائم المالية وتقديم التوصيات والمساعدة في كتابة التقارير، يمكن لـ ChatGPT مساعدة المدققين في تحديد المشكلات المحتملة وتحسين دقة الرأي، وتوفير قيمة أكبر للعملاء. في هذه المقالة، سنستكشف كيف يمكن استخدام ChatGPT في التدقيق المالي وتقديم أمثلة على تطبيقه في مهام مختلفة.



محمود الخطيب
محاسب قانوني

استخدامات ChatGPT

يمكن استخدام ChatGPT في مجال التدقيق المالي بطرق عدة، مثل:

١- الإجابة على الأسئلة: يمكنك طرح الأسئلة على ChatGPT، مثل أفضل الممارسات في تدقيق القوائم المالية، وكيفية اكتشاف الاحتيال، وكيفية ضمان الامتثال للتعليمات المحاسبية. يمكن لـ ChatGPT توفير المعلومات حول هذه المواضيع استناداً إلى قاعدة معرفية واسعة. مثال على السؤال: ما هي أفضل الممارسات في تدقيق القوائم المالية؟

إجابة ChatGPT: تتضمن أفضل الممارسات في تدقيق القوائم المالية الحصول على فهم للأعمال والصناعة، واختبار الضوابط الداخلية، والتحقق من أرصدة الحسابات والمعاملات، والحصول على أدلة كافية لدعم رأي التدقيق. يجب أن يكون المدقق مستقلاً وموضوعياً، وأن يحافظ على الشك الإيجابي المهني، والتواصل مع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة طوال عملية التدقيق.

مثال آخر: كيف يمكن للمدققين الكشف عن الاحتيال؟

إجابة ChatGPT: يمكن للمدققين الكشف عن الاحتيال عن طريق تحليل القوائم المالية للكشف عن أنماط غير عادية أو استثناءات، وإجراء الاختبارات الجوهرية لأرصدة الحسابات، واختبار الضوابط الداخلية، وإجراء مقابلات مع العاملين الرئيسيين. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المدققين أن يكونوا على دراية بالإشارات التي قد تشير إلى وجود احتيال، مثل المعاملات غير العادية أو غير المتوقعة، والوثائق غير الكاملة أو المفقودة، وضعف في إجراءات الرقابة الداخلية.

٢- تحليل القوائم المالية: يمكن لـ ChatGPT تحليل القوائم المالية وتحديد الاختلالات المحتملة أو إشارات على وجود أخطاء. على سبيل المثال، يمكنك طلب من ChatGPT تحديد المعاملات التي لا تتماشى مع الاتجاهات السابقة التاريخية أو التي تحتوي على أنماط غير عادية.

مثال: تحليل القوائم المالية لشركة X وتحديد الأخطاء المحتملة.

إجابة ChatGPT: بعد تحليل القوائم المالية لشركة X، تم تحديد العديد من الأخطاء المحتملة، بما في

وأهمية السلوك الأخلاقي.

٤- المساعدة في كتابة التقارير: يمكن لـ ChatGPT مساعدة المدققين في كتابة التقارير عن طريق اقتراح خيارات اللغة والتنسيق. كما يمكنها توفير أمثلة عن تقارير مماثلة أو اقتراح التعليمات المحاسبية ذات الصلة.

مثال: بناءً على نتائج المراجعة، تم تحديد العديد من المسائل المتعلقة بدقة القوائم المالية لشركة Z. وتشمل هذه المسائل الأخطاء المحتملة في إعراف الإيرادات، وعدم وجود أدلة كافية لدعم بعض الأرصدة الحسابية، والضعف في الضوابط الداخلية المتعلقة بإدارة المخزون. نوصي بأن تتخذ الإدارة إجراءات لمعالجة هذه المخاوف لتحسين دقة وموثوقية القوائم المالية.

مثال على استخدام ChatGPT في عملية إصدار تقرير على تدقيق نظام الرقابة الداخلي على دورة النقدية في إحدى الشركات:

I. عدم فصل المهام بشكل كافٍ: يقوم نفس الموظف باستلام النقدية وتسجيل المعاملات النقدية وعمل التسويات البنكية. هذا النقص في فصل الواجبات يزيد من خطر عدم الكشف عن الأخطاء أو الاحتيال.

التوصية: يجب على الشركة تنفيذ نظام فصل المهام، حيث يكون لكل موظف مسؤولية مختلفة في دورة النقد، مثل استلام النقد، وتسجيل المعاملات، والتسويات البنكية. سيضمن هذا أن لا يكون لأي موظف السيطرة الكاملة على دورة النقد وزيادة احتمالية الكشف عن الأخطاء أو الاحتيال.

II. وثائق غير مكتملة: لا تحتفظ الشركة بوثائق كافية للمعاملات النقدية، مثل الإيصالات، أو الفواتير، أو أوامر الشراء. هذا النقص في الوثائق يزيد من خطر عدم الكشف عن الأخطاء أو الاحتيال. ويجعل من الصعب إجراء تدقيق دقيق وشامل. التوصية: يجب على الشركة وضع وتطبيق سياسات وإجراءات لضمان توثيق جميع المعاملات النقدية بشكل صحيح، مع الإيصالات أو الفواتير أو أوامر

ذلك زيادة كبيرة في الحسابات المدينة دون زيادة مقابلة في الإيرادات، وانخفاض في هامش الربح الإجمالي، وانخفاض في التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. قد تستدعي هذه الأخطاء مزيداً من التحقيق لتحديد ما إذا كانت دالة على أخطاء أو احتيال.

مثال آخر: بعد تحليل حسابات الأموال المستحقة للشركة A، تم تحديد عدة تناقضات محتملة، بما في ذلك زيادة كبيرة في متوسط فترة التحصيل، ونسبة أعلى من الذمم المدينة التي تجاوزت الموعد النهائي. يمكن أن تشير هذه التناقضات إلى إمكانية وجود مشكلات في جدارة العملاء والتقدير الائتماني، وضعف في عملية التحصيل، أو دقة رصيد الذمم المدينة.

٣- تقديم التوصيات: استناداً إلى تحليل القوائم المالية، يمكن لـ ChatGPT تقديم التوصيات حول كيفية تحسين عملية التدقيق. على سبيل المثال، يمكنها اقتراح المجالات التي يجب على المدققين تركيز اهتمامهم عليها أو توصية بطرق لتحسين الضوابط الداخلية.

مثال: بناءً على تحليل القوائم المالية لشركة Y، أوصي بأن يركز المدققون اهتمامهم على اختبار الضوابط الداخلية المتعلقة باعتراف الإيرادات، وإجراء الاختبارات الموضوعية لأرصدة الحسابات التي تحتوي على تقديرات كبيرة، والنظر في استخدام تحليل البيانات لتحديد أي انحرافات محتملة. يجب أيضاً على المدققين التواصل مع الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة طوال عملية المراجعة لضمان تناول أي مشاكل في الوقت المناسب.

مثال آخر: بناءً على تحليل الضوابط الداخلية لشركة C، أوصي بتنفيذ فصل الوظائف لمنع نفس الشخص من انشاء وتصديق وتسجيل المعاملات. يجب أيضاً على الشركة تنفيذ مراقبة واختبار دوري للضوابط الداخلية لضمان فعاليتها والكشف عن المشكلات المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركة وضع مجموعة من مدونة الأخلاق وتوفير التدريب للموظفين لضمان فهمهم لمسؤولياتهم

والتوصيات المقدمة من قبل ChatGPT. لذلك، يجب على المدققين التأكد من أن البيانات كاملة ودقيقة وموثوقة قبل استخدام ChatGPT للتحليل.

الحاجة إلى أن يكون لدى المدققين فهمٌ جيدٌ للتكنولوجيا وكيفية عملها تشكل تحدياً آخر. يتطلب هذا من المدققين أن يكون لديهم خلفية تقنية، أيضاً الحاجة إلى ضمان استخدام ChatGPT وفقاً للمعايير الأخلاقية والمهنية من أحد التحديات حيث يجب على المدققين التأكد من أن ChatGPT لا يستخدم لاستبدال الحكم المهني للمدقق، ولكن بدلاً من ذلك لتعزيز عملية التدقيق وتقديم نصائح وتوصيات إضافية.

وأخيراً، يمكن أن يكون هناك مخاوف متعلقة بخصوصية البيانات وأمانها عند استخدام ChatGPT. يجب على المدققين التأكد من استخدام التكنولوجيا وفقاً للوائح المعمول بها في مجال خصوصية البيانات والأمان، وأن تتم حماية البيانات الحساسة.

باختصار، ChatGPT هو مثال بارز على إمكانيات استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال. بالاستفادة من قوة المعالجة والتعلم الآلي. بمساعدة ChatGPT، يمكن للمراجعين زيادة كفاءة وفعالية إجراءات المراجعة الخاصة بهم وتحسين دقة نتائجهم وفي نهاية المطاف تقديم مزيد من القيمة لعملائهم. ومع استمرار تطور الذكاء الاصطناعي، من المحتمل أن نرى حلولاً أكثر ابتكاراً تتطلب تحولاً في عملية التدقيق.

وفي النهاية من المهم ملاحظة أن ChatGPT هي أداة ذكاء اصطناعي ويجب استخدامها بالتزامن مع الخبرة البشرية. يجب على المدققين استخدام حكمهم المهني وتقييم المعلومات المقدمة من قبل ChatGPT بشكل ناقد للتأكد من أنها ذات صلة ودقيقة.

ملاحظة: تم استخدام ChatGPT في إنشاء هذه المقالة بنسبة ٩٩٪.

الشراء. سيضمن هذا وجود سجل تدقيق واضح لجميع المعاملات النقدية وزيادة دقة واكتمال التقارير المالية.

III. إجراءات حماية غير فعالة: لا تمتلك الشركة إجراءات حماية فعلية كافية لحماية النقد من السرقة أو الفقد. على سبيل المثال، يتم الاحتفاظ بالنقد في خزائن أو ادراج غير مؤمنة ولا يوجد نظام مراقبة لتتبع أنشطة التعاملات النقدية.

التوصية: يجب على الشركة تنفيذ تدابير امن فعالة لحماية النقدية من السرقة أو الفقد، مثل استخدام الأدراج والخزائن المؤمنة، تركيب كاميرات المراقبة في المناطق التي يتم فيها التعامل مع النقد، وتقييد الدخول إلى مناطق تعامل النقد للأشخاص المخولين فقط. وسوف يؤدي ذلك إلى تقليل مخاطر سرقة أو فقد النقد وزيادة موثوقية التقارير المالية. ٥- يمكن لـ ChatGPT دعم المدققين في البقاء على إطلاع بالسياسات والمعايير المحاسبية واتجاهات الصناعة. يمكن للمدققين طلب من ChatGPT تزويدهم بتحديثات حول المعايير الجديدة أو التغييرات في ممارسات الصناعة.

مثال: تزويد التحديثات حول التغييرات في المعايير المحاسبية المتعلقة باعتراف الإيرادات.

أصدرت لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB) تحديثاً لمعيار المحاسبة 2014-09 ASU الذي يوفر توجيهات بشأن الاعتراف بالإيرادات. يتطلب المعيار الجديد من الشركات الاعتراف بالإيرادات عندما يتم نقل السلع أو الخدمات إلى العملاء بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع الشركة أن تكون مستحقة له.

يجل هذا المعيار الجديد معظم توجيهات الاعتراف بالإيرادات الموجودة حالياً وقد يؤثر على توقيت وكمية الإيرادات المعترف بها من قبل الشركات.

هناك عدة تحديات يمكن أن تواجه المدققين عند تنفيذ ChatGPT في عملية التدقيق. تشمل هذه التحديات الحاجة إلى ضمان دقة وموثوقية البيانات التي يتم تحليلها بواسطة ChatGPT. يمكن أن تؤثر جودة البيانات بشكل كبير على دقة التحليل

عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات

تُولي كيانات الأعمال اليوم اهتماماً كبيراً بخصوصية البيانات وأمن المعلومات نظراً للتطورات التكنولوجية الهائلة والانتهاكات التقنية التي باتت تُورق صانعي القرارات بوصفها معارك مستمرة تهدد الخصوصية. حيث يقع على كاهل الإدارة ضمان حماية البيانات وتأمينها بأكثر الطرق كفاءة واقتصادية. تعمل المؤسسات باستمرار جاهدة للتأكد من ضمان أمن أنظمة تكنولوجيا المعلومات وخصوصية بيانات العملاء، ومن أكثر الطرق فعالية لتحقيق هذه الأهداف هي عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات الشاملة. ويمكن أن تساعد عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات وما يرتبط بها من تقنيات المؤسسات على تقييم فعالية ضوابطها وتحديد المخاطر المحتملة ونقاط ضعفها. ولتقليل عوامل المخاطر يجب على مدققي تكنولوجيا المعلومات تقديم ضمانات مستقلة ومعقولة بأن الضوابط فعالة وكفؤة ضمن المعايير والإرشادات الدولية.



د. حسام حداد
استاذ جامعي

في الأصل مما قد يؤدي إلى تقليل الكفاءة والتأخير وإجهاد الموارد وانخفاض فعالية عملية التدقيق. وقد يكون النطاق مختلفاً برمته في بعض المؤسسات عبر التركيز على وحدات عمل أو تطبيقات محددة قد يكون هدفها تقييم فعالية برنامج الأمن السيبراني بأكمله.

ثانياً: تقييم الضوابط الأمنية

وبعد تحديد النطاق فإن الخطوة التالية هي تقييم الضوابط الأمنية، حيث يتوجب على المؤسسات تقييم فعالية التدابير الأمنية التي تنتهجها، مثل مراجعة استخدام وتكوينات جدران الحماية وبرامج مكافحة الفيروسات وأنظمة كشف التسلسل

Intrusion Detection Systems: (IDS).

حيث يتيح اختبار عناصر التحكم للمؤسسات معرفة ما إذا كانت تعمل حسب خطة العمل المتوقعة وهذا ما يساعد في تحديد أي ثغرات قد تحتاج إلى معالجة فورية.

ثالثاً: تقييم ممارسات خصوصية البيانات

إن تقييم ممارسات خصوصية البيانات للمؤسسات

إن تدقيق تكنولوجيا المعلومات يقدم أهدافاً متعددة مثل: مساعدة المنظمات على تحديد نقاط الضعف في الأنظمة والعمليات، والمساعدة في تقييم الامتثال للأنظمة والمعايير ذات الصلة، والعمل بشكل أساسي لتقديم التوصيات وتحسين خطط المعالجة التكنولوجية. حيث يمكن للشركات التي تسعى إلى تحسين أوضاع الأمن السيبراني وخصوصية البيانات أن تنتهج هذه الخطوات لتحسين تدقيق تكنولوجيا المعلومات.

أولاً: تحديد النطاق

إن الخطوة الأولى لإجراء تدقيق تكنولوجيا المعلومات تتمثل في تحديد النطاق الذي يتضمن تحديد الأنظمة والتطبيقات والعمليات التي سيتم تدقيقها. ومن المهم أن يتم تحديد ماهية أهداف التدقيق، وما تحاول المؤسسة تحقيقه والمجالات التي تركز عليها. يتضمن تحديد نطاق التدقيق اختبار الأنظمة والبيئات المتأثرة فقط مع تجنب "توسيع النطاق". إن امتداد النطاق إلى التوسع غير المقصود لنطاق التدقيق يعتبر تجاوزاً للأهداف المتفق عليها

تم تحديدها أثناء المراجعة، تصبح المؤسسات قادرة على ترتيب المراحل وتحديد أولويات التوصيات للتحسين ومراجعة خيارات للخروج بخطة واضحة للعمل. وفي هذا السياق يجب أن تشمل هذه الخطوة جميع المستخدمين الداخليين والخارجيين بما في ذلك قسم تكنولوجيا المعلومات والوحدات القانونية ووحدات الأعمال الأخرى. من خلال إنشاء مقاييس لقياس التقدم وإجراء مراجعة منتظمة وتحديثات لممارسات الخصوصية والأمان، يمكن للمؤسسات التأكد من تحديثها وتأمين بياناتها بشكل فعال.

وفي سياق التحول الرقمي هناك حاجة ماسة للمزيد من مدققي تكنولوجيا المعلومات المؤهلين الحاصلين على شهادة (CISA: Certified Information System Auditor) والصادرة عن (ISACA). فالخبرة والمعرفة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والأمن واللوائح مهمة للمدققين، ولكن يجب أن يكون مدققو تكنولوجيا المعلومات قادرين على التكيف مع الاتجاهات الحديثة التي تتضمن مجموعة من المهارات عبر استخدام أدوات تحليل البيانات والأتمتة لتحليل مجموعات البيانات الكبيرة وتحديد أنماطها واكتشاف الحالات الشاذة لها وفهم المخاطر والضوابط المرتبطة باستخدام blockchain والعملات المشفرة والأصول الافتراضية وتطورات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي. إن اتباع نهج استباقي يمكن المؤسسات من تعزيز ممارسات الأمن السيبراني وخصوصية البيانات وبناء الثقة مع العملاء وأصحاب المصلحة بشكل متكامل. وهذا ما يمكن المؤسسات من الحفاظ على قدرتها التنافسية في بيئة أعمال ديناميكية وسريعة التطور، مع التأهب والاستعداد لتحديات الأمن السيبراني التي قد تنشأ في المستقبل. حيث تساعد عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات المؤسسات على مواكبة التطورات التكنولوجية وعلى البقاء على اطلاع بأحدث التغييرات بشكل مستمر للتهديدات الإلكترونية المحتملة.

يجب أن يتماشى جنباً إلى جنب مع تقييم الضوابط الفردية. وبشكل عام تساعد عملية التقييم في المؤسسات من مراجعة كيفية تخزين بيانات العملاء وجمعها ومعالجتها واستخدامها في تقييم المستويات الحالية، والامتثال للوائح العالمية في المؤسسات مثل: لائحة حماية البيانات العامة للاتحاد الأوروبي (General Data Protection Regulation) (GDPR) أو قانون خصوصية المستهلك في ولاية كاليفورنيا الأمريكية (California Consumer Privacy Act) (CCPA) وهنا يجب وضع السياسات والإجراءات التي تنشأ جراء عملية التقييم كعمليات أساسية وضرورة ملحة لضمان خصوصية بيانات العملاء والشفافية مع العملاء حول كيفية استخدام بياناتهم. المنظمات التي لم تحقق الامتثال الذي يمكن إثباته للقوانين المعمول بها محلياً إن وجدت أو اللوائح العالمية أو أفضل الممارسات في الصناعة فقد يكلفها ذلك الكثير من ثقة العملاء مما يؤثر على استقرار الأرباح وقد تواجه عواقب وخيمة فيما بعد. فالبيئة التي لم تحقق الامتثال بشكل ناضج فإنها تخضع نفسها لعقوبات يمكن أن تشمل عقوبات مالية والمساس بالسمعة بالإضافة إلى المساءلة القانونية.

رابعاً: تحديد المخاطر

عند تحديد ممارسات خصوصية البيانات يجب على المؤسسة تحديد أي مصادر محتملة للمخاطر، ويكون ذلك من خلال مراجعة نقاط الضعف والفجوات المعروفة في الأنظمة والعمليات، حيث يتم تقييم الاحتمالية والأثر المحتمل لأي هجوم سيبراني أو حرق إلكتروني. في الواقع إن تحديد أولويات عوامل الخطر بناءً على احتمالية حدوثها وتأثيرها على المؤسسات مفيد في وضع خطة لمعالجتها وردعها.

خامساً: إنشاء خطة للتحسين

بمجرد جمع البيانات ذات الصلة، يجب على المؤسسات تطوير وتنفيذ وتوثيق خطتها للتحسين كخطوة أخيرة لإتمام التقييم. وبناءً على النتائج التي



د. حسام الدين أحمد خليل
محاسب قانوني

المعالجة المحاسبية لإيرادات شركات
ومكاتب تدقيق الحسابات وفقاً لمعيار
إعداد التقارير المالية رقم 15 IFRs
وآلية التحاسب الضريبي وفقاً للقوانين
والتشريعات الناظمة
(الجزء الثاني)



ايهاب حسام الدين خليل
محاسب قانوني

استكمالاً للمقال المنشور في العدد السابق رقم ١٢٧-١٢٨ يقدم الكاتبان حالة ومثال عملي على تطبيق المعيار رقم ١٥ وهذا المثال يتعلق بالإجراءات المحاسبية في مكاتب تدقيق الحسابات

الإيرادات التراكمية	عدد الساعات التراكمية	الإيراد الشهري	سعر بيع الساعة	عدد ساعات العمل الفعلية	الشهر
٣١٥	٧	٣١٥	٤٥	٧	شهر أيار / ٢٠٢١
٦٧٥	١٥	٣٦٠	٤٥	٨	شهر حزيران / ٢٠٢١
١١٢٥	٢٥	٤٥٠	٤٥	١٠	شهر تموز / ٢٠٢١
١٦٦٥	٣٧	٥٤٠	٤٥	١٢	شهر آب / ٢٠٢١
٢١١٥	٤٧	٤٥٠	٤٥	١٠	شهر ايلول / ٢٠٢١
٢٧٠٠	٦٠	٥٨٥	٤٥	١٣	شهر تشرين اول / ٢٠٢١
٣٢٤٠	٧٢	٥٤٠	٤٥	١٢	شهر تشرين الثاني / ٢٠٢١
٣٨٧٠	٨٦	٦٣٠	٤٥	١٤	شهر كانون الاول / ٢٠٢١
٤٥٤٥	١٠١	٦٧٥	٤٥	١٥	شهر كانون الثاني / ٢٠٢٢
٤٩٠٥	١٠٩	٣٦٠	٤٥	٨	شهر شباط / ٢٠٢٢
٥٤٤٥	١٢١	٥٤٠	٤٥	١٢	شهر آذار / ٢٠٢٢
٥٨٥٠	١٣٠	٤٠٥	٤٥	٩	شهر نيسان / ٢٠٢٢
		٥٨٥٠		١٣٠	المجموع

في نهاية كل شهر يقوم المسؤول عن العملية بتعبئة نموذج يبين قيمة عدد الساعات المصروفة على العملية، وبالتالي لتسهيل المثال اعلاه افترض بأن ساعات العمل اعلاه هي الساعات الفعلية والتي قد صرفت على العملية وبالتالي فإن المعالجة المحاسبية للعملية كما يلي:

١- قيد في نهاية شهر ٥ / ٢٠٢١

حيث يتم اثبات قيمة الإيرادات غير المنتهية من العمليات التي تم توقيعها مع العملاء وفي مثالنا اعلاه فإن الإيراد الغير منتهى = (٧ ساعة × ٤٥ ديناراً أردنياً) = ٣١٥ ديناراً أردنياً.

قيد اثبات العمليات التراكمية للأشهر من شهر
٢٠٢١/٥ ولغاية ٢٠٢١/٧

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية المتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		١١٢٥
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	١١٢٥	

٤- قيد في نهاية شهر ٢٠٢١/٨ وهو قيد العمليات
التراكمية السابقة

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل		١١٢٥
الي ح / المستحق عن الأعمال غير المتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	١١٢٥	

قيد اثبات العمليات التراكمية للأشهر من شهر
٢٠٢١/٥ ولغاية ٢٠٢١/٨

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / المستحق عن الأعمال غير المتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		١٦٦٥
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	١٦٦٥	

٥- قيد في نهاية شهر ٢٠٢١/٩ وهو قيد العمليات
التراكمية السابقة

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل		١٦٦٥
الي ح / المستحق عن الأعمال غير المتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	١٦٦٥	

قيد اثبات العمليات التراكمية للأشهر من شهر
٢٠٢١/٥ ولغاية ٢٠٢١/٩

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		٣١٥
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٣١٥	

٢- القيد في نهاية شهر ٢٠٢١/٦

حيث يقوم مكتب التدقيق ولغايات ادارية استخراج
قائمة دخل شهرية لكل شهر على حدى لدراسة
الموقف المالي للمكتب حيث يتم اجراء القيد
التالي:

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل		٣١٥
الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٣١٥	

وبعدها يتم اثبات قيد الإيرادات من الأعمال غير
المنتهية بشكل تراكمي أي في القيد التالي تم
اثبات قيمة ايرادات شهر ٢٠٢١/٥ وقيمة ايرادات
شهر ٢٠٢١/٦ تراكمياً وكما يلي:

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		٦٧٥
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٦٧٥	

وبالتالي سوف يتم تكرار العمليات اعلاه حسب
الاشهر وكما يلي:

٣- قيد في نهاية شهر ٢٠٢١/٧ وهو قيد العمليات
التراكمية السابقة

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل		٦٧٥
الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٦٧٥	

قيد اثبات العمليات التراكمية للأشهر من شهر
٢٠٢١/٥ ولغاية ٢٠٢١/١١

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		٢١١٥
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٢١١٥	
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		٣٢٤٠
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٣٢٤٠	

٨- قيد في نهاية شهر ٢٠٢١/١٢ وهو قيد العمليات التراكمية السابقة

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل		٢١١٥
الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٢١١٥	
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		٣٢٤٠
الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٣٢٤٠	

قيد اثبات العمليات التراكمية للأشهر من شهر
٢٠٢١/٥ ولغاية ٢٠٢١/١٢

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		٢٧٠٠
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٢٧٠٠	
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		٣٨٧٠
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٣٨٧٠	

وفي نهاية العام ٢٠٢١ يتم اقفال حساب الإيرادات العمليات غير المنتهية ضمن ملخص الدخل ويتم المحاسبة عليه وفق قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته وكما يلي:

٣٨٧٠ من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية
- يعرض ضمن قائمة الدخل
٣٨٧٠ الي ح / ايرادات العمليات المنتهية -
يعرض ضمن قائمة الدخل

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		٢١١٥
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٢١١٥	

٦- قيد في نهاية شهر ٢٠٢١/١٠ وهو قيد العمليات التراكمية السابقة

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل		٢١١٥
الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٢١١٥	

قيد اثبات العمليات التراكمية للأشهر من شهر
٢٠٢١/٥ ولغاية ٢٠٢١/١٠

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		٢٧٠٠
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٢٧٠٠	

٧- قيد في نهاية شهر ٢٠٢١/١١ وهو قيد العمليات التراكمية السابقة

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل		٢٧٠٠
الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٢٧٠٠	

١٢- قيد في نهاية شهر ٢٠٢٢/٣ وهو قيد العمليات التراكمية السابقة

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل		٤٩٠٥
الى ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٤٩٠٥	

قيد اثبات العمليات التراكمية للأشهر من شهر ٢٠٢١/٥ ولغاية ٢٠٢٢/٣

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		٥٤٤٥
الى ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٥٤٤٥	

١٣- قيد في نهاية شهر ٢٠٢٢/٤ وهو قيد العمليات التراكمية السابقة

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل		٥٤٤٥
الى ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٥٤٤٥	

قيد اثبات العمليات التراكمية للأشهر من شهر ٢٠٢١/٥ ولغاية ٢٠٢٢/٤

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		٥٨٥٠
الى ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٥٨٥٠	

٩- القيد في بداية عام ٢٠٢٢ حيث يقوم مكتب التدقيق على اعادة اثبات ايرادات العمليات غير المنتهية وكما يلي:

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل		٣٨٧٠
الى ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٣٨٧٠	

١٠- قيد في نهاية شهر ٢٠٢٢/١ وهو قيد اثبات العمليات التراكمية للأشهر من شهر ٢٠٢١/٥ ولغاية ٢٠٢٢/١

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		٤٥٤٥
الى ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٤٥٤٥	

١١- قيد في نهاية شهر ٢٠٢٢/٢ وهو قيد العمليات التراكمية السابقة

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل		٤٥٤٥
الى ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٤٥٤٥	

قيد اثبات العمليات التراكمية للأشهر من شهر ٢٠٢١/٥ ولغاية ٢٠٢٢/٢

اسم الحساب	دائن	مدين
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		٤٩٠٥
الى ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٤٩٠٥	

ملاحظة:

ان القيود التي تمت اعلاها والخاصة بعمليات الغاء بند الإيرادات من العمليات غير المنتهية هو فقط لغايات الرقابة ولغاية استخراج قائمة دخل شهرية فقط، ويمكن ان يتم الاستعاضة عنها وعدم قيدها وبالتالي فإن أي من الحالات لا تؤثر على تطبيق المعيار الدولي رقم ١٥ وبالتالي فإن حركة حساب إيرادات العمليات غير المنتهية تظهر كما يلي:

ح / إيرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل			
منه	له		
٣١٥	٣١٥	الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية
٢٠٢١/٥	٢٠٢١/٥		
٦٧٥	٦٧٥	الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية
٢٠٢١/٦	٢٠٢١/٦		
١١٢٥	١١٢٥	الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية
٢٠٢١/٧	٢٠٢١/٧		
١٦٦٥	١٦٦٥	الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية
٢٠٢١/٨	٢٠٢١/٨		
٢١١٥	٢١١٥	الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية
٢٠٢١/٩	٢٠٢١/٩		
٢٧٠٠	٢٧٠٠	الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية
٢٠٢١/١٠	٢٠٢١/١٠		
٣٢٤٠	٣٢٤٠	الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية
٢٠٢١/١١	٢٠٢١/١١		
٣٨٧٠	٣٨٧٠	رصيد دائن كما في ٢٠٢١/١٢/٣١	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية
٢٠٢١/١٢	٢٠٢١/١٢		
١٥٧٠٥	١٥٧٠٥	المجموع	المجموع
٣٨٧٠	٢٠٢٢/١	الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية	
٤٥٤٥	٢٠٢٢/٢	الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية
٤٩٠٥	٢٠٢٢/٣	الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية
٥٤٤٥	٢٠٢٢/٤	الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية
١٩٨٠	٢٠٢٢/٥	رصيد دائن كما في ٢٠٢٢/٤/٣٠	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية
٢٠٧٤٥	٢٠٧٤٥	المجموع	المجموع

وكما يظهر حساب المستحق من الأعمال غير المنتهية بعد تصوير الحساب كما يلي:

ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي		منه		
له				
٢٠٢١/٥	من ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٣١٥	٢٠٢١/٥ الى ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٣١٥
٢٠٢١/٦	من ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٦٧٥	٢٠٢١/٦ الى ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٦٧٥
٢٠٢١/٧	من ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	١١٢٥	٢٠٢١/٧ الى ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	١١٢٥
٢٠٢١/٨	من ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	١٦٦٥	٢٠٢١/٨ الى ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	١٦٦٥
٢٠٢١/٩	من ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٢١١٥	٢٠٢١/٩ الى ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٢١١٥
٢٠٢١/١٠	من ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٢٧٠٠	٢٠٢١/١٠ الى ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٢٧٠٠
٢٠٢١/١١	من ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٣٢٤٠	٢٠٢١/١١ الى ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٣٢٤٠
٢٠٢١/١٢	رصيد مدين كما في ٢٠٢١/١٢/٣١	٣٨٧٠	٢٠٢١/١٢ الى ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٣٨٧٠
	المجموع	١٥٧٠٥	المجموع	١٥٧٠٥
٢٠٢٢/١	من ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٣٨٧٠		
٢٠٢٢/٢	من ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٤٥٤٥	٢٠٢٢/٢ الى ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٤٥٤٥
٢٠٢٢/٣	من ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٤٩٠٥	٢٠٢٢/٣ الى ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٤٩٠٥
٢٠٢٢/٤	من ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٥٤٤٥	٢٠٢٢/٤ الى ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٥٤٤٥
٢٠٢٢/٥	رصيد مدين كما في ٢٠٢٢/٤/٣٠	٥٨٥٠	٢٠٢٢/٥ الى ح/ ايرادات العمليات غير المنتهية	٥٨٥٠
	المجموع	٢٠٧٤٥	المجموع	٢٠٧٤٥

١٤ - قيد اثبات استلام باقي الاتعاب من العميل في نهاية الاتفاقية وكما يلي:

٣٣٩٣ من ح / بنك /..... / مكتب التدقيق

٢٩٢٥ الى ح / ذمة العميل

٤٦٨ الى ح / امانات ضريبة المبيعات

١٥ - قيد اثبات الإيرادات للعام ٢٠٢٢ واصدار فاتورة المبيعات ويتم كما يلي:

٥٨٥٠ من ح / ذمة العميل

٤- واثبات قيد الغاء و/ أو اقفال حساب ايرادات العمليات غير المنتهية وكما يلي:
١٩٨٠ من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية
١٩٨٠ الى ح / ايرادات العمليات المنتهية -
ايرادات خدمات تدقيق الحسابات
وعليه فإن تصوير حساب ذمة العميل يكون كما يلي:

ح / ذمة العميل			
له	منه		
من ح / بنك / مكتب التدقيق / ٢٩٢٥			
من ح / بنك / مكتب التدقيق / ٢٩٢٥			
		الى ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية	٥٨٥٠
المجموع	٥٨٥٠	المجموع	٥٨٥٠

وان تصوير حساب الإيرادات غير متحققة يظهر كما يلي:

ح / ايرادات غير متحققة - ضمن قائمة المركز المالي			
له	منه		
من ح / ذمة العميل / ٢٩٢٥			
من ح / ذمة العميل / ٢٩٢٥			
		الى ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية	٥٨٥٠
المجموع	٥٨٥٠	المجموع	٥٨٥٠

❖ حالة عملية اخرى موسعة لمكتب تدقيق حسابات يحتوى على عدة معاملات وعمليات متعددة ومتنوعة:

حاز مكتب الفيصل لتدقيق الحسابات على

٥٨٥٠ الى ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي الغاء العملية من خلال البرنامج المحوسب الخاص بالإعمال غير المنتهية واثبات قيد الغاء و/ أو اقفال حساب ايرادات العمليات غير المنتهية وكما يلي:

١٩٨٠ من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية
١٩٨٠ الى ح / ايرادات العمليات المنتهية -
ايرادات خدمات تدقيق الحسابات
وفي هذه الحالة يتم اغلاق (اقفال) العملية من النظام المحوسب المساعد للعمليات غير المنتهية. اما في حالة استخدام الحالة الثانية رقم (ب) والتي يتم من خلالها اصدار فاتورة وسند قبض عند الدفعة الاولى وايضا فاتورة وسند قبض عند انتهاء الأعمال فيكون القيد المحاسبي كما يلي:

١- بتاريخ ١/٥/٢٠٢٢ عند الانتهاء من الأعمال يتم اصدار الفاتورة واجراء القيد التالي:
٣٣٩٣ من ح / بنك / مكتب التدقيق

٣٣٩٣ الى ح / ذمة العميل
البيان قبض المبلغ الدفعة الثانية بتاريخ ١/٥/٢٠٢٢

٢- قيد اصدار الفاتورة للدفعة الثانية كما يلي:
٣٣٩٣ من ح / ذمة العميل
٢٩٢٥ الى ح / ايرادات غير متحقق - تعرض

في قائمة المركز المالي
٤٦٨ الى ح / امانات ضريبة المبيعات
٣- قيد اثبات الإيرادات للعام ٢٠٢٢ واصدار فاتورة المبيعات ويتم كما يلي:

٥٨٥٠ من ح / ايرادات غير متحققة - تعرض في قائمة المركز المالي
٥٨٥٠ الى ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي

واليك المعلومات التالية المستخرجة من سجلات مكتب التدقيق:

أ- قام مكتب التدقيق بتوقيع كافة العمليات اعلاه وحسب الاتفاق مع العملاء سوى اتفاقية تطبيق معيار محاسبي حيث لم يتم اصدار اية فاتورة ولم يتم اجراء اية أعمال على الخدمة وذلك بموجب كتاب مورد من العميل يفيد برغبة العميل بعدم تطبيق المعيار في الوقت الحاضر مع مكتب التدقيق وذلك بتاريخ ١/٥/٢٠٢١. ب- تم الانتهاء من العمل على اتفاقية خدمات التدقيق الداخلي خلال شهر ١٠/٢٠٢١ وتم قبض المبالغ من العميل حسب الأصول.

ج- تم استلام اشعارات من المسؤول المباشر بقيمة الساعات المنجزة على الأعمال ويقوم مكتب التدقيق باستخدام برنامج محوسب لغايات متابعة الأعمال وتحديد نسبة الانجاز للساعات المنجزة وان الإدارة قد قامت سابقاً بتحديد عدد الساعات الخاصة بالأعمال وقد ظهرت كما يلي:

١- ساعات العمل الخاصة بأعمال التدقيق لكافة الاتفاقيات كما يلي:

سعر بيع الساعة = (٢٥٠٠٠ ديناراً أردنياً ÷ ١٠٠٠ ساعة) = ٢٥ ديناراً أردنياً/ ساعة عمل



العمليات والاتفاقيات للعام ٢٠٢١ وحيث تبدأ الاتفاقيات من بداية شهر ٢/٢٠٢١ وكما يلي:

١- اتفاقيات خدمات أعمال تدقيق عدد ٥ اتفاقيات قدرت مبالغها بقيمة ٢٥٠٠٠ ديناراً أردنياً.

٢- اتفاقيات خدمات استشارات ضريبية عدد ٣ و قدرت قيمة الاتفاقيات ٢٠٠٠٠ ديناراً أردنياً.

٣- اتفاقيات خدمات عمليات خاصة بعدد ٤ اتفاقيات بقيمة ٢٤٠٠٠ ديناراً أردنياً.

٤- اتفاقية خدمات تدقيق داخلي بعدد اتفاقية واحدة وبقيمة ٥٠٠٠ ديناراً أردنياً.

٥- اتفاقية خدمات تدقيق تطبيق معيار محاسبي جديد وبقيمة ٨٠٠٠ ديناراً أردنياً.

إن سياسة المكتب المطبقة على جميع العملاء وعلى جميع الأعمال بقبض ٥٠٪ من الأعمال عند توقيع الاتفاقية مضافاً إليها ضريبة المبيعات و ٥٠٪ عند اصدار القوائم المالية و/ أو انتهاء الأعمال أيهما أسبق.

وحيث ان إدارة المكتب هي المسؤولة عن تقدير ساعات العمل الواجب صرفها على العمليات اعلاه وقد حددت ساعات العمل بما يلي:

١- ساعات العمل الخاصة بإعمال التدقيق لكافة الاتفاقيات قدرت ب ١٠٠٠ ساعة عمل.

٢- ساعات العمل على أعمال الاستشارات الضريبية قدرت ب ١٢٥٠ ساعة عمل.

٣- ساعات العمل على خدمات العمليات الخاصة قدرت ب ٢٠٠٠ ساعة عمل.

٤- ساعات العمل على عمليات تدقيق داخلي و قدرت ساعات العمل ب ٥٠٠ ساعة عمل.

٥- ساعات العمل على خدمات تدقيق تطبيق معيار محاسبي ب ٢٥٠ ساعة عمل.

الشهر	اتفاقية العميل رقم ١	اتفاقية العميل رقم ٢	اتفاقية العميل رقم ٣	اتفاقية العميل رقم ٤	اتفاقية العميل رقم ٥	عدد ساعات العمل الفعلية	سعر بيع الساعة	الإيراد الشهري	ايرادات الاتفاقيات التراكمي
شهر شباط / ٢٠٢١	١٥	١٨	٩	٠	١٠	٥٢	٢٥	١٣٠٠	١٣٠٠
شهر آذار / ٢٠٢١	٢٠	١٥	١٥	٢٥	٠	٧٥	٢٥	١٨٧٥	٣١٧٥
شهر نيسان / ٢٠٢١	٢٥	١٦	١٢	١٥	١٥	٨٣	٢٥	٢٠٧٥	٥٢٥٠
شهر أيار / ٢٠٢١	١٦	١٢	١٥	٢٥	١٠	٧٨	٢٥	١٩٥٠	٧٢٠٠
شهر حزيران / ٢٠٢١	٢٥	١٤	١٦	١٥	١٠	٨٠	٢٥	٢٠٠٠	٩٢٠٠
شهر تموز / ٢٠٢١	١٨	١٣	١٨	١٠	١٢	٧١	٢٥	١٧٧٥	١٠٩٧٥
شهر آب / ٢٠٢١	٢٥	٢٠	١٠	١٥	١٢	٨٢	٢٥	٢٠٥٠	١٣٠٢٥
شهر ايلول / ٢٠٢١	١٤	٢٨	١٥	١٠	٢٠	٨٧	٢٥	٢١٧٥	١٥٢٠٠
شهر تشرين اول / ٢٠٢١	١٦	٢٠	١٦	٢٠	١٠	٨٢	٢٥	٢٠٥٠	١٧٢٥٠
شهر تشرين الثاني / ٢٠٢١	٢٥	١٨	١٠	١٥	١٥	٨٣	٢٥	٢٠٧٥	١٩٣٢٥
شهر كانون الاول / ٢٠٢١	٠	١٨	١٥	٢٠	١٠	٦٣	٢٥	١٥٧٥	٢٠٩٠٠
شهر كانون الثاني / ٢٠٢٢	٠	١٤	١٥	١٠	١١	٥٠	٢٥	١٢٥٠	٢٢١٥٠
شهر شباط / ٢٠٢٢	٠	١٢	١٠	٥	١٢	٣٩	٢٥	٩٧٥	٢٣١٢٥
شهر آذار / ٢٠٢٢	٠	٢٠	١٥	٥	١٠	٥٠	٢٥	١٢٥٠	٢٤٣٧٥
شهر نيسان / ٢٠٢٢	٠	٠	١٠	٥	١٠	٢٥	٢٥	٦٢٥	٢٥٠٠٠
المجموع	١٩٩	٢٣٨	٢٠١	١٩٥	١٦٧	١٠٠٠	٢٥٠٠٠		

٢- ساعات العمل على أعمال الاستشارات الضريبية لكافة الاتفاقيات كما يلي:
 سعر بيع الساعة = (٢٠٠٠٠ ديناراً أردنياً ÷ ١٢٥٠ ساعة) = ١٦ ديناراً أردنياً / ساعة عمل

الشهر	اتفاقية العميل رقم ١	اتفاقية العميل رقم ٢	اتفاقية العميل رقم ٣	عدد ساعات العمل الفعلية	سعر بيع الساعة	الإيراد الشهري	ايرادات الاتفاقيات التراكمي
شهر شباط / ٢٠٢١	٤٥	٣٥	٣٥	١١٥	١٦	١٨٤٠	١٨٤٠
شهر آذار / ٢٠٢١	٣٠	٣٥	٣٠	٩٥	١٦	١٥٢٠	٣٣٦٠
شهر نيسان / ٢٠٢١	٢٥	٣٦	٣٥	٩٦	١٦	١٥٣٦	٤٨٩٦
شهر أيار / ٢٠٢١	٣٠	٣٩	٤٥	١١٤	١٦	١٨٢٤	٦٧٢٠
شهر حزيران / ٢٠٢١	٣٥	٤٥	٢٥	١٠٥	١٦	١٦٨٠	٨٤٠٠
شهر تموز / ٢٠٢١	٤٠	٤٠	٣٩	١١٩	١٦	١٩٠٤	١٠٣٠٤
شهر آب / ٢٠٢١	٤٥	٣٥	٣٧	١١٧	١٦	١٨٧٢	١٢١٧٦
شهر ايلول / ٢٠٢١	٥٠	٤٨	٢٨	١٢٦	١٦	٢٠١٦	١٤١٩٢
شهر تشرين اول / ٢٠٢١	٣٥	٣٥	٣٠	١٠٠	١٦	١٦٠٠	١٥٧٩٢
شهر تشرين الثاني / ٢٠٢١	١٠١٥	٢٥	٣٦	٧٦	١٦	١٢١٦	١٧٠٠٨
شهر كانون الاول / ٢٠٢١	٢٠	٣٥	٢٢	٧٧	١٦	١٢٣٢	١٨٢٤٠
شهر كانون الثاني / ٢٠٢٢	٠	١٥	٢٥	٤٠	١٦	٦٤٠	١٨٨٨٠
شهر شباط / ٢٠٢٢	٠	٢٠	١٥	٣٥	١٦	٥٦٠	١٩٤٤٠
شهر آذار / ٢٠٢٢	٠	٠	١٥	١٥	١٦	٢٤٠	١٩٦٨٠
شهر نيسان / ٢٠٢٢	٠	٠	٢٠	٢٠	١٦	٣٢٠	٢٠٠٠٠
المجموع	٣٧٠	٤٤٣	٤٣٧	١٢٥٠	٢٠٠٠٠		

٣. ساعات العمل على خدمات العمليات الخاصة لكافة الاتفاقيات كما يلي:

الشهر	اتفاقية العمل رقم ١	اتفاقية العمل رقم ٢	اتفاقية العمل رقم ٣	اتفاقية العمل رقم ٤	عدد ساعات العمل الفعلية	سعر بيع الساعة	الإيراد الشهري	ايرادات الاتفاقيات التراكمي
شهر شباط / ٢٠٢١	٦٥	٥٠	٣٨	٥٨	٢١١	١٢	٢٥٣٢	٢٥٣٢
شهر آذار / ٢٠٢١	٧٠	٥٥	٢٥	٥٠	٢٠٠	١٢	٢٤٠٠	٤٩٣٢
شهر نيسان / ٢٠٢١	٥٤	٤٥	٣٥	٦٣	١٩٧	١٢	٢٣٦٤	٧٢٩٦
شهر أيار / ٢٠٢١	٤٥	٤٠	٢٥	٦٥	١٧٥	١٢	٢١٠٠	٩٣٩٦
شهر حزيران / ٢٠٢١	٥٠	٤٥	٣٦	٥٠	١٨١	١٢	٢١٧٢	١١٥٦٨
شهر تموز / ٢٠٢١	٥٥	٦٥	٢٦	٥٥	٢٠١	١٢	٢٤١٢	١٣٩٨٠
شهر آب / ٢٠٢١	٥٠	٣٥	٣٦	٥٠	١٧١	١٢	٢٠٥٢	١٦٠٣٢
شهر ايلول / ٢٠٢١	٠	٣٠	٢٥	٤٥	١٠٠	١٢	١٢٠٠	١٧٢٣٢
شهر تشرين اول / ٢٠٢١	٠	٤٥	٣٠	٤٠	١١٥	١٢	١٣٨٠	١٨٦١٢
شهر تشرين الثاني / ٢٠٢١	٠	٥٠	٣٢	٥٥	١٣٧	١٢	١٦٤٤	٢٠٢٥٦
شهر كانون الاول / ٢٠٢١	٠	٠	٢٨	٥٠	٧٨	١٢	٩٣٦	٢١١٩٢
شهر كانون الثاني / ٢٠٢٢	٠	٠	٢٩	٦٥	٩٤	١٢	١١٢٨	٢٢٣٢٠
شهر شباط / ٢٠٢٢	٠	٠	٢٥	٤٠	٦٥	١٢	٧٨٠	٢٣١٠٠
شهر آذار / ٢٠٢٢	٠	٠	٠	٥٠	٥٠	١٢	٦٠٠	٢٣٧٠٠
شهر نيسان / ٢٠٢٢	٠	٠	٠	٢٥	٢٥	١٢	٣٠٠	٢٤٠٠٠
المجموع	٣٨٩	٤٦٠	٣٩٠	٧٦١	٢٠٠٠		٢٤٠٠٠	

٤. ساعات العمل على خدمات العمليات التدقيق الداخلي لكافة الاتفاقيات كما يلي:

الشهر	اتفاقية العمل رقم ١	عدد ساعات العمل الفعلية	سعر بيع الساعة	الإيراد الشهري	ايرادات الاتفاقيات التراكمي
شهر شباط / ٢٠٢١	٣٥	٣٥	١٠	٣٥٠	٣٥٠
شهر آذار / ٢٠٢١	٣٠	٣٠	١٠	٣٠٠	٦٥٠
شهر نيسان / ٢٠٢١	٤٥	٤٥	١٠	٤٥٠	١١٠٠
شهر أيار / ٢٠٢١	٣٢	٣٢	١٠	٣٢٠	١٤٢٠
شهر حزيران / ٢٠٢١	٤٥	٤٥	١٠	٤٥٠	١٨٧٠
شهر تموز / ٢٠٢١	٤٠	٤٠	١٠	٤٠٠	٢٢٧٠
شهر آب / ٢٠٢١	٤٢	٤٢	١٠	٤٢٠	٢٦٩٠
شهر ايلول / ٢٠٢١	٣٦	٣٦	١٠	٣٦٠	٣٠٥٠
شهر تشرين اول / ٢٠٢١	٤٦	٤٦	١٠	٤٦٠	٣٥١٠
شهر تشرين الثاني / ٢٠٢١	٢٥	٢٥	١٠	٢٥٠	٣٧٦٠
شهر كانون الاول / ٢٠٢١	٣٠	٣٠	١٠	٣٠٠	٤٠٦٠
شهر كانون الثاني / ٢٠٢٢	٢٥	٢٥	١٠	٢٥٠	٤٣١٠
شهر شباط / ٢٠٢٢	٢٦	٢٦	١٠	٢٦٠	٤٥٧٠
شهر آذار / ٢٠٢٢	٢٨	٢٨	١٠	٢٨٠	٤٨٥٠
شهر نيسان / ٢٠٢٢	١٥	١٥	١٠	١٥٠	٥٠٠٠
المجموع	٥٠٠	٥٠٠		٥٠٠٠	

٢- كيفية تحديد إيرادات الأعمال المنجزة في هذه العقود؟

إن من سياسة المكتب وكما ذكر سابقاً تحديد عدد ساعات العمل الواجبة لإنهاء هذا العمل وفي المثال أعلاه فإن ساعات العمل التي تم فتح اشعار للعملية على النظام المحوسب قد قدرت من قبل المسؤول عن العملية ووضحت بموجب الجداول أعلاه وبالتالي أصبح من السهل جداً تحديد قيمة العملية بالساعة.

وبعد تحديد عدد الساعات الواجبة للعملية يقوم المسؤول عن العملية بتحديد فريق العمل والاعتماد على الاشعار الذي تم إنشائه لإتمام العملية وبالتالي يتم رسم خطة للعمل و/ أو تحديد خطة العمل المقدره والفعلية وفي مثالنا أعلاه تم تحديد ساعات العمل الدورية للعملية لتسهيل عملية قيد العمليات وكما يلي:

١- القيود الخاصة بشهر ٢/ ٢٠٢١: - قيد اثبات العمليات المنجزة للفترة من ١/ ٢/ ٢٠٢١ ولغاية ٢٨/ ٢/ ٢٠٢١.

التدقيق	الاستشارات الضريبية	العمليات الخاصة	التدقيق الداخلي	اسم الحساب
١٣٠٠	١٨٤٠	٢٥٣٢	٣٥٠	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي
١٣٠٠	١٨٤٠	٢٥٣٢	٣٥٠	إلى ح / إيرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل

٢- القيود الخاصة بشهر ٣/ ٢٠٢١:

- الغاء إيرادات العمليات غير المنتهية لغايات اثباته

الإجراءات المحاسبية:

تم الاجراءات المحاسبية وفق الطرق التالية:-

١- عند إصدار سند القبض يمكن اجراء الحالتين التاليتين:

أ- إصدار سند القبض وقيده بالسجلات كما يلي:

××× من ح / بنك /

××× إلى ح / العملاء

××× إلى ح / امانات ضريبة المبيعات

التعليق على النقطة (أ) قام مكتب التدقيق بتطبيق نص المادة ٩ من قانون الضريبة العامة على المبيعات بإثبات الضريبة العامة عن تسلم مبلغ و/ أو دفعة من العميل.

ب- اصدار مكتب التدقيق لفاتورة ضريبية وسند قبض بالدفعة الاولى وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

في حالة قبض المبلغ بموجب سند قبض يتم القيد التالي:

××× من ح / بنك مكتب التدقيق

××× إلى ح / العميل

في حالة اصدار الفاتورة الضريبية تكون المعالجة المحاسبية لها كما يلي:

××× من ح / العميل

××× إلى ح / إيرادات غير متحققة - تعرض في

قائمة المركز المالي

××× إلى ح / امانات ضريبة المبيعات

وهنا تكون ذمة العميل تساوي صفراً/ وذلك كونه تم اصدار فاتورة المبيعات لتطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات وبالمثال أعلاه لن يتم اعداد قيد قبض المبلغ واصدار الفاتورة كونه تم شرحه في الحالة السابقة.

تراكمياً للفترة من شهر ٢ / ٢٠٢١ ولغاية شهر ٣ / ٢٠٢١ .

تراكمياً للفترة من شهر ٢ / ٢٠٢١ ولغاية شهر ٤ / ٢٠٢١ .

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	١١٠٠	٧٢٩٦	٤٨٩٦	٥٢٥٠
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	١١٠٠	٧٢٩٦	٤٨٩٦	٥٢٥٠

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٣٥٠	٢٥٣٢	١٨٤٠	١٣٠٠
الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٣٥٠	٢٥٣٢	١٨٤٠	١٣٠٠

٤ - القيود الخاصة بشهر ٥ / ٢٠٢١ : - الغاء ايراد العمليات غير المنتهية لغايات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢ / ٢٠٢١ ولغاية شهر ٥ / ٢٠٢١ .

قيود اثبات العمليات المنجزة للفترة من شهر ٢ / ٢٠٢١ ولغاية شهر ٣ / ٢٠٢١ .

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	١١٠٠	٧٢٩٦	٤٨٩٦	٥٢٥٠
الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	١١٠٠	٧٢٩٦	٤٨٩٦	٥٢٥٠

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٦٥٠	٤٩٣٢	٣٣٦٠	٣١٧٥
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٦٥٠	٤٩٣٢	٣٣٦٠	٣١٧٥

قيود اثبات العمليات المنجزة للفترة من شهر ٢ / ٢٠٢١ ولغاية شهر ٥ / ٢٠٢١ .

٣ - القيود الخاصة بشهر ٤ / ٢٠٢١ : - الغاء ايراد العمليات غير المنتهية لغايات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢ / ٢٠٢١ ولغاية شهر ٤ / ٢٠٢١ .

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	١٤٢٠	٩٣٩٦	٦٧٢٠	٧٢٠٠
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	١٤٢٠	٩٣٩٦	٦٧٢٠	٧٢٠٠

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٦٥٠	٤٩٣٢	٣٣٦٠	٣١٧٥
الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٦٥٠	٤٩٣٢	٣٣٦٠	٣١٧٥

٥- القيود الخاصة بشهر ٦/ ٢٠٢١: - الغاء ايراد العمليات غير المنتهية لغايات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢/ ٢٠٢١ ولغاية شهر ٧/ ٢٠٢١.

التدقيق	الاستشارات الضريبية	العمليات الخاصة	التدقيق الداخلي	اسم الحساب
٩٢٠٠	٨٤٠٠	١١٥٦٨	١٨٧٠	من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل
٩٢٠٠	٨٤٠٠	١١٥٦٨	١٨٧٠	الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي

٦- القيود الخاصة بشهر ٧/ ٢٠٢١: - الغاء ايراد العمليات غير المنتهية لغايات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢/ ٢٠٢١ ولغاية شهر ٧/ ٢٠٢١.

٥- القيود الخاصة بشهر ٦/ ٢٠٢١: - الغاء ايراد العمليات غير المنتهية لغايات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢/ ٢٠٢١ ولغاية شهر ٦/ ٢٠٢١.

التدقيق	الاستشارات الضريبية	العمليات الخاصة	التدقيق الداخلي	اسم الحساب
٧٢٠٠	٦٧٢٠	٩٣٩٦	١٤٢٠	من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل
٧٢٠٠	٦٧٢٠	٩٣٩٦	١٤٢٠	الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي

٦- القيود الخاصة بشهر ٧/ ٢٠٢١: - الغاء ايراد العمليات غير المنتهية لغايات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢/ ٢٠٢١ ولغاية شهر ٧/ ٢٠٢١.

التدقيق	الاستشارات الضريبية	العمليات الخاصة	التدقيق الداخلي	اسم الحساب
١٠٩٧٥	١٠٣٠٤	١٣٩٨٠	٢٢٧٠	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي
١٠٩٧٥	١٠٣٠٤	١٣٩٨٠	٢٢٧٠	الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل

التدقيق	الاستشارات الضريبية	العمليات الخاصة	التدقيق الداخلي	اسم الحساب
٩٢٠٠	٨٤٠٠	١١٥٦٨	١٨٧٠	من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي
٩٢٠٠	٨٤٠٠	١١٥٦٨	١٨٧٠	الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل

٧- القيود الخاصة بشهر ٨ / ٢٠٢١ : - الغاء ايراد العمليات غير المنتهية لغايات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢ / ٢٠٢١ ولغاية شهر ٩ / ٢٠٢١ .

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٢٦٩٠	١٦٠٣٢	١٢١٧٦	١٣٠٢٥
الى ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٢٦٩٠	١٦٠٣٢	١٢١٧٦	١٣٠٢٥

قيد اثبات العمليات المنجزة للفترة من ٢ / ٢٠٢١ ولغاية ٩ / ٢٠٢١ .

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٣٠٥٠	١٧٢٣٢	١٤١٩٢	١٥٢٠٠
الى ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٣٠٥٠	١٧٢٣٢	١٤١٩٢	١٥٢٠٠

٨- القيود الخاصة بشهر ٨ / ٢٠٢١ : - الغاء ايراد العمليات غير المنتهية لغايات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢ / ٢٠٢١ ولغاية شهر ٨ / ٢٠٢١ .

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٢٢٧٠	١٣٩٨٠	١٠٣٠٤	١٠٩٧٥
الى ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٢٢٧٠	١٣٩٨٠	١٠٣٠٤	١٠٩٧٥

قيد اثبات العمليات المنجزة للفترة من ٢ / ٢٠٢١ ولغاية ٨ / ٢٠٢١ .

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٢٦٩٠	١٦٠٣٢	١٢١٧٦	١٣٠٢٥
الى ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٢٦٩٠	١٦٠٣٢	١٢١٧٦	١٣٠٢٥

١. قيد اصدار الفاتورة بتاريخ ٣١ / ١٠ / ٢٠٢١ وكما يلي:

٥٠٠٠ من ح / ذمم العملاء و / أو العميل الى مذكورين

٣٥١٠ ح / المستحق من الأعمال غير المنتهية -
يعرض ضمن قائمة المركز المالي
١٤٩٠ ح / المستحق من الأعمال غير المنتهية
- يعرض ضمن قائمة المركز المالي
٢. قيد اغلاق العملية من النظام المحاسبي وكما يلي:

٣٥١٠ من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية -
يعرض ضمن قائمة الدخل
٣٥١٠ الى ح / ايرادات العمليات المنتهية -
يعرض ضمن قائمة الدخل

١٠- القيود الخاصة بشهر ١١ / ٢٠٢١: - الغاء ايراد العمليات غير المنتهية لغايات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢ / ٢٠٢١ ولغاية ١٠ / ٢٠٢١.

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٠	١٨٦١٢	١٥٧٩٢	١٧٢٥٠
الى ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٠	١٨٦١٢	١٥٧٩٢	١٧٢٥٠

٩- القيود الخاصة بشهر ١٠ / ٢٠٢١: - الغاء ايراد العمليات غير المنتهية لغايات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢ / ٢٠٢١ ولغاية شهر ١٠ / ٢٠٢١.

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٣٠٥٠	١٧٢٣٢	١٤١٩٢	١٥٢٠٠
الى ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٣٠٥٠	١٧٢٣٢	١٤١٩٢	١٥٢٠٠

قيد اثبات العمليات المنجزة للفترة من ٢ / ٢٠٢١ ولغاية ١٠ / ٢٠٢١.

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٣٥١٠	١٨٦١٢	١٥٧٩٢	١٧٢٥٠
الى ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٣٥١٠	١٨٦١٢	١٥٧٩٢	١٧٢٥٠

وهنا من معطيات الحالة أعلاه فإن أعمال التدقيق الداخلي قد أنجزت قبل موعدها المقرر والمقدر وهو ٥٠٠ ساعة وعليه فإنه يتم اصدار الفاتورة بغض النظر عن قبض القيمة وكما يلي:

قيد اثبات العمليات المنجزة للفترة من ٢٠٢١ / ٢ ولغاية ٢٠٢١ / ١٢ .

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٠	٢١١٩٢	١٨٢٤٠	٢٠٩٠٠
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٠	٢١١٩٢	١٨٢٤٠	٢٠٩٠٠

وهنا يتم اقفال العملية بالقيد التالي:

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٠	٢١١٩٢	١٨٢٤٠	٢٠٩٠٠
الي ح / ايرادات العمليات المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٠	٢١١٩٢	١٨٢٤٠	٢٠٩٠٠

قيد اثبات العمليات المنجزة للفترة من ٢٠٢١ / ٢ ولغاية ٢٠٢١ / ١١ .

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٠	٢٠٢٥٦	١٧٠٠٨	١٩٣٢٥
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٠	٢٠٢٥٦	١٧٠٠٨	١٩٣٢٥

١١- القيود الخاصة بشهر ٢٠٢١ / ١٢ : - الغاء ايراد العمليات غير المنتهية لغايات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢٠٢١ / ٢ ولغاية شهر ٢٠٢١ / ١٢ .

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٠	٢١١٩٢	١٨٢٤٠	٢٠٩٠٠
الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٠	٢١١٩٢	١٨٢٤٠	٢٠٩٠٠

١٣- القيود الخاصة بشهر ٢/ ٢٠٢٢: - الغاء ايراد العمليات غير المنتهية لغيات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢/ ٢٠٢١ ولغاية شهر ٢/ ٢٠٢٢.

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٠	٢٢٣٢٠	١٨٨٨٠	٢٢١٥٠
الى ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٠	٢٢٣٢٠	١٨٨٨٠	٢٢١٥٠

قيد اثبات العمليات المنجزة للفترة من ٢/ ٢٠٢١ ولغاية ٢/ ٢٠٢٢.

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٠	٢٣١٠٠	١٩٤٤٠	٢٣١٢٥
الى ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٠	٢٣١٠٠	١٩٤٤٠	٢٣١٢٥

١٢- القيود الخاصة بشهر ١/ ٢٠٢٢: - إعادة اثبات ايراد العمليات غير المنتهية لغيات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢/ ٢٠٢١ ولغاية شهر ١/ ٢٠٢٢.

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٠	٢١١٩٢	١٨٢٤٠	٢٠٩٠٠
الى ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٠	٢١١٩٢	١٨٢٤٠	٢٠٩٠٠

❖ قيد اثبات العمليات المنجزة للفترة من ٢/ ٢٠٢١ ولغاية ١/ ٢٠٢٢.

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٠	٢٢٣٢٠	١٨٨٨٠	٢٢١٥٠
الى ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٠	٢٢٣٢٠	١٨٨٨٠	٢٢١٥٠

١٥- القيود الخاصة بشهر ٢/ ٢٠٢٢: - الغاء ايراد العمليات غير المنتهية لغايات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢/ ٢٠٢١ ولغاية شهر ٤/ ٢٠٢٢.

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٠	٢٣٧٠٠	١٩٦٨٠	٢٤٣٧٥
الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٠	٢٣٧٠٠	١٩٦٨٠	٢٤٣٧٥

قيد اثبات العمليات المنجزة للفترة من ٢/ ٢٠٢١ ولغاية ٤/ ٢٠٢٢.

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٠	٢٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٠	٢٤٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠

١٦- وهنا بعد الانتهاء من العمليات كما ورد سابقاً من جدول الأعمال فإنه يتم اجراء القيود التالية لإنهاء واقفال العمليات واثبات الإيرادات الخاصة بالعمليات وكما يلي:

١٤- القيود الخاصة بشهر ٢/ ٢٠٢٢: - الغاء ايراد العمليات غير المنتهية لغايات اثباته تراكمياً للفترة من شهر ٢/ ٢٠٢١ ولغاية شهر ٣/ ٢٠٢٢.

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٠	٢٣١٠٠	١٩٤٤٠	٢٣١٢٥
الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٠	٢٣١٠٠	١٩٤٤٠	٢٣١٢٥

❖ قيد اثبات العمليات المنجزة للفترة من ٢/ ٢٠٢١ ولغاية ٣/ ٢٠٢٢.

اسم الحساب	التدقيق الداخلي	العمليات الخاصة	الاستشارات الضريبية	التدقيق
من ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي	٠	٢٣٧٠٠	١٩٦٨٠	٢٤٣٧٥
الي ح / ايرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل	٠	٢٣٧٠٠	١٩٦٨٠	٢٤٣٧٥

من قيام إدارة المكتب من تحديد ساعات العمل المقدره وعليه فإنه لم يتم العمل على العملية ولم يتم قبض اية مبالغ عليها وبالتالي لم يتم قيدها ضمن السجلات للعام ٢٠٢١/٢٠٢٢.

العرض والافصاح

في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15 تم اقرار بعض المصطلحات الجديدة التي تخص العرض والافصاح في القوائم المالية حيث انه في قائمة المركز المالي فإن الشركة تعترف بالأصول أوالخصوم الخاصة بالعقود عندما تسبق عملية تسليم البضاعة و/ أو أداء الخدمة عملية استلام المبلغ المستحق وهنا سيكون لدينا حالتان: الحالة الاولى: عندما تقوم الشركة بتوريد البضاعة أو أداء الخدمة قبل استلام المبلغ المقابل المستحق فإن هذا الحدث سينشأ عنه اصل يخص العقد أوذمم مدينة تخص العقد .

في حالة انه هناك شروط غير شرط مرور الوقت لإستحقاق المقابل المتفق عليه لتوريد البضاعة أو أداء الخدمة فإننا سنكون بصدد «اصول عقود» أما في حالة انه لا يوجد غير شرط الوقت لاستحقاق المقابل المتفق عليه لتوريد البضاعة أو أداء الخدمة فإننا سنكون بصدد «ذمم مدينة».

الحالة الثانية: عندما تقوم الشركة بإستلام المبلغ المستحق قبل توريد البضاعة أو أداء الخدمة فإن هذا الحدث سينشأ عنه التزام يخص العقد .

❖ إن هذا المقال عبارة عن تصور حول التعامل مع قانوني ضريبة الدخل وضريبة المبيعات والمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (١٥) «الإيرادات من العقود مع العملاء» من جانب إثبات إيرادات مكاتب التدقيق عن العقود طويلة الاجل (العقود الواقعة بين سنتين مالتين وأكثر)

قيد اغلاق العمليات وكما يلي:

قيد اثبات الإيرادات للعام ٢٠٢٢ واصدار فاتورة المبيعات للعمليات كافة وهي العمليات المنتهية ويتم كما يلي:

التدقيق	الاستشارات الضريبية	العمليات الخاصة	التدقيق الداخلي	اسم الحساب
٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٠	من ح / ذمم العملاء - يعرض ضمن قائمة المركز المالي
٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٠	الي ح / المستحق عن الأعمال غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة المركز المالي

وإثبات قيد الغاء و/ أوأقفال حساب إيرادات العمليات غير المنتهية وكما يلي:

التدقيق	الاستشارات الضريبية	العمليات الخاصة	التدقيق الداخلي	اسم الحساب
٤١٠٠	١٧٦٠	٢٨٠٨	٠	من ح / إيرادات العمليات غير المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل
٤١٠٠	١٧٦٠	٢٨٠٨	٠	الي ح / إيرادات العمليات المنتهية - يعرض ضمن قائمة الدخل

❖ ملاحظة:

ان العملية رقم (٥) في الحالة أعلاه - خدمات تدقيق تطبيق معيار محاسبي جديد وبقيمة ٨٠٠٠٠ ديناراً أردنياً لم يتم قيدها في السجلات بالرغم

المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٠) الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية

تم اعتماد هذا المعيار الدولي من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في (١٩٩٩) ويعتبر نافذ المفعول على القوائم المالية السنوية التي بدأت في الأول من كانون الثاني من العام ٢٠٠٠ وما بعد هذا التاريخ، وقد تضمن ايضا القسم ٣٢ من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (٢٠٠٩) نفس المبادئ لمحاسبة الاحداث بعد نهاية فترة اعداد التقارير.



أسامة كمال رشيد
محاسب قانوني

بما ورد في القسم ٣٢ من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم التاريخ اللاحق:

لأغراض هذا المعيار فإن التاريخ اللاحق هو التاريخ الذي يقع بين تاريخ (التقرير، نهاية العام المالي، نهاية الفترة المالية) وتاريخ المصادقة على تلك القوائم من قبل الإدارة أو من يقوم مقامها.

● تعتبر المنشأة مسؤولة عن تقديم بياناتها المالية للمساهمين لأغراض اعتمادها. وفي هذه الحالة يكون تاريخ القوائم المالية المصادق عليها للإصدار هو تاريخ الإصدار الأساسي وليس تاريخ اعتمادها من قبل المساهمين.

يجب المعيار المحاسبي الدولي (١٠) على التساؤلات في الحالات التالية:

I. متى يجب على المنشأة أن تقوم بتعديل القوائم المالية للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية؟

II. ما هي الإفصاحات الواجبة تقديمها عن تاريخ المصادقة على القوائم المالية وعن الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية؟

III. متى نتوقف عن اعتماد فرضية الاستمرارية في اعداد القوائم المالية؟

VI. توزيعات الارباح المعلنة/ المقترحة اذا تمت بعد تاريخ المصادقة على القوائم المالية.

كما ناقش في هذا المقال علاقة مدقق الحسابات بهذا المعيار من خلال ربط احتياجات ومتطلبات المعيار ٥٦٠ في معايير التدقيق الدولية، وعلاقة هذا المعيار



أ. قرار من المحكمة بعد تاريخ الميزانية العمومية يصادق بأن المنشأة عليها التزام أوديون بتاريخ الميزانية العمومية مما يتطلب من المنشأة تعديل المخصص الموجود أصلاً أو إنشاء مخصص جديد وذلك بدلاً من الإفصاح عنها كالتزامات محتملة فقط.

ب. استلام معلومات بعد تاريخ الميزانية العمومية تشير إلى تعرض قيمة أحد الموجودات للانخفاض، وأن المبلغ المعترف به كمخصص لهذا الانخفاض يتطلب التعديل بتاريخ الميزانية العمومية، ومثال ذلك:

١- إفلاس أحد العملاء بعد تاريخ الميزانية العمومية يؤكد وجود خسارة بتاريخ الميزانية العمومية في الذمم المدينة ويتوجب على المؤسسة تعديل مبلغ الذمم المدينة.

٢- بيع بضائع بعد تاريخ الميزانية العمومية يمكن أن يعطي دليلاً على صافي القيمة التحصيلية بتاريخ الميزانية العمومية.

ج- التحديد- بعد تاريخ الميزانية - لتكلفة شراء أصول أو العائد من بيع أصول تم قبل تاريخ الميزانية العمومية.

د- التحديد- بعد تاريخ الميزانية - لمبلغ مشاركة الأرباح أو علاوات أو مكافآت، إذا كان على المنشأة التزام قانوني أو التزام حقيقي فعلي قبل تاريخ الميزانية العمومية مثل منافع الموظفين.

هـ اكتشاف غش أو خطأ يظهر أن القوائم المالية كانت غير صحيحة.

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير الموجبة للتعديل (نقل بتصرف عن مجلة المحاسب العربي)

أما بالنسبة للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والتي تشير إلى حالات ناشئة بعد تاريخ الميزانية العمومية فإنه لا يتم تعديل القوائم المالية بتأثيراتها، إلا أنه إذا كانت هذه الأحداث من الأهمية بحيث أن عدم الإفصاح عنها سيؤثر على قدرة مستخدمي القوائم

مثال:

في ١٥ آذار ٢٠٢٣ قام مجلس إدارة المنشأة بالمصادقة على القوائم المالية أعلنت المنشأة أرباحها بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠٢٣ . تم توفير القوائم المالية للمساهمين بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠٢٣ . تم اعتماد القوائم المالية من قبل المساهمين/ الهيئة العامة بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠٢٣ النتيجة: تعتبر القوائم المالية مصادق عليها للإصدار بتاريخ ١٥ آذار ٢٠٢٣ (تاريخ مصادقة مجلس الإدارة).

وفي الحالات التي يطلب من إدارة المنشأة تقديم القوائم المالية لمجلس إشرافي (أشخاص غير تنفيذيين) للمصادقة عليها. فإنه تعتبر مصادقة الإدارة على تقديم القوائم المالية للمجلس الإشرافي هو تاريخ المصادقة على الإصدار. (نقل بتصرف عن مجلة المحاسب العربي)

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية: (نقل بتصرف عن مجلة المحاسب العربي)

هي تلك الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي قد تقع بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على إصدار القوائم المالية. يمكن تحديد شكلين من هذه الأحداث:

أحداث لاحقة توفر إثباتات إضافية حول أمور كانت قائمة بتاريخ الميزانية العمومية (أحداث موجبة للتعديل).

أحداث لاحقة عن أمور نشأت بعد تاريخ الميزانية العمومية (أحداث غير موجبة للتعديل).

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية الموجبة للتعديل (نقل بتصرف عن مجلة المحاسب العربي)

يجب على المنشأة تعديل المبالغ المقررة في القوائم المالية لتعكس الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في الحالات التالية حصرياً:

مثل إصدار ضمانات رئيسية
١١. البدء بمقاصة نتيجة أحداث لاحقة لتاريخ
الميزانية العمومية.

الإفصاح (نقل بتصرف عن مجلة المحاسب العربي)

١. تاريخ المصادقة للإصدار

أ. على المنشأة الإفصاح عن تاريخ المصادقة على إصدار القوائم المالية ومن أعطى صلاحية المصادقة. لأن القوائم المالية لا تعكس الأحداث بعد هذا التاريخ. حيث أنه من الضروري للمستخدمين معرفة متى تم المصادقة على إصدار القوائم المالية

ب. وإذا كان مالكو المنشأة أو غيرهم لديهم القدرة على تعديل القوائم المالية بعد إصدارها على المنشأة الإفصاح عن هذه الحقيقة.

٢. تحديث الإفصاح عن الظروف في تاريخ الميزانية العمومية

أ. في حال استلام معلومات بعد تاريخ الميزانية عن ظروف وجدت أصلاً في تاريخ الميزانية العمومية، على المنشأة تحديث الإفصاح المتعلق بهذه الظروف.

٣. الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير الموجبة للتعديل

● عندما تكون الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير موجبة للتعديل ولكنها ذات أهمية لدرجة أن عدم الإفصاح عنها يمكن أن يؤثر على مقدرة المستخدم للبيانات المالية لأخذ القرارات، على المنشأة الإفصاح عن المعلومات لكل فئة هامة من الأحداث غير الموجبة للتعديل من حيث (١) طبيعة الحدث، و(٢) تقدير لأثرها المالي أو بيان بعدم إمكانية عمل مثل هذا التقدير.

الاستمرارية (نقل بتصرف عن مجلة المحاسب العربي)

مع أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) المتعلق بعرض القوائم المالية ينص على الإفصاح فيما إذا كانت القوائم المالية معدة على أساس الاستمرارية،

المالية على اتخاذ القرارات والتقييمات المناسبة فإنه يتوجب على المنشأة فقط الإفصاح وعدم التعديل. (انظر الفقرة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح ادناه) وبشكل عام لا يتوجب على المنشأة أن تقوم بتعديل مبالغ في القوائم المالية لتعكس الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.

فيما يلي أمثلة على الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير الموجبة للتعديل والتي قد تكون ذات أهمية لدرجة أن عدم الإفصاح عنها يمكن أن يؤثر على مقدرة المستخدم للبيانات المالية على عمل التقييمات وأخذ القرارات المناسبة:

١. اندماج رئيسي بعد تاريخ الميزانية العمومية/ أو التخلّص من شركة تابعة رئيسية (المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٢).

٢. تلف خط انتاجي رئيسي بسبب حريق او ماشابه بعد تاريخ القوائم المالية

٣. انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على القوائم المالية للإصدار.

٤. الإعلان عن خطة لإيقاف عملية التخلّص من أصل أو تسديد التزامات متعلقة بعملية متوقفة أو الدخول في اتفاقيات ملزمة لبيع مثل هذه الموجودات أو تسديد هذه المطلوبات (أنظر المعيار ٥٣ «العمليات المتوقفة»).

٥. عملية شراء أو بيع رئيسية للأصول أو مصادرة لأصول رئيسية من قبل الحكومة.

٦. الإعلان أو بدء التنفيذ لخطة إعادة هيكلية

٧. حدوث أو احتمال حدوث حركات على الأسهم العادية بعد تاريخ الميزانية العمومية.

٨. التغيرات الكبيرة وغير العادية في أسعار الموجودات أو في أسعار صرف العملات الأجنبية بعد تاريخ الميزانية العمومية.

٩. التغير الواضح في النسب الضريبية أو قوانين الضريبة أو النسب الضريبية إذا تم اقرارها بعد تاريخ الميزانية العمومية،

١٠. الدخول بالتزامات أو مطلوبات محتملة هامة،

- دور مدقق الحسابات في مراجعة القوائم المالية والتحقق من الاثر المتعلق بالاحداث اللاحقة
- يحرص مدقق الحسابات القانوني على الحصول على مصادقة الإدارة او من يقوم مقامها على مسودة القوائم المالية، ويطلب ابراز تاريخ هذه المصادقة على تلك البيانات وهذا وارد بالتفصيل في المعيار رقم (٥٨٠) بعنوان الاقرارات الخطية. حيث يحرص مدقق الحسابات ان يكون تاريخ كتاب التمثيل الوارد من الإدارة متوافقا مع تاريخ المصادقة على تلك البيانات.
 - ويحرص مدقق الحسابات ان يتضمن كتاب التمثيل (امثالا للمعيار رقم (٥٨٠) بعنوان الاقرارات الخطية) فقرة واضحة وصریحة تشير الى تفهم الإدارة وتليتها لمحتويات المعيار، وهذه مسودة ايضاحية لما يمكن ان يكون عليه هذا التصريح:

(الاحداث اللاحقة) لم تحصل منذ تاريخ القوائم المالية خلاف ما جرى إظهاره تماماً في القوائم المالية أية معاملات أو أحداث قد تؤثر بشكل ملموس على هذه البيانات، أو كان من المتوقع إظهارها فيها لأجل إظهار الحقيقة لمن يطلع على هذه البيانات. ولا يوجد أية احداث لاحقة لتاريخ القوائم المالية يجب التصريح عنها لكم اولمستخدم القوائم المالية.، ولم يحدث أي حدث لاحق لتاريخ القوائم المالية يؤثر على تلك البيانات.



أوإذا كانت الإدارة مدركة أولديها شك يتعلق بأحداث أو حالات يمكن أن تسبب شكاً في قدرة المنشأة على الاستمرار. فإن هذا المعيار الذي ناقشه اليوم يقرر أن على المنشأة ألا تقوم بتجهيز بياناتها المالية على أساس مبدأ الاستمرارية في الحالات التالية:

- ١- اذا قررت الإدارة بعد تاريخ الميزانية العمومية، أنها تنوي تصفية المنشأة أو إيقاف العمليات التجارية، أو ليس عندها بديل واقعي إلا أن تقوم بهذا التصرف.
- ٢- التدهور في نتائج الأعمال والمركز المالي بعد تاريخ الميزانية العمومية يمكن أن يشير للحاجة إلى اعتبار فيما إذا كانت الاستمرارية مناسبة، وفي حال إذا كانت الاستمرارية ليست مناسبة سيكون الأثر كبيراً، حيث يتطلب هذا المعيار تغييراً جوهرياً في الأساس المحاسبي وليس تعديل للمبالغ المقررة حسب المبادئ والموجودات المحاسبية.

توزيعات الارباح (نقل بتصرف عن مجلة المحاسب العربي)

مع أن المعيار الدولي رقم (١) المتعلق بعرض القوائم المالية يشير الى ضرورة عرض توزيعات الارباح المقترحة او التي تم الاعلان عنها في متن الميزانية العمومية في بند منفصل في حقوق الملكية او في الايضاحات، فان هذا العرض مرتبط ومتعلق حصراً بأن يكون قبل تاريخ المصادقة على القوائم المالية

١- لكن في حال تم فعلاً المصادقة على القوائم المالية، فأن أي اقتراح او الاعلان عن توزيعات الارباح بعد تاريخ هذه المصادقة على الميزانية العمومية فإنه يجب على المشروع ان لا يعترف بتوزيعات هذه الارباح في الميزانية العمومية. اي أن توزيعات الأرباح على المساهمين المقترحة أو المعلنه بعد تاريخ المصادقة على القوائم المالية يجب عدم إظهارها كالتزام في تاريخ الميزانية العمومية، وإنما يتم الإفصاح عنها فقط

- وبخصوص تاريخ تلك الاقرارات فقد نص المعيار (٥٨٠) على النص التالي

لان الاقرارات الخطية تعتبر ادلة تدقيق ضرورية، فلا يمكن التعبير عن رأي المدقق ولا يمكن ان يكون تاريخ تقرير المدقق قبل تاريخ الاقرارات الخطية
ولان المدقق يهتم بالاحداث التي تحدث حتى تاريخ تقرير المدقق والتي قد تحتاج الى تعديل على القوائم المالية او الافصاح عنها، فان الاقرارات الخطية تؤرخ بأقرب موعد ممكن لتاريخ تقرير المدقق حول القوائم المالية شريطة ان لا يتجاوز ذلك التاريخ.

- في حال اكتشاف مدقق الحسابات ان هناك أمورا تقتضي الافصاح اللازم ولم يتم تضمينها في القوائم المالية، او وجد أنه يجب تعديل القوائم المالية لتأثيرها في احداث لاحقة بعد تاريخ تقرير القوائم المالية (نهاية السنة المالية / نهاية الفترة) فإنه يجب عليه ممارسة الحكم المهني على امكانية وضع الفقرات التوضيحية او امور هامة او التحفظ في تقريره عن القوائم المالية وقد يصل الى حد ممارسة الرأي العكسي في حال كانت التعديلات التي يطلبها على مسودة القوائم المالية هامة وجوهرية ولم تقتنع الإدارة او من هم في حكمها على التعديل على تلك البيانات.

المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بخصوص الاحداث اللاحقة

- تناول معيار التدقيق الدولي رقم (٥٦٠) الصادر في العام ٢٠٠٩ هذا الموضوع بنفس العنوان، وافاد في قسم الاهداف الى:

تتمثل اهداف المدقق في الحصول على ادلة تدقيق كافية ومناسبة حول ما اذا كانت الاحداث الحاصلة بين تاريخ اصدار القوائم المالية وتاريخ اصدار تقرير المدقق والتي تتطلب تعديل القوائم المالية او الافصاح عنها تنعكس بالشكل المناسب في تلك القوائم المالية وفقا لإطار اعداد التقارير المالية المعمول به، والاستجابة بالشكل المناسب للحقائق التي يصبح المدقق على علم بها بعد تاريخ اصدار التقرير والتي لو علم بها المدقق في ذلك التاريخ لكانت ادت الى تعديله للتقرير

- تشترك المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية والمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في نفس المبادئ لمحاسبة الاحداث بعد نهاية فترة اعداد التقارير، غير ان المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم قد تم صياغتها بلغة سهلة وبسيطة وتشمل بشكل جوهري ارشادات اقل، وامثلة أكثر حول كيفية تطبيق تلك المبادئ.

- تناول المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في القسم ٣٢ منه ما يخص الاحداث اللاحقة ايضا بتفصيل كبير، واعطى امثلة مناسبة على الاحداث، وانني انصح بقراءة الامثلة الواردة في المادة التدريبية الصادرة عن مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (مادة تدريبية) والمنشورة بالتعاون مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. على هذا الموقع الالكتروني

https://www.ascajordan.org/page.aspx?page_

key=tot_smes&lang=ar

ويشرح المعيار الخطوات التي يمكن ان يقوم المدقق باجرائها فيما اذا حدثت احداث لاحقة ايضا بعد تاريخ تقرير المدقق وقبل اصدار القوائم المالية (ليس المصادقة وانما الاصدار والنشر)

- وايضا يتطرق المعيار الى الخطوات التي يمكن ان يقوم المدقق باجرائها ايضا بعد اصدار القوائم المالية ونشرها.

المعالجة المحاسبية للقروض بدون فائدة أو بأسعار فائدة أقل من السوق بين الشركة الأم والشركات التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



حسن السعدي
محاسب قانوني

المتحصلات/ المدفوعات النقدية المستقبلية المخضومة باستخدام معدل أو معدلات الفائدة السائدة في السوق لأداة مشابهة (مشابهة من حيث العملة والأجل ونوع معدل الفائدة والعوامل الأخرى) لها تصنيف ائتماني مشابه. بعد الإثبات الأولي، يتم قياس هذه الأداة المالية بالتكلفة المستنفذة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. وبالتالي، فإن القروض المقدمة بدون فوائد أو بأسعار فائدة أقل من السوق ستشكل معاملة تمويل وتخضع للمتطلبات المذكورة آنفاً. القروض بين الشركة الأم والشركات التابعة هي أمثلة شائعة لهذه القروض في الممارسة العملية.

في البداية، يجب أن يتم الإجابة على السؤال التالي: هل يوجد توثيق (عقد) لمعاملة القرض يبين فيه معدل الفائدة (إن وجد)، الأقساط والجدول الزمني للسداد؟ هذه الأسئلة مهمة لسببين:

(١) كيفية الاعتراف بهذا القرض بالقيمة العادلة.

(٢) كيف يعرض هذا القرض في القوائم المالية.

في كثير من الأحيان، لا يكون هنالك أي توثيق (عقد) للقرض، وهي حالة شائعة موجودة في العديد من الشركات ضمن المجموعة، حيث يوجد الكثير من السيناريوهات التي تندرج تحت هذه الحالة، على سبيل المثال:

(١) ترسل الشركة الأم النقدية إلى الشركة التابعة من أجل تغطية خسائر التشغيل أو لتمويل العمليات.

المعالجة المحاسبية للقروض بدون فائدة أو بأسعار فائدة أقل من السوق بين الشركة الأم والشركات التابعة (المجموعة) تعتبر مسألة شائعة ومهمة في المحاسبة، وتتطلب تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لضمان الشفافية والموثوقية في التقارير المالية. في هذه المقالة، سنتناول القواعد المحاسبية المتعلقة بالقروض بدون فائدة بين الشركة الأم والشركات التابعة وسنقدم أمثلة محددة بالأرقام لتوضيح كيفية تطبيق هذه القواعد.

أولاً، يجب أن نوضح مفهوم القرض بدون فائدة أو بأسعار فائدة أقل من السوق. يحدث ذلك عندما تمنح الشركة الأم قرضاً لشركة تابعة تحت سيطرتها دون تحصيل فوائد مستحقة على هذا القرض أو بسعر فائدة أقل من السوق. تكون هذه الصفقة غالباً جزءاً من العلاقة التجارية بين الشركة الأم والشركات التابعة وتهدف إلى دعم الشركة التابعة في أنشطتها المالية. وفي المقابل، قد تقوم الشركة التابعة بمنح قرض للشركة الأم (على سبيل المثال: في حال أن معدلات الفائدة السائدة في سوق الشركة التابعة أقل منها في سوق الشركة الأم).

وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ «الأدوات المالية»، يتم معالجة القروض بدون فائدة أو بأسعار فائدة أقل من السوق كأدوات مالية غير مشتقة (أداة مالية أساسية)، ويتم القياس الأولي لها بالقيمة العادلة والتي تساوي القيمة الحالية لجميع

مجلس الإدارة. إذا لم يكن ذلك مفيداً، فيجب على إدارة الشركة التابعة الإفصاح عن أفضل تقديراتها وتقييمها لسداد القرض، من أجل تحديد القيمة العادلة للقرض وعرضها بشكل صحيح وذلك بعد طلب التوجيه من إدارة الشركة الأم. إذا لم تذكر الشركة الأم بشكل صريح عن السداد ولم يكن مساهمة في رأس المال، فلا خيار سوى النظر إلى القرض على أنه قابل للسداد عند الطلب (يصنف كالتزام ضمن الالتزامات المتداولة) ولا يوجد خصم في هذه الحالة كونه قصير الأجل. وبشكل عام، يعتبر القرض «واجب السداد عند الطلب» إذا كان بإمكان المقرض طلب السداد في أي وقت، وهنا يجب الاعتراف بالقرض بين الشركات والذي يتم سداؤه عند الطلب بالمبلغ النقدي غير المخصوم المطلوب لتسوية الالتزام وسيتم إظهاره كالتزام متداول. مثل هذا القرض لن يفي بالمعايير الخاصة بمعاملة التمويل كما هو موضح أدناه.

في بعض الأحيان، قد تصدر الشركة الأم خطاب دعم يفيد بأنها لن تطلب سداد القرض خلال فترة محددة (غالباً في السنة التالية لسنة إعداد التقارير المالية). في معظم الحالات، يكون خطاب الدعم مجرد تعبير عن نية الشركة الأم. بمعنى آخر، إنها ليست وثيقة قانونية ملزمة، وفي هذه الحالة، لن يغير خطاب الدعم من المعالجة المحاسبية.

الحالة رقم (٢): يوجد جدول سداد للقرض

في حال وجود جدول سداد للقرض، وإذا أوضحت الشركة الأم بأنها ستطالب بسداد هذا المبلغ في المستقبل، يتم الاعتراف به في حسابات الشركة التابعة «كالتزام» (ليس حقوق ملكية)، وغالباً لا يتم منح تلك القروض بشروط تجارية عادية (غالباً ما يتم منح القروض بدون سعر فائدة أو بسعر فائدة أقل من السوق لأن الشركة الأم تتحكم في شركاتها التابعة وتعمل بصفقتها المالكة). ومع ذلك، ينص المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ «الأدوات المالية»، وكما ذكر آنفاً، على أنه يجب الاعتراف بالأداة المالية

(٢) ترسل الشركة التابعة مبالغ نقدية إلى الشركة الأم مجرد أن الإقراض المحلي أرخص من الإقراض في البلد المحلي للشركة الأم.

(٣) ترسل الشركات ضمن نفس المجموعة الأموال لبعضها البعض من أجل تحسين إدارة النقد، وسيناريوهات أخرى عديدة.

فيما يلي سنقدم أمثلة لتوضيح المعالجة المحاسبية للقروض بدون فائدة بين الشركة الأم والشركات التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS):

الحالة رقم (١): لا يوجد توثيق (عقد) للقرض

يحدث هذا في كثير من الأحيان، خاصة بين الشركة الأم والشركات التابعة. ترسل الشركة الأم الأموال النقدية دون كلمة واحدة، وبالتالي، ووفقاً لمبدأ «الجوهر فوق الشكل»، يمكن أن يكون النقد المرسل من الشركة الأم إلى الشركة التابعة ليس قرصاً على الإطلاق، حيث إذا أوضحت الشركة الأم بأنها ستطالب بسداد هذا المبلغ في المستقبل، فهو التزام في حسابات الشركة التابعة، ولكن في حال أن الشركة التابعة تتكبد خسائر، وتقوم الشركة الأم بإرسال مبالغ نقدية كبيرة لتغطية تلك الخسائر دون مزيد من التوضيح، في هذه الحالة، قد يكون جوهر هذا التحويل النقدي عبارة عن «مساهمة رأسمالية» وليس قرصاً، فعندما لا يكون القرض قابلاً للسداد على الإطلاق، أو يتم سداؤه بناءً على قرار الشركة التابعة، فعندئذٍ لا يكون قرصاً، ولكنه مساهمة في رأس المال. لذلك، فإن الشركة الأم تسجل القرض كاستثمار في شركة تابعة والشركة التابعة تسجل القرض ضمن حقوق الملكية (مساهمة رأسمالية).

في حالات أخرى، لا يوجد تاريخ محدد للسداد، إما أن القرض موثق بطريقة ما في العقد، ولكن تاريخ السداد مفقود، أو لا توجد وثائق على الإطلاق ولا يوجد أي فكرة عن تاريخ السداد. في هذه الحالة، يجب الاطلاع على أي توثيق متاح، مثل محاضر

٣) بالنسبة للقروض بين الشركات التابعة، بافتراض أنها تتم بأمر من الشركة الأم، فإن الفرق عادةً ما يتم اعتباره «كتوزيع» من قبل المقرض و«مساهمة رأس المال» من قبل المقرض. في هذه الحالة، لا يوجد قيود محاسبية في حسابات الشركة الأم.

على الرغم من أن معظم القروض ذات تاريخ السداد الثابت أو القابل للتحديد والتي يتم منحها بدون فوائد أو بأسعار فائدة أقل من السوق سوف تفي بمعايير تصنيفها كأدوات مالية أساسية، لا ينبغي افتراض هذا التصنيف دون تحليل شامل لجميع الشروط التعاقدية. إذا فشل المقرض في التأهل كقرض أساسي، فسيتم قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير مالي، مع إثبات التغيرات ضمن الربح أو الخسارة.

مبدئياً بالقيمة العادلة (التدفقات النقدية المستقبلية من ذلك القرض مخصومة إلى القيمة الحالية بسعر فائدة السوق لأداة مشابهة). تعتمد كيفية احتساب الفرق بين القيمة الإسمية للقروض والمبلغ المعترف به مبدئياً على ظروف القرض:

١) إذا كان القرض من الشركة الأم إلى الشركة التابعة، يكون الفرق «استثماراً إضافياً» في حسابات الشركة الأم و«مساهمة رأسمالية إضافية» في حسابات الشركة التابعة.
٢) إذا كان القرض من الشركة التابعة إلى الشركة الأم، فسيتم احتساب الفرق بشكل عام «كتوزيع أرباح» من قبل الشركة التابعة، لذلك ستحتاج الشركة التابعة إلى التأكد من أن لديها احتياطات كافية قابلة للتوزيع للسماح بهذه المعاملة.

أمثلة عملية:

قرض من الشركة التابعة إلى الشركة الأم		قرض من الشركة الأم إلى الشركة التابعة		
<p>في ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، أقرضت الشركة التابعة شركتها الأم ٥ ملايين ديناراً أردنياً بمعدل فائدة صفر. يستحق القرض السداد في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥. معدل الفائدة في السوق لأداة دين ماثلة هو ٣٪. في ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، قامت الشركة الأم بقياس القرض بالقيمة الحالية البالغة ٥ ملايين ديناراً أردنياً مستحق الدفع بعد أربع سنوات، مخصومة بنسبة ٣٪ وهي معدل الفائدة السوقي لأداة دين ماثلة، بمبلغ ٤,٤٣٥,٤٤٢,٤٤٢ ديناراً أردنياً (٤,٠٣,٤٨٠,٠٠٠/٥). يتم احتساب القرض لاحقاً على النحو التالي:</p>		<p>في ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، أقرضت الشركة الأم شركتها التابعة ٥ ملايين ديناراً أردنياً بمعدل فائدة صفر. يستحق القرض السداد في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥. معدل الفائدة في السوق لأداة دين ماثلة هو ٣٪. في ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، قامت الشركة التابعة بقياس القرض بالقيمة الحالية البالغة ٥ ملايين ديناراً أردنياً مستحق الدفع بعد أربع سنوات، مخصومة بنسبة ٣٪ وهي معدل الفائدة السوقي لأداة دين ماثلة، بمبلغ ٤,٤٣٥,٤٤٢,٤٤٢ ديناراً أردنياً (٤,٠٣,٤٨٠,٠٠٠/٥). يتم احتساب القرض لاحقاً على النحو التالي:</p>		
السنة	القيمة المرحلة في بداية السنة (ديناراً أردنياً)	مصروف الفائدة (٣٪) (ديناراً أردنياً)	الدفعات (ديناراً أردنياً)	القيمة المرحلة في نهاية السنة (ديناراً أردنياً)
٢٠٢٢	٤,٤٤٢,٤٣٥	١٣٣,٢٧٣	-	٤,٥٧٥,٧٠٨
٢٠٢٣	٤,٥٧٥,٧٠٨	١٣٧,٢٧١	-	٤,٧١٢,٩٧٩
٢٠٢٤	٤,٧١٢,٩٧٩	١٤١,٣٨٩	-	٤,٨٥٤,٣٦٨
٢٠٢٥	٤,٨٥٤,٣٦٨	١٤٥,٦٣٢	(٥,٠٠٠,٠٠٠)	-

في هذا المثال، عندما يكون القرض من الشركة التابعة إلى الشركة الأم، فإن الفرق بين القيمة الإسمية للقرض (٥,٠٠٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً) والمبلغ المعترف به مبدئياً (٤,٤٤٢,٤٣٥ ديناراً أردنياً)، وهو ٥٥٧,٥٦٥ ديناراً أردنياً، ستم محاسبته بشكل عام من قبل الشركة التابعة على أنه "توزيع أرباح" إلى الشركة الأم.	في هذا المثال، عندما يكون القرض من الشركة الأم إلى الشركة التابعة، فإن الفرق بين القيمة الإسمية للقرض (٥,٠٠٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً) والمبلغ المعترف به مبدئياً (٤,٤٤٢,٤٣٥ ديناراً أردنياً)، وهو ٥٥٧,٥٦٥ ديناراً أردنياً، ستم محاسبته بشكل عام من قبل الشركة التابعة على أنه "مساهمة رأسمالية" من الشركة الأم.
--	---

القيود المحاسبية في حسابات الشركة الأم (القوائم المالية المنفصلة) والشركة التابعة ستكون كما يلي:

حسابات الشركة الأم (القوائم المالية المنفصلة)

حسابات الشركة الأم (المنفصلة) - ١ كانون الثاني ٢٠٢٢	حسابات الشركة الأم (المنفصلة) - ١ كانون الثاني ٢٠٢٢
من ح/ النقدية أو البنك / ٥,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ قرض مستحق (أصل مالي) / ٤,٤٤٢,٤٣٥
إلى ح/ قرض مستحق (التزام مالي) / ٤,٤٤٢,٤٣٥	من ح/ استثمارات في شركات تابعة / ٥٥٧,٥٦٥
إلى ح/ الأرباح أو الخسائر - دخل من الشركة التابعة / ٥٥٧,٥٦٥	إلى ح/ النقدية أو البنك / ٥,٠٠٠,٠٠٠
(الاعتراف الأولي للقرض)	(الاعتراف الأولي للقرض)
حسابات الشركة الأم (المنفصلة) - ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	حسابات الشركة الأم (المنفصلة) - ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢
من ح/ مصروف فائدة / ١٣٣,٢٧٣	من ح/ قرض مستحق (أصل مالي) / ١٣٣,٢٧٣
إلى ح/ قرض مستحق (التزام مالي) / ١٣٣,٢٧٣	إلى ح/ إيراد فائدة / ١٣٣,٢٧٣
(تطبيق طريقة التكلفة المستنفذة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، وبنفس الطريقة على السنوات من ٢٠٢٣ - ٢٠٢٥)	(تطبيق طريقة التكلفة المستنفذة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، وبنفس الطريقة على السنوات من ٢٠٢٣ - ٢٠٢٥)
حسابات الشركة الأم (المنفصلة) - ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	حسابات الشركة الأم (المنفصلة) - ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥
من ح/ قرض مستحق (التزام مالي) / ٥,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ النقدية أو البنك / ٥,٠٠٠,٠٠٠
إلى ح/ النقدية أو البنك / ٥,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ قرض مستحق (أصل مالي) / ٥,٠٠٠,٠٠٠
(سداد القرض)	(سداد القرض)

حسابات الشركة التابعة			
حسابات الشركة التابعة - ١ كانون الثاني ٢٠٢٢		حسابات الشركة التابعة - ١ كانون الثاني ٢٠٢٢	
٤,٤٤٢,٤٣٥	من ح/ قرض مستحق (أصل مالي)	٥,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ النقدية أو البنك
٥٥٧,٥٦٥	من ح/ توزيعات أرباح (حقوق ملكية)	٤,٤٤٢,٤٣٥	إلى ح/ قرض مستحق (التزام مالي)
٥,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ النقدية أو البنك	٥٥٧,٥٦٥	إلى ح/ مساهمة رأسمالية (حقوق ملكية)
(الاعتراف الأولي للقرض)		(الاعتراف الأولي للقرض)	
حسابات الشركة التابعة - ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢		حسابات الشركة التابعة - ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	
١٣٣,٢٧٣	من ح/ قرض مستحق (أصل مالي)	١٣٣,٢٧٣	من ح/ مصروف فائدة
١٣٣,٢٧٣	إلى ح/ إيراد فائدة	١٣٣,٢٧٣	إلى ح/ قرض مستحق (التزام مالي)
(تطبيق طريقة التكلفة المستنفذة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، وبنفس الطريقة على السنوات من ٢٠٢٣ - ٢٠٢٥)		(تطبيق طريقة التكلفة المستنفذة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، وبنفس الطريقة على السنوات من ٢٠٢٣ - ٢٠٢٥)	
حسابات الشركة التابعة - ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥		حسابات الشركة التابعة - ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥	
٥,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ النقدية أو البنك	٥,٠٠٠,٠٠٠	من ح/ قرض مستحق (التزام مالي)
٥,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ قرض مستحق (أصل مالي)	٥,٠٠٠,٠٠٠	إلى ح/ النقدية أو البنك
(سداد القرض)		(سداد القرض)	



الأسعار التحويلية بين النظرية والتطبيق

أدى التقدم السريع في التكنولوجيا والنقل والاتصالات إلى ظهور عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات التي تتمتع بالمرونة لوضع مؤسساتها وأنشطتها في أي مكان من العالم.

أن حجمًا كبيرًا من التجارة العالمية في الوقت الحاضر يتكون من التحويلات الدولية للسلع والخدمات، ورأس المال والأصول غير الملموسة داخل مجموعة الشركات متعددة الجنسيات فالمعاملات التجارية للشركات متعددة الجنسيات زادت بشكل كبير من التعقيدات التي ينطوي عليها تحليل وفهم مثل هذه المعاملات وعددًا كبيرًا وامتيازًا من المعاملات الدولية لم يعد تحكمه قوى السوق فقط، وتحركها المصالح المشتركة لكيانات المجموعة ومن المهم تحديد السعر المناسب، المسمى "سعر التحويل"، لنقل البضائع والأصول غير الملموسة والخدمات عبر الحدود داخل المجموعة لتحديد قدرة وكفاءة الإدارة من جانب والعدالة الضريبية من جانب آخر.



ماهر رموني
محاسب قانوني

التي تحدث بها المعاملات التي تنطوي على نقل الممتلكات أو الخدمات بين الشركات المرتبطة، وقد تشكل جزءًا من مجموعة شركات متعددة الجنسيات وعبر الحدود.

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DCEO) الاسعار التحويلية: "الأسعار التي تنقل بها مؤسسة ما سلعة مادية وممتلكات غير ملموسة أو تقدم خدمات إلى مؤسسات مرتبطة بها"

في عام ٢٠٢١ صدر نظام الأسعار التحويلية "Transfer Pricing" رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢١ وتعليماته التنفيذية رقم (٣) لسنة ٢٠٢١ والمتعلق بمفهوم الأسعار التحويلية والالتزامات المترتبة على الشركات الملزمة والإفصاحات والوثائق الملزمة التصريح بها وذلك من خلال استخدام السعر العادل والمحايد في تسعير المعاملات بين ذوي العلاقة لغايات ضريبة الدخل.

يعتبر مبدأ السعر العادل والمحايد بأنه المعيار الرئيسي المتعارف عليه دولياً لتسعير المعاملات والذي أقرته الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي

ان نظام الأسعار التحويلية رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢١ هو انعكاس لنظام عالمي مطبق في معظم دول العالم ضمن الأنظمة الضريبية جاء لتعزيز الشفافية ولتحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين، وذلك من خلال استخدام السعر العادل والمحايد في تسعير المعاملات بين الأطراف ذوي العلاقة.

والآثار المترتبة على القوائم المالية تستوجب اطلاع الشركات المعنية وممثليها على الممارسات الدولية المتعلقة بالأسعار التحويلية والوثائق الضريبية التي يتوجب تقديمها والمهل القانونية لتقديمها، لتسهيل تنفيذ النظام من قبل الشركات والمؤسسات التي ينطبق عليها النظام والملزمة بتطبيقه.

ان الالتزامات الضريبية وتجنب الشركات والمؤسسات اية غرامات ضريبية نتيجة مخالفات القوانين والتشريعات الصادرة تستوجب الامام بهذا النظام وتعليماته والطرق المناسبة لتطبيقه.

التسعير التحويلي هو المصطلح العام لتسعير المعاملات داخل الشركة بين الأطراف ذات الصلة. لذلك يشير "تسعير التحويل" إلى تحديد الأسعار

أ- التخطيط للعملية



- تجميع المعلومات اللازمة والمتوفرة
- فهم النشاط والعلاقات
- تقييم وتوثيق الوضع الحالي
- فهم طبيعة المعاملات والية التسعير مع اطراف ذات العلاقة
- اعداد خطة العمل والجدول الزمني للتنفيذ.

ب- تنفيذ الخطة



الخطوة الأولى هي تحديد ما إذا كان المكلف يندرج ضمن نطاق الأشخاص الخاضعين لنظام وتعليقات تسعير المعاملات وتحديد ما إذا كان الأشخاص الذي يتم التعامل معهم أشخاص مرتبطين به

الخطوة الثانية تحليل المقارنة هي أن يتم تحديد المعاملات بين الأشخاص المرتبطين وفهم طبيعتها والتي تتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: فهم المعاملات وطبيعتها بناءً على عدة عوامل بما فيها نوع المعاملة وتوقيتها والشروط التعاقدية (سواء الموثقة أو ما يتم تطبيقه فعلياً على أن يتم الأخذ بالتطبيق الفعلي) وحجم المعاملات

والتنمية ودول أخرى، بما في ذلك الاردن، والذي تم تطبيقه لأغراض الضريبة من قبل العديد من الإدارات الضريبية ومجموعات الشركات متعددة الجنسيات.

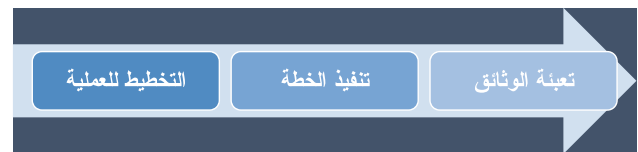
في حال اختلاف شروط وأحكام المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين أشخاص مرتبطين عن شروط وأحكام المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين أشخاص مستقلين، فإنه ولأغراض ضريبة الدخل يتم احتساب الأرباح غير المتحققة والتي كان من الممكن أن يحققها أياً من الأشخاص المرتبطين لولا تلك الشروط والأحكام ضمن أرباح هذا الشخص وتفرض ضريبة عليها وفقاً لذلك.

تطبق الاسعار التحويلية على المعاملات ما بين الاطراف ذوي العلاقة بما فيها وبدون حصر تبادل سلع اوخدمات اوقروض اوتمويل اوتصرف بالاموال المنقولة اوغير المنقولة.

إن المشمولين والمزمين بتقديم الإفصاحات والتصريح بالوثائق الملزمة التصريح بها بتطبيق نظام الأسعار التحويلية هم الشخص ذوي العلاقة (الاعتباري أو الطبيعي) الذي تتجاوز قيمة معاملاته حسب السعر العادل عن (٥٠٠,٠٠٠) نصف مليون مليون ديناراً أردنياً خلال الفترة الضريبية السابقة. والشخص الذي يكون عضواً في مجموعة الشركات متعددة الجنسيات التي يزيد مجموع إيراداتها الموحدة على (٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستمائة مليون ديناراً أردنياً للفترة الضريبية السابقة.

نطاق العمل

ويتم انجاز المهمة من خلال المراحل التالية:



أ ب ج

- تحديد النطاق مع العميل ويشمل:-
- التعاون مع إدارة الشركة وقسم المالية بمتابعة الأمور المتعلقة بالأسعار التحويلية.
- التعاون مع إدارة الشركة لاعتماد أي من طرق الأسعار التحويلية المناسبة والعمل على التقيد بالشروط والضوابط المحددة في النظام والتعليقات الخاصة بالأسعار التحويلية.
- إن جزءاً من المهمة ستكون انشاء ملف خاص بالأسعار التحويلية لاثبات السعر المحايد والعاقل الذي تمت به المعاملات بين الاطراف ذات الصلة والاطراف المستقلة.
- إن جزءاً من المهمة ستكون حضور جلسات التدقيق الضريبي من قبل لجان تدقيق ضريبة الدخل فيما يتعلق بالأسعار التحويلية.
- إن جزءاً من المهمة ستكون تقديم الاستشارات المتعلقة بأمور الأسعار التحويلية.

- المواعيد القانونية والهامة وتشمل:-
- المرحلة التحضيرية للامتثال للأسعار التحويلية (قبل ٣٠/٤ من كل عام): وتشمل تجميع المعلومات وفهم النشاط والعلاقات وفهم طبيعة المعاملات وآلية التسعير مع اطراف ذات العلاقة خلال المدة القانونية لتقديم الاقرار (بحد اقصى ٣٠/٤ من كل عام) وتشمل

- ١- تقديم الافصاح ٣٠/ نيسان
- ٢- تقديم اشعار الهوية ٣٠/ نيسان

- تقديم الملفات (خلال مدة لا تتجاوز (١٢) شهراً التالية للفترة الضريبية) وتشمل
- ١- تقديم الملف المحلي ٣١/ كانون الاول
- ٢- تقديم الملف الرئيسي ٣١/ كانون الاول
- ٣- تقديم التقرير الخاص بكل دولة ٣١/ كانون الاول

والهيكل التنظيمي للمجموعة التي ينتمي إليها الأشخاص المرتبطون بما في ذلك استراتيجيات العمل وسلسلة التوريد وتوزيع الوظائف بين كيانات المجموعة والأصول المستخدمة والمخاطر. المرحلة الثانية: الحصول على تحليل واسع النطاق لعوامل السوق وموقعها والتنافسية والقوة الاقتصادية للمورد والعميل والقوانين المنظمة للقطاع وطبيعة القطاع. وبناءً على ما سبق يصبح بالإمكان أن يتم تحديد المعاملات المستقلة المماثلة القابلة للمقارنة. بناءً على مخرجات الخطوة السابقة، يتم تطبيق طريقة تسعير المعاملات الأكثر ملاءمة لتحديد السعر المحايد للمعاملات بين الأشخاص المرتبطين. الخطوة الثالثة عملية توثيق كل خطوة من الخطوات الموضحة أعلاه بشكل دقيق لتوضيح أن أسعار المعاملات بين الأشخاص المرتبطين تتوافق مع مبدأ السعر المحايد. الخطوة الأخيرة هي أن تعكس القوائم المالية الخاصة بالملكفين حيادية الأسعار المحددة في معاملتهم مع الأشخاص المرتبطين بهم.

ج- تعبئة الوثائق



- بناءً على الخطوات أعلاه يتم الاتفاق على المعاملات ذات العلاقة والتسعير المناسب.
- تقديم الإفصاحات والتصريح بالوثائق الملزمة التصريح بها وفق مواعيد التسليم القانونية.

معاملات مالية بين المعايير الدولية للتقارير المالية واحكام قانون ضريبة الدخل



صالح القلاب
محاسب قانوني

ما من شك ان الممارسات والمعاملات الضريبية هي من العمليات المالية التي تؤثر وتتأثر بالممارسات المحاسبية سواء من حيث الاعتراف او القياس اللاحق أو العرض والافصاح في القوائم المالية والمتابع لأدبيات كل من معايير التقارير المالية الدولية وأحكام قوانين ضريبة الدخل يجد أن قانون ضريبة الدخل النافذ في المملكة تبنى بشكل مبدئي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لإعداد القوائم المالية الختامية للمكلفين حيث لم يلزم القانون المذكور المكلف بإعداد بيانات مالية خاصة تلتزم بإطار قانون ضريبة الدخل دون المعايير الدولية للتقارير المالية.

مجموعة كاملة من القوائم المالية بما في ذلك المعلومات المقارنة على الاقل سنويا، وعندما تغير المنشأة نهاية فترة تقريرها وتعرض القوائم المالية لفترة اطول او اقصر من سنة واحدة يجب عليها ان تفصح عن ذلك (انظر المعيار 1 IAS عرض القوائم المالية فقرة رقم (٣٦)

على ضوء ما سبق نجد ان معيار المحاسبة الدولي رقم (١) أجاز ضمناً الممارسة المحاسبية بإصدار القوائم المالية عن فترة اقل او اكثر من سنة مع ضرورة الافصاح المناسب عن ذلك
مثال ١:

شركة تأسست في ١/٤/٢٠٢٢ تقوم باعداد قوائمها المالية عن الفترة من تاريخ التأسيس ولغاية ٣١/١٢/٢٠٢٢ (اقل من سنة)

مثال ٢:

شركة تأسست في ٢٠/١٠/٢٠٢٢ تقوم باعداد قوائمها المالية في ٣١/١٢/٢٠٢٣ عن الفترة من تاريخ التأسيس ولغاية ٣١/١٢/٢٠٢٣ (اكثر من سنة)

دورية القوائم المالية - المعاملة الضريبية:-

على الرغم مما سبق ذكره نجد أن بعض المعاملات المالية قد تختلف او تتفق في معالجتها بين أحكام قانون الضريبة وبين المعايير الدولية ذات العلاقة. سنسلط الضوء في هذه المقالة على المعالجات المحاسبية وفقا للمعايير الدولية والمعالجات الضريبية وفقا لقانون ضريبة الدخل النافذ لبعض القضايا المالية والمحاسبية والضريبية وهي:-

- ❖ دورية القوائم المالية (الفترة الضريبية والمحاسبية وأحكامها)
- ❖ مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل واحكامها المحاسبية والضريبية
- ❖ تكاليف التمويل واحكامها المحاسبية والضريبية
- دورية القوائم المالية

ويقصد بدورية القوائم المالية الفترة التي تصدر عنها القوائم المالية التي بناء عليها يتم تحديد المركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها وتدفعاتها النقدية
دورية القوائم المالية - المعاملة المحاسبية:-

لقد ناقش معيار المحاسبة الدولي رقم (١) موضوع الفترة المحاسبية التي تصدر عنها القوائم المالية حيث نص على انه (يجب على المنشأة ان تعرض

أجاز قانون ضريبة الدخل النافذ ان:

١- يحتسب المكلف الذي يبدأ ممارسة نشاطه خلال النصف الاول من السنة الميلادية الضريبة عن الفترة الواقعة من بداية ممارسة النشاط ولغاية نهاية السنة الميلادية (اقل من ١٢) شهر تعليق: هذه الفقرة الزامية على المكلف ان يقوم باحتساب الضريبة عن الفترة من تاريخ التأسيس ولغاية نهاية السنة الميلادية ولذلك فان الممارسة الافضل في هذه الحالة هي اصدار قوائم مالية عن نفس الفترة ايضاً بحيث يتم التوفيق بين المتطلبات الضريبية والمحاسبية

٢- يجوز للمكلف الذي بدأ ممارسة نشاطه خلال النصف الثاني من السنة الميلادية ان يحتسب الضريبة عن الفترة الواقعة من بداية ممارسة النشاط ونهاية السنة الميلادية التالية (اكثر من ١٢ شهراً)

تعليق: هذه الفقرة جوازية اي انه يمكن للمكلف ان يحتسب الضريبة عن الفترة من بداية التأسيس لنهاية الميلادية التي تم فيها التأسيس (فترة قصيرة) وان يحتسب الضريبة عن الفترة من بداية التأسيس ونهاية السنة الميلادية التالية (فترة طويلة) ان المعاملة الفضلى عند اعداد القوائم المالية هي ان يتم التوافق بين متطلبات المعايير الدولية ومتطلبات قانون ضريبة الدخل النافذ

مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل

مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل - المعاملة المحاسبية

لقد اورد معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) الأصول غير الملموسة امثلة على النفقات التي تثبت عندما يتم تحملها على انها مصروف وهي:-

(١) النفقات على أنشطة الاعداد والتجهيز (تكاليف الاعداد والتجهيز ما لم تدرج هذه النفقات في بند من بنود الأصول الثابتة وفقاً لمعايير (IAS16) (٢) تكاليف التأسيس وتكاليف ما قبل الافتتاح (انظر المعيار IAS 38 فقرة ٦٩ الأصول غير الملموسة)

مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل - المعاملة الضريبية

تعامل النفقات اعلاه في قانون ضريبة الدخل النافذ على انها مصاريف فترة تنزل بالكامل في فترة تحملها ولا ترسمل الا اذا كانت من ضمن تكلفة اصل من الأصول الثابتة او الأصول غير الملموسة القابلة للاطفاء

تكاليف التمويل واحكامها المحاسبية والضريبية

تكاليف التمويل - المعالجة المحاسبية

تعالج تكاليف التمويل محاسبياً بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٣) - تكاليف الاقتراض، حيث بموجب هذا المعيار، تشكل تكاليف الاقتراض التي يمكن عزوها بشكل مباشر الى اقتناء اصل مؤهل او انشاؤه او انتاجه جزءاً من تكلفة ذلك الاصل، وتثبت تكاليف الاقتراض الاخرى على انها مصروف

وقد عرف المعيار الاصل المؤهل بانه (هو اصل يستغرق بالضرورة فترة زمنية طويلة ليصبح جاهزاً للاستخدام المقصود له او يصبح جاهزاً لبيعه)

مبدأ أساسي

تكاليف الاقتراض التي يمكن ربطها بشكل اساسي الى اقتناء اصل مؤهل او انشاؤه او انتاجه تعتبر جزءاً من تكلفة ذلك الاصل، وتثبت تكاليف الاقتراض الاخرى على انها مصروف فترة.

امثلة على الأصول المؤهلة

وردت امثلة على الأصول المؤهلة في معيار المحاسبة الدولي (فقرة ٦ و ٧) حيث نص المعيار على أنه يمكن لأي مما يلي ان يكون أصلاً مؤهلاً:-

- المخزون
- المصانع وخطوط الانتاج
- مرافق توليد الطاقة
- الأصول غير الملموسة
- العقارات الاستثمارية
- النباتات المثمرة

ب من قانون ضريبة الدخل النافذ فان المحددات الاساسية لقبول نفقات التمويل كمصروف هي:

- التعزيز المستندي لنفقات التمويل
- ان يتم تكبدها كلياً وحصر الغايات انتاج دخل خاضع للضريبة
- وتنقسم مصاريف التمويل (الفوائد) من حيث المعاملة الضريبية في قانون ضريبة الدخل النافذ في المملكة الى قسمين:-
- الفوائد المدفوعة او المستحقة لغير الاشخاص ذوي العلاقة
- الفوائد المدفوعة او المستحقة للاشخاص ذوي العلاقة الشخص ذو العلاقة (مادة رقم ٢ من قانون ضريبة الدخل الساري المفعول)
- الشخص الطبيعي الذي يمتلك هو أو أي من اقاربه حتى الدرجة الثانية نسبة تتجاوز ٥٠٪ من راسمال شخص اعتباري اخر
- الشخص الاعتباري الذي يمتلك ٥٠٪ من راس مال شخص اعتباري اخر او يمتلك حق السيطرة في اتخاذ القرارات
- الشخص الطبيعي المرتبط بشخص طبيعي اخر اذا كان زوجا او ذا قرابة حتى الدرجة الاولى

وبموجب قانون ضريبة الدخل النافذ في المملكة فان نفقات التمويل المدفوعة او المستحقة لغير الاشخاص ذوي العلاقة مقبولة للتزليل بالكامل اذا حققت الشروط التي نص عليها القانون لقبول اي مصروف او نفقة بشكل عام وهي التعزيز المستندي والانتاجية

اما الفوائد المدفوعة للأشخاص ذوي العلاقة فقد افرد قانون ضريبة الدخل النافذ احكاما خاصة لمعاملتها الضريبية حيث نصت المادة (٦) من قانون ضريبة الدخل النافذ في الفقرة (ب) منها على انه تنزل الفوائد وارباح المراجعة المدفوعة او المستحقة للاشخاص ذوي العلاقة على ان لا يتجاوز المبلغ الجائز تنزيله نسبة (١: ٣) لاجمالي الدين الى راس المال المدفوع او متوسط حقوق الملكية ايها اكبر ومن الجدير ذكره في هذا المجال ان هذه المعاملة

ماذا تتضمن تكاليف الاقتراض ؟

بموجب المعيار رقم ٢٣ تكاليف الاقتراض يمكن ان تتضمن ما يلي:

- مصروف الفائدة المحسوب باستخدام طريقة الفائدة الفعالة وفقا للمعيار التقرير المالي IFRS 9
- الفائدة فيما يتعلق بالتزامات عقود الايجار وفقاً للمعيار التقرير الدولي IFRS 16 عقود الايجار
- فروقات صرف العملة الناتجة عن اقتراض عملة اجنبية طالما انها تعد تعديلا لتكاليف الفائدة
- القضية الاخرى التي عالجها ايضا المعيار رقم (٢٣) وكان لا بد له ان يعالجها هي توقيت بدء الرسملة وتوقف الرسملة وتعليق الرسملة حيث ربط المعيار توقيت رسملة تكاليف الاقتراض على الأصول المؤهلة وبشكل منطقي بثلاثة مبادئ اساسية يجب تحققها لبدء الرسملة والاستمرار بها حيث وردت هذه المبادئ نصا في الفقرة (١٧) من المعيار رقم (٢٣) تكاليف الاقتراض

١- تاريخ بدء الرسملة هو التاريخ الذي تستوفي فيه المنشأة لأول مرة جميع الشروط الآتية:

- أ. تكبد تكاليف على الاصل
- ب. تكبد تكاليف الاقتراض
- ج. مباشرة الانشطة اللازمة لتجهيز الاصل للاستخدام المقصود له اولييعه

٢- تعليق الرسملة

يجب على المنشأة تعليق رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات الطويلة التي تعلق فيها التطوير النشط للاصل المؤهل

٣- التوقف عن الرسملة

يجب التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض عند الانتهاء تقريبا من جميع الانشطة اللازمة لتجهيز الاصل المؤهل للاستخدام المقصود له اولييعه

تكاليف التمويل - المعاملة الضريبية

ان مصاريف التمويل من النفقات التي يقبل قانون ضريبة الدخل النافذ تنزيلها للمكلف وفقا لشروط معينة نص عليها القانون وبموجب المادة رقم ٦/

الرأسمالية

وفقاً لاحكام المادة ٢٣ من قانون ضريبة الدخل النافذ يلتزم المكلف بتنظيم السجلات والمستندات والقوائم المالية اللازمة لتحديد مقدار الضريبة المستحقة عليه شريطة ان تكون معدة وفق معايير المحاسبة الدولية

في ضوء ما سبق فانه من المقبول ضريبياً ان يتم احتساب الفوائد الواجب رسمتها المتعلقة بالأصول المؤهلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣ (تكاليف الاقتراض)

ارشادات عامة لرسملة الفوائد على الأصول المؤهلة تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة

عندما تقتض المنشأة اموالاً خصيصاً لغرض الحصول على اوانشاء اصل مؤهل بعينه يمكن بسهولة تحديد تكاليف الاقتراض التي تتعلق بشكل مباشر بذلك الاصل المؤهل

اما في حالة قيام المنشأة باقتراض اموال بشكل عام واستخدامها لغايات الحصول على اوانشاء اصل مؤهل فيجب عليها تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة عن طريق تطبيق معدل رسملة على النفقات المتكبدة على ذلك الاصل ويجب ان يكون معدل الرسملة هو المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض المنطبقة على جميع قروض المنشأة القائمة خلال الفترة (IAS 23 Article 10-15)

حالة عملية

بلغت التكاليف المدفوعة على انشاء اصل قيد التنفيذ خلال السنة المالية ٦٥٠٠٠٠٠٠ ديناراً أردنياً منها ٥٠٠ الف ديناراً أردنياً دفعت في ١/١ من السنة المالية والباقي تم دفعه في ١/١ ايلول من السنة نفسها والمنشأة حاصلة على القروض التالية :

١- قرض قائم من بداية السنة بقيمة ٨٠٠٠٠٠٠٠ ديناراً أردنياً بنسبة فائدة سنوية ٩٪

٢- حصلت على قرض في ١/١ تموز من السنة المالية بقيمة ٤٥٠٠٠٠٠٠ ديناراً أردنياً بنسبة فائدة ١٠٪ سنوياً

الضريبة بشأن الاشخاص ذوي العلاقة بدأ تطبيقها اعتباراً من ١/١/٢٠١٩ بموجب القانون المعدل رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٨

حالة عملية

- اجمالي الدين ٢ مليون ديناراً أردنياً من الشركة الام

- مصروف الفوائد ١٦٠ الف ديناراً أردنياً في قائمة الدخل

- فوائد مرسملة على مشروع قيد التنفيذ ٢٠ الف ديناراً أردنياً

- راس المال المدفوع ٣٠٠ الف ديناراً أردنياً

- متوسط حقوق الملكية ٦٠٠ الف ديناراً أردنياً

المعاملة الضريبية لهذه الحالة

(الشركة الام تعتبر شخص ذو علاقة)

اجمالي الدين المسموح به ضريبياً = ٣ * ٦٠٠ الف = ١,٨٠٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً

الفوائد المسموح تنزيلها = اجمالي الدين المسموح به ضريبياً / اجمالي الدين الفعلي مضروباً ب قيمة الفوائد

المؤهل المسموح تنزيلها =

١,٨٠٠,٠٠٠ / ٢,٠٠٠,٠٠٠ مضروباً ب

١٨٠,٠٠٠ = ١٦٢,٠٠٠ ديناراً أردنياً

المردود من الفوائد (١٨٠,٠٠٠ - ١٦٢,٠٠٠) =

١٨,٠٠٠ ديناراً أردنياً

المعاملة الضريبية لرسملة تكاليف التمويل

الأصول الرأسمالية

نصت المادة (٢) من قانون ضريبة الدخل الساري المفعول على ان الأصول الرأسمالية هي (الأصول التي يتم شراؤها او المستأجرة تمويلاً او تلك التي بحوزة المكلف على سبيل التملك حالاً او مالا لغايات الاحتفاظ بها لاكثر من سنة والتي لا تباع ولا تشتري ضمن النشاط الاعتيادي للمكلف)

ولم يتطرق قانون ضريبة الدخل النافذ والانظمة والتعليقات الصادرة بموجبه لطريقة احتساب الفوائد الواجب رسمتها والمتعلقة بالأصول المؤهلة للرسملة والتي عرفها القانون بانها الأصول

مؤسسات الأعمال اصدار قوائم مالية وفقاً لإطار قانون ضريبة الدخل النافذ بل على العكس فقد تبني المشرع الضريبي في الأردن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في القوائم المالية التي تقدم الى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات .

لا شك ان الممارسات والمعالجات الضريبية لبنود معينة في القوائم المالية للمنشآت قد تختلف احياناً عن الممارسات المحاسبية المقبولة وفقاً لإطار معايير التقارير المالية الدولية مما ينتج عن ذلك فروقات بين المحاسبة المالية والضريبية قد تكون فروقات دائمة تعالج ضريبياً ضمن الاقرار الضريبي والكشوف التعديلية المرافقة له، وقد تكون فروقات مؤقتة ينتج عنها اصول و/ او التزامات ضريبية مؤجلة وفقاً لمعيار ضرائب الدخل الدولي وهذه الفروقات ايضا تتطلب من المنشآت الافصاح عن هذه الفروقات ضمن اقراراتها الضريبية والكشوف التعديلية المرافقة لها .

ليس هناك ما يمنع المنشآت من تبني بعض الممارسات الضريبية في الاعتراف والقياس المحاسبي في بياناتها المالية اذا كانت هذه الممارسات لا تتعارض مع تطبيق معايير التقارير المالية الدولية فعلى سبيل المثال ليس هناك ما يمنع من تبني طرق الاستهلاك الواردة في قانون ضريبة الدخل محاسبياً اذا كانت هذه الطرق مناسبة للاعتراف والعرض والافصاح وفقاً للمعايير الدولية .

هناك الكثير من الممارسات المحاسبية وفقاً للمعايير التقارير المالية الدولية تقبل بها القوانين الضريبية النافذة مثل تحديد الفترة الضريبية او معالجة بعض المصاريف او الاعتراف بالأصول ومنها مصاريف

المعالجة:-

المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض = $800 * 9\% + 450 * 10\% / 0,5 = 450 + 800 = 1250$
 الفوائد الواجب رسملتها = $1250 * 7,8\% = 97,5$
 + $1500 * 7,8\% = 117$
 $97,5 + 117 = 214,5$
 المعالجة المحاسبية والضريبية للفوائد المرسمة في المثال اعلاه اذا كانت نفقات التمويل في نهاية السنة المالية بواقع 94,500 ديناراً أردنياً تكون المعالجة المحاسبية والضريبية في القوائم المالية كما يلي:-

فوائد مرسمة على اصل قيد التنفيذ	٤٦,٨٥٤
مصرف تمويل في قائمة الدخل	٤٧,٦٤٦
المجموع	٩٤,٥٠٠

القيود المحاسبية لاثبات تكاليف التمويل

البيان	دائن	مدين
ح/ مصرف فوائد		٤٧,٦٤٦
ح/ اصل قيد التنفيذ		٤٦,٨٥٤
ح/ البنك	٩٤,٥٠٠	

الخلاصة

ان قوانين الضريبة النافذة في المملكة تعد من اكثر التشريعات تأثراً وتأثيراً بالممارسات المحاسبية التي تتم ضمن إطار معايير التقارير المالية الدولية المطبقة في المملكة سواء كان ذلك من حيث الاعتراف او القياس او العرض والافصاح لبنود القوائم المالية. لم تفرض القوانين الضريبية النافذة في المملكة على





راضي مي
محاسب قانوني

صناعة المحتوى في ظل قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته وقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته

تعتبر صناعة المحتوى من اهم صناعات مجتمع المعرفة حيث أن لها بعداً تنموياً وهي عبارة عن الانتاج والتوثيق والنشر المتعدد الاجهزة للمعلومات والخبرات والعلوم والفنون والتكنولوجيا والثقافة والترفيه والرياضة والاخبار والآراء والتعليم والتدريب والترجمة والتحرير والتسويق والعلاقات العامة وغيرها من المجالات.

صناعة المحتوى في ظل قانون الضريبة العامة على المبيعات

حسب نص المادة رقم (٤) من القانون البند أ- يعد بيعاً لغايات هذا القانون انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة أو توريدها من البائع الى المشتري لقاء بدل ب- يخضع للضريبة العامة ماييلي: ١- بيع اي سلعة أو خدمة أو كليتهما معاً، الا اذا كان هذا البيع غير خاضع للضريبة أو معفي منها بموجب أحكام هذا القانون.

المادة (٦) أ- تفرض بمقتضى هذا القانون ضريبة عامة على استيراد أي سلعة أو خدمة أو بيع أي منهما بنسبة (١٦٪) من قيمة هذه السلعة أو بدل هذه الخدمة.

المادة (١٣/ أ) يلتزم الشخص الذي يقوم ببيع سلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بالتسجيل لدى الدائرة على الانموذج المعد لهذه الغاية

المادة (١٤/ أ) يعين حد التسجيل بنظام يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون علماً أن حد التسجيل لصانعي المحتوى (النشاط الخدمي ٣٠٠٠٠ ديناراً أردنياً).

تهدف صناعة المحتوى الى تلبية احتياجات المستهلكين للمعلومات والترفيه والتعليم والتدريب وغيرها من الاغراض.

وتعتبر صناعة المحتوى صناعة تجارية تعمل على نشر المحتوى وتسويقه وتوزيعه وتوسيع نطاق المستهلكين له والحصول على الربح من ذلك. وتعتبر ايراداً يرفد الخزينة العامة للدولة من خلال الضرائب المتحققة على ايرادات صانعي المحتوى في المملكة الاردنية الهاشمية.

لا حاجة خضوع الدخل من صناعة المحتوى لضريبة الدخل حسب القانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته والأنظمة والتعديلات الصادرة بموجبه حسب المادة رقم ٣/ أ من القانون يخضع للضريبة أي دخل يتأتى في المملكة لأي شخص أو يجنيه منها بغض النظر عن مكان الوفاء بها في ذلك:

١- نشاط الأعمال (النشاط الذي يمارسه الشخص بقصد تحقيق ربح أو مكسب بما في ذلك النشاط التجاري أو الصناعي أو الزراعي أو المهني أو الخدمي أو الحرفي)

بند رقم ١٥ من المادة رقم ٣ من قانون ضريبة الدخل يشير الى أن دخل آخر لم يتم اعفاؤه بمقتضى أحكام هذا القانون.

صناعة المحتوى أشكال وأنشطة

اليوتيوب: هو صانع محتوى مرئي او صوتي على يوتيوب يحصل ايرادات بناء على المشاهدات والتفاعلات وشروط اخرى.

البلوجرز: هو صانع المدونات الالكترونية المكتوبة او المرئية بانتظام يحقق منها ايرادات

انفلونسر: هو شخص يهتم او يوجه تصرفات الآخرين، وهناك بعض الانفلونسرز يستخدم هذا التأثير لإثارة الاهتمام بشيء معين مثل منتج استهلاكي من خلال نشره على مواقع التواصل الاجتماعي

العاملون لحسابهم الخاص: هو كل من يمارس نشاطه بشكل مستقل اي بدون علاقة تبعية مع صاحب العمل ويعمل لحسابه الخاص عبر الانترنت

أنواع ايرادات صناع المحتوى

النوع الاول: ايرادات ناتجة عن صناعة محتوى مرئي او مسموع (مثل صناعة الفيديوهات او المقاطع الصوتية او البث المرئي او الصوتي) المنصات الرقمية او تطبيقات الموبايل والكمبيوتر المختلفة مثل (يوتيوب، تك توك، فيس بوك، انستغرام)

النوع الثاني: ايرادات ناتجة عن الاعلانات والترويج عن سلع او خدمات داخل المحتوى وذلك بمقابل مادي او بمقابل الحصول على السلع والخدمات المعلن عنها

النوع الثالث: الإيراد الناتج عن بيع المنتجات الخاصة بالقناة والتي تعرف بمارش او المشتريات

النوع الرابع: الإيراد الناتج من الصندوق المالي المخصص للفيديوهات القصيرة YouTube fund

النوع الخامس: الإيراد الناتج من جمع التبرعات من المتابعين من خلال يوتيوب او اي Patreon او ما يشابه من المواقع والبرامج

كيفية احتساب صافي الإيرادات

الإيراد الناتج عن العمليات المختلفة الخاصة بصناعة المحتوى (يطرح منه التكاليف والمصروفات اللازمة لمباشرة النشاط + التكاليف والمصروفات المرتبطة بالإيراد) وعلى سبيل المثال:

- ١- مصروفات الصيانة والاهلاك للكاميرات وغيرها من معدات التصوير
- ٢- مصروفات خاصة ببرامج تعديل الفيديوهات
- ٣- مصروفات خاصة ببرامج Domain Hosting
- ٤- مصروفات الانتقال اذا لزم الامر لصنع المحتوى
- ٥- المصروفات المشتركة

تعريف المصاريف المشتركة

هي المصروفات المشتركة بين الاستخدام الشخصي او الاستخدام الخاص بالنشاط والناتجة عن ممارسة النشاط من خلال المنزل ولا يوجد مكان منفصل خاص لممارسة النشاط غير المنزل مثل مصروف الكهرباء والايجار والانترنت

المعاملة الضريبية للأنواع المختلفة من ايرادات صناعة المحتوى

النوع الاول: ايرادات ناتجة عن صناعة محتوى مرئي او مسموع

صناعة المحتوى قد تكون مرئية او مسموعة وتندرج تحتها الفيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك او تك توك او يوتيوب او انستغرام وغيرها ويتم مشاهدتها من المتابعين ثم تقوم المنصة بوضع اعلان على المحتوى دون تدخل من صانعي المحتوى نفسه وعلى سبيل المثال منصة يوتيوب والمرتبطة بحساب ال AdSense. وهو عبارة عن انشاء حساب على موقع AdSense لحصر ومتابعة الإيراد الخاص بوضع الاعلانات على المحتوى الخاص بك وهذا في حالة انك صانع المحتوى حيث ان خدمة AdSense يمكن ان يستخدمه ايضا المعلنون.

مثال عملي

مجموع الاعفاءات الشخصية والعائلية ١٨٠٠٠٠ ديناراً أردنياً

الدخل الخاضع المعدل للضريبة ١٩٧٠٠٠ ديناراً أردنياً

ضريبة الدخل المستحقة ٢٤٤٠ ديناراً أردنياً

٢- المكلف ملزم في التسجيل في شبكة الضريبة العامة على المبيعات حيث تجاوزت ايراداته السنوية حد التسجيل البالغ ٣٠٠٠٠٠ ديناراً أردنياً (نشاط خدمي)



حقوق المكلف جابر ايراد قدره ٤٠٠٠٠٠ ديناراً أردنياً من منصة انستغرام خلال عام ٢٠٢٢ كونه صانع محتوى وقد طالب المكلف بالمصروفات التالية ضمن اقراره الضريبي لعام ٢٠٢٢

١- مصروف صيانة كاميرات ومعدات تصوير ٤٠٠ ديناراً أردنياً

٢- مصاريف انتقال ١٢٠٠ ديناراً أردنياً

٣- مصروف ايجار البيت ٢٠٠٠ ديناراً أردنياً سنوي

٤- مصروف كهرباء البيت ٢٠٠ ديناراً أردنياً

٥- مصروف انترنت ٤٠٠ ديناراً أردنياً

المكلف متزوج والزوجة ربة بيت لا تعمل ولا يوجد لديها مصادر دخل، ويمارس المكلف نشاطه من خلال سكنه.

المطلوب:

١- ضريبة الدخل المستحقة على المكلف لعام ٢٠٢٢

٢- هل المكلف ملزم بالتسجيل في شبكة الضريبة العامة على المبيعات

الاجابة:

الدخل الاجمالي السنوي من موقع انستغرام ٤٠٠٠٠٠ ديناراً أردنياً

ينزل المصاريف المقبولة:

١- مصروف صيانة كاميرات ومعدات تصوير ٤٠٠ ديناراً أردنياً

٢- مصاريف انتقال ٦٠٠ ديناراً أردنياً

٣- مصاريف ايجار السكن ١٠٠٠ ديناراً أردنياً

٤- مصاريف كهرباء ١٠٠ ديناراً أردنياً

٥- مصروف انترنت ٢٠٠ ديناراً أردنياً

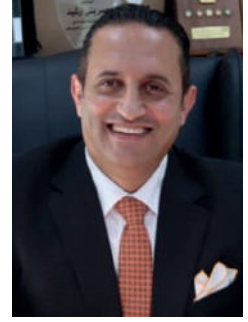
مجموع المصاريف المقبولة ٢٣٠٠ ديناراً أردنياً

الدخل الصافي المعدل ٣٧٧٠٠ ديناراً أردنياً

ينزل اعفاء شخصي ٩٠٠٠ ديناراً أردنياً

اعفاء الزوجة ٩٠٠٠ ديناراً أردنياً

أهم التعديلات التي طرأت على قانون الضريبة العامة على المبيعات بموجب القانون المعدل رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٢ .
تم التصريح من قبل وزارة المالية ان الاسباب الموجبة لتعديل قانون الضريبة العامة على المبيعات جاء للمساهمة في الحد من التهرب الضريبي وسد التغييرات التي قد يلجأ لها بعض المكلفين من خلال التجنب الضريبي وأيضاً جاء لمعالجة مشكلة التأخر في رد ضريبة المبيعات بحيث تصبح عملية الرد من حساب الضريبة نفسه بدلاً من رصد مخصصات في الموازنة لهذه الغاية، وايضا جاء التعديل انسجاماً مع الكثير مع الممارسات العالمية التي تطبق مبدأ التوريد بدلاً من البيع لغايات اخضاع السلع والخدمات للضريبة العامة على المبيعات.



عمر بني ارشيد
مستشار وخبير ضريبي

داخل المنطقة الضريبية وايضا لمفهوم توريد الخدمات داخل المنطقة الضريبية وتوسع ايضا بمفهوم الخدمة التي تتم داخل المنطقة الضريبية نذكر منها:
١- اي خدمة مرتبطة بأموال غير منقولة موجودة في المنطقة الضريبية
٢- اي خدمات متعلقة بأنشطة المناسبات الثقافية او الفنية او الرياضية او العلمية او التربوية او الترفيهية او ما يماثلها من فعاليات تقام في المنطقة الضريبية
٣- اي خدمات من مطاعم او خدمات تموينية يتم القيام بها فعلياً في المنطقة الضريبية
٤- خدمات الاتصالات: حيث ان التعليمات التي صدرت بهذا الشأن تعليمات تنفيذية رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ قد وضحت مفهوم خدمات الاتصالات وكذلك ما المقصود بالمكالمات الدولية وما تشمله تلك الخدمات وايضا وضحت مكان توريد خدمات الاتصالات والخدمات الالكترونية وما يخضع للضريبة العامة وغير الخاضع للضريبة العامة منها.
٥- خدمات البث الاذاعي والتلفزيوني: كما نصت عليه التعليمات تشمل توريد برامج البث السياسية او الثقافية او الفنية او الرياضية او العلمية

وهذا الصدد ستتطرق لأهم التعديلات التي جاء بها القانون المعدل:
اولاً: تم التعديل على المادة رقم (٢) من القانون الأصلي بحيث تم استحداث تعاريف ومفاهيم جديدة: التوريد، توريد السلع، توريد الخدمة، استيراد السلع، استيراد الخدمات، المنطقة الضريبية، المناطق الحرة، منطقة العقبة الاقتصادية، المستودع. وايضا صدرت التعليمات رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ تعليمات تنفيذية خاصة بتوريد السلع والخدمات، تطرقت ايضا لمفاهيم وتعاريف جديدة: مقر التأسيس، مكان الإقامة، المورد، خدمات الاتصالات، الخدمات الالكترونية.
ثانياً: تعديل على المادة رقم (٤) من القانون الأصلي بحيث وضح ما يخضع للضريبة العامة على المبيعات فيما يتعلق ببيع السلع والخدمات ومدى خضوع السلع والخدمات في حالة الاستيراد داخل المنطقة الضريبية ووضح ايضا مفهوم التوريد سواء المتعلق بنقل ملكية السلع او عملية ابرام عقد بين طرفين يرتب عليه نقل ملكية السلع في حال تنفيذ هذا العقد وايضا توريد الخدمات.
وفي المادة رقم (٤) مكرر تطرق لمفهوم توريد السلع

- وايضا تم تعديل نص الفقرة (ج) من المادة ٢٠ والمتعلقة بموضوع رد الضريبة العامة على المدخلات القابلة للخصم بموجب احكام المادة (١٩) والتي مضى على دفعها مدة تجاوزت شهرين ولم يتم خصمها من الضريبة العامة التي استحققت للدائرة خلال تلك المدة.

لا بد من الاشارة الى ان هذا التعديل جاء بالاتجاه الصحيح بحيث اصبح من الممكن تقديم طلب الرد على الرصيد الذي مضى عليه مدة تجاوزت شهرين بعدما كان النص السابق ينص على ٦ شهور وايضا اصبحت امكانية الرد من حساب الضريبة نفسه ولا داعي لرصد مخصصات لهذه الغاية.

خامساً: التعديل الاخير هو ما تم على المادة رقم (٥٧) فقرة (و) بحيث تم الغاء البند رقم (٢) منها والذي كان ينص على انه اذا قضت المحكمة برد الطعن كلياً او جزئياً فتقضي في الدعوى نفسها بفرض التعويض المدني المقرر وفق احكام هذا القانون وذلك على مقدار الضريبة الذي ورد الطعن بشأنه.

وهنا لا بد من الاشارة الى ان هذا التعديل جاء لصالح المكلف حيث انه كان في القانون السابق اذا قررت المحكمة اعادة القضية الى مصدر القرار لاعادة النظر فيه كان يتم فرض تعويض مدني وبموجب هذا التعديل فقد تم الغاء البند الذي كان ينص على ذلك.

في الختام: نحن مع أي تعديل من شأنه أن يحقق العدالة الضريبية ووفق أفضل الممارسات العالمية وان يتم الارتقاء بالنظام الضريبي ودفع عجلة الاقتصاد وتحفيز الاستثمار وتعزيز الالتزام الضريبي ورفع كفاءة التحصيل الضريبي دون فرض اي اعباء إضافية سواء على المواطن او على المكلف الملتمزم ضريبياً، مع ضرورة ان يلمس المكلف الجانب الإيجابي من تعديل القانون والمتعلق باختصار مدد رد ضريبة المبيعات والاسراع في انجازها.

او التعليمية او الترفيهية بما في ذلك الاحداث. ٦- الخدمات الموردة الكترونياً: ايضاً اشارت التعليمات التي صدرت بهذا الشأن لمفهوم الخدمات الالكترونية وما تشمل الخدمات الالكترونية.

ثالثاً: تم اجراء تعديل على المادة رقم (٩) من القانون بحيث:

١- تم الغاء كلمة (بيع) الواردة في مطلع الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بكلمة (توريد)

٢- بالغاء كلمتي (تسليم) و(التسليم) الواردين في البند (١) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (نقل ملكية)

٣- تم اجراء تعديل على الفقرة (ب) من المادة (٩) بحيث انه تستحق الضريبة على بيع الخدمة عند وقوع اي من الحالات التالية ايها اسبق:

أ- توريد الخدمة: وهذه الفقرة اضيفت حديثاً بموجب القانون المعدل

ب- اصدار فاتورة ضريبية

ج- تسلم بدل الخدمة كلياً او جزئياً.

٤- تم التعديل على المادة رقم (٩) بان تم اضافة فقرة (هـ) لها بحيث تم من خلالها مراعاة اتفاقيات الازدواج الضريبي فيما يتعلق بموضوع استحقاق الضريبة العامة على الخدمة المستوردة.

رابعاً: تم تعديل المادة رقم (٢٠) بحيث اصبح مطلع المادة ينص على ما يلي: يتم رد الضريبة من مبلغ الضريبة المحصل في السنة نفسها وفق التعليمات التنفيذية لهذه الغاية وفي موعد لا يتجاوز (٣٠) يوم من تاريخ تقديم الطلب ووفق حالات الرد المنصوص عليها بموجب هذه المادة.

يلاحظ ان نص المادة اصبح يمنح صلاحية للدائرة بأن يتم رد الضريبة من الضريبة المحصلة في السنة نفسها دون الحاجة لرصد مخصصات لذلك وايضاً تم تعديل موعد الرد بحيث لا يتجاوز ٣٠ يوم بدلا من ٣ شهور الذي كان في النص السابق.

ورشة تدريبية بالتعاون مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعنوان وثائق الأسعار التحويلية الملزمة وكيفية تعبئتها



في إطار الشراكة مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين يوم السبت الموافق ١٩-١١-٢٠٢٢ ورشة تدريبية حول وثائق الأسعار التحويلية الملزمة وكيفية تعبئتها والتي حاضر فيها الأستاذ محمد عبد القادر رئيس وحدة الشركات متعددة الجنسيات في كبار المكلفين والأستاذ إياد عوض الله مدقق في وحدة الشركات متعددة الجنسيات والأستاذ حسام النهار مدقق في وحدة الشركات متعددة ذلك بمشاركة العديد من الزميلات والزملاء والعاملين لديهم.

وتم عرض وثائق الأسعار التحويلية الملزمة وكيفية تعبئتها والمواعيد المحددة لتقديم تلك الوثائق وتم الإجابة على الاستفسارات.



مشاركة الجمعية في المؤتمر التاسع لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب



بدعوة كريمة من رئيس المجلس الوطني-هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب أمين بعقيلي، وحرصاً من مجلس الإدارة على المشاركة في جميع نشاطات وفعاليات المنظمات المهنية العربية، شارك رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسام رحال وعضو مجلس الإدارة الأستاذ ماهر رموني في المؤتمر التاسع لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب بعنوان (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: نحو نموذج مقاولاتي تشاركي شامل ومستدام) والذي أقيم يومي الخميس والجمعة ١٠ - ١١ تشرين الثاني ٢٠٢٢.

وقام رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسام رحال بتسليم درع التكريم لراعي المؤتمر معالي الأستاذ بونس سكوري وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات في المغرب.



لقاء جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



التقى رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسام رحال وأعضاء مجلس الإدارة مع رئيسة وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السيدة سامية أبو شريف وفريق العمل معها في ٢٠/١١/٢٠٢٢ حيث تم مناقشة استكمال عملية حصر أعداد المحاسبين القانونيين الذين يمارسون أي من الأنشطة المذكورة في المادة (١٤) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف تقييم مخاطر القطاع، وإعداد خطط التفتيش وفق المنهج القائم على المخاطر، إضافة لذلك تم بحث آلية تطبيق عقوبات فاعلة ومناسبة وراذعة تهدف إلى فرض الالتزام على القطاع بالتعليمات والقوانين الناظمة، وحصر البرامج التدريبية للقطاع التي تهدف إلى التعريف بالمتطلبات الواجب تطبيقها من قبل



القطاع وخصوصاً فيما يتعلق بإرسال تقارير الاشتباه للوحدة وقرارات مجلس الأمن، واعتماد دليل إرشادي خاص بالقطاع والذي سيتم تزويد الجمعية به من قبل وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أكد رئيس الجمعية الأستاذ حسام رحال على ضرورة التعاون بين الطرفين كون الجمعية جهة رقابية وإشرافية على قطاع المحاسبين القانونيين بقرار من مجلس الوزراء. وأبدى الطرفان استعدادهما للتعاون، وذلك لتسهيل إنجاز هذه المهام. وقد قام رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسام رحال بتسليم درع لرئيسة الوحدة السيدة سامية أبو شريف وذلك للتعاون المتميز بين الوحدة والجمعية.

مشاركة الجمعية في المؤتمر السنوي الخاص بالمصنف الوطني للخبراء المحاسبين بالجزائر



بدعوة كريمة من رئيس المجلس الوطني - المصنف الوطني للخبراء المحاسبين بالجزائر عبدالكريم بوحوش، وحرصاً من مجلس الإدارة على المشاركة في جميع نشاطات وفعاليات المنظمات المهنية العربية، شارك رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسام رحال وعضوي مجلس الإدارة الأستاذ منير القواسمي والأستاذ ماهر رموني في المؤتمر السنوي الخاص بالمصنف الوطني للخبراء المحاسبين بالجزائر بعنوان (صمود الخبير المحاسب في مواجهة تحديات الغد) والذي أقيم يومي الأربعاء والخميس ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢٢ - ١ كانون الأول ٢٠٢٢ في الجزائر.

وقام رئيس الجمعية الأستاذ حسام رحال بإلقاء مداخلة عن تجربة الأردن والجمعية في مراجعة وضبط الجودة وإجراءات التفتيش والتحقيق والتأديب. كما قام الأستاذ منير القواسمي بإلقاء مداخلة عن تجربة الأردن ودور جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين في مكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي نهاية المؤتمر قام رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسام رحال بتسليم درع التكريم لرئيس المجلس الوطني - المصنف الوطني للخبراء المحاسبين بالجزائر الأستاذ عبدالكريم بوحوش



ندوة بالتعاون مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
بعنوان نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الأردني



عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يوم الثلاثاء الموافق ١٣-١٢-٢٠٢٢ في مقر غرفة صناعة عمان ندوة حول نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الأردني والتي قدمها عطوفة مدير دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الدكتور حسام أبو علي. حيث يهدف هذا البرنامج إلى سرعة إنجاز المعاملات الضريبية للمكلفين وسرعة حصولهم على إبراء الذمة الضريبية وتحقيق العدالة في تطبيق القانون والتسهيل على المكلفين، وتقليل التكاليف عليهم وتسريع إجراءات معاملاتهم والرديات وتحقيق الالتزام الطوعي وتنظيم العلاقة بين دافعي الضرائب بشكل عام. وقد شارك العديد من الزميلات والزملاء والعاملين لديهم، وقد اجاب عطوفته على استفسارات واسئلة الحضور مشكوراً.



عقد اجتماع الهيئة العامة لجمعية المحاسبين
القانونيين الأردنيين



عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين اجتماع الهيئة العامة العادي في مقر الجمعية يوم السبت الموافق ٣-١٢-٢٠٢٢ وقد استعرض رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسام رحال التقريرين الإداري والمالي وتم بحث البنود المدرجة على جدول الأعمال.

وقد ناقشت الهيئة العامة عدة أمور منها إيرادات الجمعية من أتعاب التدقيق الخمسة بالآلف، وإيرادات كتب الاعتذار، وغرامات عدم تعيين محاسب قانوني، وأتعاب المحاماة والقضايا، والودائع في البنوك وكيفية الاستفادة منها وقد أجاب على أسئلتهم رئيس المجلس وأمين الصندوق الدكتور طارق الصرايرة ومدقق حسابات الجمعية الأستاذ عارف الحسن.

هذا وتم مناقشة التقرير السنوي لمجلس الإدارة وإقراره، وتم المصادقة على القوائم المالية الختامية للجمعية للسنة المالية المنتهية في ٣٠/٦/٢٠٢٢، وإقرار الموازنة التقديرية للجمعية للسنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

وقد تم اختيار المحاسب القانوني الأستاذ عارف الحسن لتدقيق حسابات الجمعية للسنة المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بالإضافة لإقرار الهيئة العامة تفعيل دور لجنة الاستثمار وتحديد سقف للاستثمار مع نسبة زيادة لا تتعدى ٢٥٪ من السقف وإعطاء مجلس الإدارة الصلاحيات باستثمار الأموال المودعة في البنوك للجمعية.

كما حث الرئيس الزملاء في مكاتبتهم على تسجيل الموظفين لديهم في سجلات المتدربين لتوثيق خبرتهم لدى الجمعية ضماناً لحقهم وذلك لأغراض الترخيص وللإستفادة من خدمات الجمعية في التدريب وخلافه.



اجتماع تشاوري حواري مع الزملاء لمناقشة تعديلات قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية المطروح مع اللجنة القانونية في مجلس النواب

وأشار إلى أن الشهادات المهنية الأكاديمية أو الخبرات في مجال المحاسبة أو الدوائر المالية أو التعليم الجامعي، تعد من متطلبات ترخيص مدقق الحسابات ولكن لا تعد بديلاً عن امتحان مهنة المحاسبة القانونية الذي يعد أساساً لتكوين مدققي الحسابات إلى ذلك، أكد رئيس المنتدى الاقتصادي الأردني النائب خير أبو صعلبيك أهمية الدور الذي تقوم به الجمعية في خدمة مهنة المحاسبة القانونية بالأردن والمحافظة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مشيراً إلى ضرورة الوصول لصيغة توافقية لسن قانون ينظم عمل المهنة وقال أبو صعلبيك إن إعادة صياغة القانون يجب أن لا يمس عمل لجنة الترخيص المنبثقة عن اللجنة العليا للامتحان، بقدر ما يكفل زيادة عدد المحاسبين القانونيين المرخصين لمواجهة الطلب المتزايد لهم في السوق

وتأسست مهنة تدقيق الحسابات القانونية بالمملكة عام ١٩٨٥ بموجب قانون رقم (٣٢) لعام ١٩٨٥ لتنظيم المهنة أسوة بالمهنة الأخرى من خلال امتحان المهنة والخبرة بإشراف مجلس المهنة برئاسة ديوان المحاسبة، وتم تعديله بالقانون



المؤقت رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٣ والذي أعاد تنظيم المهنة من خلال الهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية، والتي يرأسها وزير الصناعة والتجارة، ونائبه وزير المالية وعضوية الجهات الرقابية الأخرى إضافة إلى الجمعية



أقامت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين يوم الثلاثاء الموافق ٢٧-١٢-٢٠٢٢ اجتماع تشاوري حواري مع الزملاء والزملاء لمناقشة تعديلات قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية المطروح مع اللجنة القانونية في مجلس النواب.

واستمع مجلس الإدارة لآراء ومقترحات الزملاء، حيث طالبت الهيئة العامة لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين اللجنة القانونية بمجلس النواب بسن قانون ينظم مهنة المحاسب القانوني، ويحمي القوائم المالية للشركات، حفاظاً على موارد الخزينة، وزيادة ثقة المنظمات الدولية بالاقتصاد الأردني، وحماية له

وكانت اللجنة القانونية النيابية قد شرعت أخيراً بمناقشة قانون تنظيم مهنة المحاسبة رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٣

وأكد رئيس الجمعية حسام رحال لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) أن سن قانون حديث لتنظيم المهنة لا يراعى تطبيق معايير المحاسبة الدولية، يؤثر سلباً على مصداقية القوائم المالية للشركات، ولا سيما الشركات الأجنبية العاملة في الأردن العابرة للحدود، مشيراً إلى أن ذلك هوفحوى امتحان مهنة المزاوله لتدقيق الحسابات الذي تحرص الجمعية عليه إلى جانب الخبرة المنصوص عليها بالقانون

وقال رحال إن عضوية الجمعية في اتحاد الدولي للمحاسبين، وعضوية الجمعية في اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب (عضوتابع لمجلس الوحدة الاقتصادية في جامعة الدول العربية) جاء بعد جهود حثيثة ومتابعة من الجمعية واستيفاء جميع متطلبات وشروط الانضمام إلى أهم مؤسستين دوليتين مهنتين في العالم لتدقيق الحسابات

وأضاف أن أهمية الامتحان تنبع من المعايير الدولية للمحاسبة، وتعد شرطاً لاستيفاء متطلبات الانضمام إلى المنظمات الدولية، موضحاً أن إلغاءه أو التساهل بمقتضياته، يعني تعليق عضوية الجمعية بهذه المنظمات وعضوية هيئتها العامة في اللجان المنبثقة عن الاتحاد الدولي. ومجلس إدارة الاتحاد حيث أن معايير المحاسبة الدولية هي من يحكم إصدار القوائم المالية وعمل مدقق الحسابات

ودعا رحال إلى ضرورة مراجعة المقترحات التي تبعتها اللجنة القانونية بمجلس النواب، والتي تصب في صميم تنظيم المهنة، معتبراً منح إجازة محاسب قانوني لفئات متعددة دون الخضوع لامتحان الهيئة العليا سابقة لم تنتهجها أي دولة في العالم

ندوة حوارية حول مهنة المحاسبة القانونية في جامعة الزرقاء الخاصة



قدمت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع جامعة الزرقاء الخاصة بتاريخ ١٠-١١-٢٠٢٣ ندوة حوارية لطلاب كلية الأعمال كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، بحضور رئيس قسم المحاسبة د. عبد الوهاب الرواشدة، عميد كلية الاقتصاد أ.د. زكريا عزام، د. طارق المبيضين ود. ابراهيم جودة وعدد من الاساتذة الكرام .



حيث قام رئيس الجمعية الأستاذ حسام رحال بتعريفهم عن الجمعية وأهدافها، وكيفية الانتساب لها وعلاقتها مع الجهات الرقابية، كما استعرض نائب الرئيس الأستاذ عماد أبو حلتيم الشهادات المهنية والمقارنة بينها.

وتم الإجابة عن استفسارات الطلاب بخصوص الانتساب للجمعية، وامتحان مهنة المحاسبة القانونية وشروط التدريب . هذا وقد التقى رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسام رحال ونائب رئيس مجلس الإدارة الأستاذ عماد أبو حلتيم مع رئيس جامعة الزرقاء الخاصة أ.د. نضال الرمحي، حيث تم مناقشة سبل التعاون بين الجمعية والجامعة، وأبدى الطرفين رغبتهم في التعاون المشترك .

وفي نهاية اللقاء قدم عميد كلية الاقتصاد أ.د. زكريا عزام الدرع لرئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسام رحال .

مشاركة الجمعية في جلسة حوارية نظمها المنتدى الاقتصادي الأردني



شارك رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسام رحال وأعضاء مجلس الإدارة يوم الأربعاء الموافق ٢٨-١٢-٢٠٢٢ في جلسة حوارية نظمها المنتدى الاقتصادي الأردني. حيث تم استضافت سعادة الدكتور غازي ذنيبات رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب وقام بإدارة الحوار عضو الهيئة العامة للمنتدى الدكتور علي المصري وذلك لمناقشة آخر التطورات والمستجدات المتعلقة بقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية المطروح للمناقشة لدى اللجنة القانونية في مجلس النواب. وحضر اللقاء مجموعة من القامات الاقتصادية والقانونية.



جمعية المحاسبين تدعو المنشآت لتعيين محاسبين قانونيين معتمدين لديها

أكدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين أن شركة تدقيق الحسابات المنضوية تحت مظلتها تعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية والوطنية.

وأفاد رئيس الجمعية حسام رحال، إن تعيين المنشآت الاقتصادية لمحاسب قانوني معتمد يعزز الثقة بين الشركة والجهات الرقابية ذات العلاقة، حاثا إياها على التأكد من تعاملها مع محاسب قانوني لغايات تدقيق حساباتها.

وأشار إلى أن مصادقة الجمعية على صحة توقيع المحاسب القانوني وشركات التدقيق القانوني جنب الكثير من المشاكل مع الدوائر والمنشآت الاقتصادية.

إعلان نتائج امتحان مهنة المحاسبة القانونية لدورة كانون الأول ٢٠٢٢

اللازمة لعقد هذا الامتحان بمشاركة أساتذة أكاديميين متميزين ومحاسبين قانونيين مهنيين من ذوي الخبرة والكفاءة والسمعة الطيبة مضيئاً أن الامتحان تم بكل شفافية ونزاهة ومصداقية. مباركاً للناجحين و متمنياً للمتقدمين الذين لم يحالفهم الحظ الاستعداد الأفضل والنجاح في الامتحان القادم.

أسماء الناجحين في دورة كانون الأول ٢٠٢٢
الناجحون في الورقة الأولى (التشريعات والقوانين):

١. اسامة راجي متري حدادين ٧٣
٢. عامر عماد الدين محمد عيد مرقة ٧٣
٣. مراد محمد صالح الطريفي ٧٢
٤. سلام محمد حسين بصوص ٧٠
٥. عمر مهند عبد الحلیم العربيات ٦٩
٦. علي ابراهيم علي الصمادي ٦٨
٧. سليمان محمد احمد الكركي ٦٨
٨. محمد كمال عبدالفتاح سرحان ٦٧
٩. احمد ماجد احمد طافش ٦٧
١٠. محمد احمد محمد حسين ٦٧
١١. مصطفى احمد عبدالحليم الخطيب ٦٧
١٢. محمود محمد محمود شيحة ٦٦
١٣. ناصر هاني فارس ابو عاقولة ٦٦
١٤. حمزة حسين محمد سعيد فرح فريجات ٦٦
١٥. دارين ايهاب محمد الشعباني ٦٥
١٦. احمد محمود ابراهيم العجلوني ٦٥
١٧. سارة احمد سعيد جودي ٦٥
١٨. رامي عبد الفتاح حسين حمدان ٦٥
١٩. محمود جهاد محمود ابو العينين ٦٥
٢٠. جمانة علي خليل ابو عودة ٦٥
٢١. براء عبد القادر عبد الحفيظ السعيد ٦٥
٢٢. ياسر احمد قاسم بركات ٦٥
٢٣. رؤوف اهاب سامي الشوملي ٦٥

أعلن رئيس ديوان المحاسبة بالوكالة السيد إبراهيم المجالي رئيس لجنة الترخيص المنبثقة عن الهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية يوم الأربعاء الموافق ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٣ بحضور أعضاء اللجنة نتائج امتحان مهنة المحاسبة القانونية الذي عقد يوم السبت الموافق ١٧ كانون الأول ٢٠٢٢.



وقال المجالي إن عدد المتقدمين للامتحان في الورقتين قد بلغ (٣٣٨) متقدماً، حيث تقدم للورقة الأولى (١٢٧) متقدماً وللورقة الثانية (٢١١) متقدماً، وبلغ عدد الناجحين (٥٢) متقدماً من مجموع الورقتين أي ما نسبته (٤, ١٥٪)، مبيناً أن علامة النجاح المعتمدة هي (٦٥٪).

وأضاف المجالي أن عدد الناجحين في الورقة الأولى (القوانين والتشريعات) (٢٣) ناجحاً أي ما نسبته (١٨٪) في حين بلغ عدد الناجحين في الورقة الثانية (المحاسبة والتدقيق) (٢٩) ناجحاً أي ما نسبته (٧, ١٣٪)، موضحاً أن نتائج الامتحان تمت المصادقة عليها من أعضاء لجنة الترخيص المنبثقة عن الهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية.

وأوضح المجالي أن الامتحان يعقد مرتين سنوياً حيث يعمل على رفد الكوادر العاملة في قطاع تدقيق الحسابات والمحاسبة في المملكة بعناصر جديدة ذات كفاءة مهنية عالية يحتاجها الاقتصاد الوطني نتيجة تطور الأعمال وتوسيع قاعدة عمل المحاسبين القانونيين، مشيراً أن هذا الامتحان هو امتحان شامل وعلى مستوى عالٍ من المهنية والحرفية وهو بمستوى الامتحانات المهنية العالمية في الدول المتقدمة الأخرى.

وبين المجالي أن لجنة الترخيص قامت بإجراء الترتيبات

دورة تدريبية بعنوان برنامج نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الأردني



عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين يوم الأحد الموافق ١٥-١-٢٠٢٣ دورة تدريبية حول برنامج نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الأردني تطبيقات من الناحية الفنية والتقنية بالشراكة مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والتي قدمها رئيس وحدة إدارة المشاريع ورئيس اللجنة الفنية لمتابعة تنظيم نظام الفوترة الوطني الإلكتروني الأستاذ أيمن الخوالدة، ذلك بمشاركة العديد من الزميلات والزملاء والعاملين لديهم، تهدف الدورة تعريف المشاركين بتطبيق نظام الفوترة الوطني الإلكتروني حيث تم تطبيق حالة عملية من خلال حساب مستخدم لأحد الزملاء، وتم الإجابة على استفسارات الحضور المتعلقة بنظام الفوترة من الناحية التقنية، كما أشار في حال وجود أي استفسارات لدى الزميلات والزملاء ارسالها إلى الجمعية للتنسيق مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للإجابة عليها

دورة تدريبية حول متطلبات الإقفال لعمليات التدقيق وجرد المخزون



عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين يوم الثلاثاء الموافق ٢٤-١-٢٠٢٣ دورة حول متطلبات الإقفال لعمليات التدقيق وجرد المخزون والتي حاضر فيها الزميلين الأستاذ منير القواسمي والأستاذ حازم صالح بحضور العديد من الزميلات والزملاء والعاملين لديهم.

وقد أكد الأستاذ حسام رحال رئيس مجلس إدارة الجمعية على أهمية الحصول على متطلبات الإقفال والتي تساعد المدقق على إبداء رأي على القوائم المالية وكذلك يمكنه من الاحتفاظ بقرائن التدقيق التي تحميه في حال حصول أي نزاع بين أطراف مستخدمي هذه القوائم وضرورة بناء الثقة بين المدقق وعملائه.

وتهدف الدورة إلى تعريف الزميلات والزملاء بمتطلبات الإقفال لعمليات التدقيق والأمور الهامة التي ترسل إلى العميل من طلب تأييدات للبنوك والقروض وأرصدة الذمم المدينة والدائنة وطلب تحديد موعد الجرد وأية مطلوبة في عملية التدقيق النهائي كما تم عرض مسؤولية المدقق عن جرد المخزون وكيفية حضور وملاحظة عملية الجرد وأنواع تقارير التدقيق المتعلقة بتلك المتطلبات.

الناجحون في الورقة الثانية (المحاسبة والتدقيق):

- ١ موسى هارون موسى النوافله ٧١
- ٢ هشام خيرى محمد عيد غونر ٧٠
- ٣ يسار عبد الله سالم الزريقات ٦٩
- ٤ عبدالله يونس علي الهبارنة ٦٩
- ٥ زينا يلداز شحادة ابدة ٦٩
- ٦ محمود سليمان محمود الرواشدة ٦٨
- ٧ محمد رشدي محمد صدقة ٦٨
- ٨ احمد محمد شاكر ابوشاهين ٦٧
- ٩ محمد حسين علي عبيدات ٦٧
- ١٠ هديل ماجد عطية الحساسنة ٦٦
- ١١ منذر احمد محمد حسن ٦٦
- ١٢ سعد احمد سعد الهباهبة ٦٦
- ١٣ ليث خضر موسى الشيخ ٦٥
- ١٤ ميرايت محمود علي الفاعوري ٦٥
- ١٥ حاكم حسين عودة الله الدعجة ٦٥
- ١٦ اياد عماد علي الريان ٦٥
- ١٧ ايمن احمد حسين ابوالهيحاء ٦٥
- ١٨ محمد نور عبد الله محمد ارشيدات ٦٥
- ١٩ محمد ابراهيم عيسى شاهين ٦٥
- ٢٠ يونس محمود يونس دحنون ٦٥
- ٢١ سلطان حافظ يوسف ابوالسندس ٦٥
- ٢٢ عثمان حسين عثمان عثمان ٦٥
- ٢٣ احمد بركات مطلق الفقراء ٦٥
- ٢٤ زياد حسين يوسف الشابشة ٦٥
- ٢٥ ماجد عبد العزيز صالح ابور حمة ٦٥
- ٢٦ معتز حامد احمد جمعة ٦٥
- ٢٧ ربا سليمان سالم العطاونة ٦٥
- ٢٨ اريج محمد احمد بصبوص ٦٥
- ٢٩ محمد فؤاد محمد عبدة ٦٥



دورة تدريبية بعنوان توثيق أدلة التدقيق وأوراق العمل لأعضاء جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين

لاحقاً لاتفاقية التفاهم بين جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وجمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين، وتوثيقاً للعلاقة المهنية والعلمية بين الجمعيتين، وتوطيداً لأواصر التعاون في مجال التدريب المهني المتخصص والتعليم المستمر وتبادل الخبرات والتجربة من خلال عقد الدورات وورشات العمل بين أعضاء الجمعيتين، لتأهيل المحاسبين في البلدين وتطوير مستواهم المهني، عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين دورة تدريبية بعنوان (توثيق أدلة التدقيق وأوراق العمل) بحضور أشقائنا من جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين، كما حضر بها عضو مجلس الإدارة الأستاذ منير القواسمي، حيث قدم دورة تدريبية حول إعداد



ملف التدقيق الكامل والممارسات الدولية وأنواع التقارير اعتماداً على معايير التدقيق الدولية، وأثرى التدريب بتطبيق حالة عملية متكاملة مع المشاركين مستخدماً بذلك النماذج المستخدمة في عملية التدقيق وصولاً لملف التدقيق الكامل. كما تم التركيز على آليات العمل المتبعة ومراحل عملية التدقيق من قبول العميل وتقييم المخاطر والتخطيط والاستجابة لها وتصميم إجراءات ومنهجية لمواجهة تلك المخاطر وجمع الأدلة لصياغة التقرير وتكوين الرأي.

كما تم عرض أنواع التقارير التي يقدمها من خدمات تأكيدية مثل التدقيق والمراجعة والتأكدات المحدودة والخدمات الأخرى غير التأكيدية وكان ذلك لمدة ثلاث أيام متتالية من ٢٩/١/٢٠٢٣ ولغاية ٣١/١/٢٠٢٣ في مقر جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

على هامش الدورة التقى رئيس مجلس إدارة الجمعية الأستاذ حسام رحال والسادة أعضاء المجلس منير القواسمي وهاجر رموني برئيس مجلس إدارة جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين محمد أكرم حسونة ونائب الرئيس السيد سامي دحبور والسادة سعد التميمي وزباد بالي أعضاء مجلس إدارة جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين وتم تقديم درع الشكر والتقدير لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين معززين بذلك علاقة الصداقة ما بين الجمعيتين.

ورشة حول المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمعالجات المحاسبية وتقرير مدقق الحسابات المتعلق بها



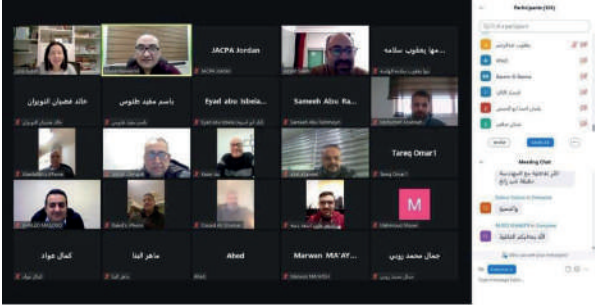
استمراراً لبرنامج تطوير المهارات المهنية عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ورشة حول المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمعالجات المحاسبية وتقرير مدقق الحسابات المتعلق بها حضر بها عضو مجلس الإدارة منير القواسمي وعرض الزميل حازم صالح مثال عملي لعملية الانتقال كما حضر عضو مجلس الإدارة ماهر الرموني في نظام الفوترة الوطني. حيث عقدت في مقر غرفة تجارة إربد للزميلات والزملاء يوم السبت الموافق ٢٨-١-٢٠٢٣ وبمشاركة عدد من الزميلات والزملاء.

نظمت الجمعية مباريات البطولة الأولى لسداسيات كرة القدم تحت رعاية مكتب سمان وشركاه



نظمت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وبالتعاون مع لجنة العلاقات الداخلية والخارجية مباريات البطولة الأولى لسداسيات كرة القدم تحت رعاية مكتب سمان وشركاه BDO بين مكاتب التدقيق وبمشاركة ١١ فريق على ملاعب كلية التربية الرياضية

دورة تدريبية بعنوان مهارات التواصل الفعال



عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين يوم الأربعاء الموافق ٨-٢-٢٠٢٣ دورة بعنوان مهارات التواصل الفعال عبر تطبيق زوم والتي حضرت فيها المهندسة لنا عايش بحضور العديد من الزميلات والزملاء والعاملين لديهم. وتهدف الدورة الى زيادة مهارات التواصل الضرورية في القيادة وإدارة الأعمال من اجل تحسين الانتاجية والنجاح المؤسسي. كما لها أثر ايجابي على تقديم الخدمات للعملاء وتحسين الخدمات لهم.

دورة تدريبية حول "معيار التقرير المالي الدولي رقم (17) IFRS - عقود التأمين"



عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين يوم السبت الموافق ١٨-٢-٢٠٢٣ دورة حول "معيار التقرير المالي الدولي رقم (17) IFRS - عقود التأمين" والتي حضر فيها الأستاذ عماد أبو حاتم بحضور العديد من الزميلات والزملاء والعاملين لديهم. ويهدف هذا المعيار إلى التعرف على المعالجة الجديدة لعقود التأمين، حيث يحدد معيار (17) IFRS - عقود التأمين والواجب التطبيق بتاريخ ١-١-٢٠٢٣، مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. وكما يهدف المعيار إلى ضمان قيام شركات التأمين بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق وعدالة عن تلك العقود، وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدققاتها النقدية.

مشاركة الجمعية في المؤتمر المهني الدولي "الحادي عشر" الخاص باتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بعنوان "الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة: الفرص والتحديات" وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)



بدعوة كريمة من رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الأستاذ حاتم القواسمي، وحرصاً من مجلس الإدارة على المشاركة في جميع نشاطات وفعاليات المنظمات المهنية العربية، شارك رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسام رحال وأعضاء مجلس الإدارة الدكتور طارق الصرايرة . الأستاذ ماهر رموني، الأستاذ منير القواسمي، ومجموعة من الزملاء في المؤتمر المهني الدولي "الحادي عشر" الخاص باتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بعنوان "الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة: الفرص والتحديات" تحت رعاية دولة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والذي أقيم يومي السبت والأحد ٤-٥ شباط ٢٠٢٣ في مصر . حيث افتتح الدكتور محمد معيط وزير المالية المؤتمر وأكد حرص مصر على مواكبة الاقتصاد الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع في كافة المجالات والعمل على تحسين معيشة المواطنين وتقديم كافة الخدمات لهم عن بعد . وتناول المؤتمر المحاور التالية: المحور الأول - مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات الاقتصادية والرقمنة والمحور الثاني - البنوك والتحديات الاقتصادية والمالية العالمية، المحور الثالث - التأمين وتحديات معايير التقارير المالية والتحول الرقمي، المحور الرابع - الاستدامة . وفي نهاية المؤتمر قام رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسام رحال بتسليم درع التكريم لرئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الأستاذ حاتم القواسمي، كما وقدم رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الأستاذ حاتم القواسمي درع تكريم لرئيس جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين الأستاذ حسام رحال.

ندوة بالتعاون مع دائرة مراقبة الشركات بعنوان نظام سجل المستفيد الحقيقي



عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين يوم الإثنين الموافق ٢٠-٢-٢٠٢٣ ندوة حول نظام سجل المستفيد الحقيقي بالشراكة مع دائرة مراقبة الشركات والتي قدمها مدير الشؤون القانونية الأستاذ عادل الحياوي ورئيس قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الاستاذة رولا الفيومي بمشاركة العديد من الزميلات والزملاء والعاملين لديهم.

حيث قام الرئيس الأستاذ حسام رحال بالترحيب بالمحاضرين والمشاركين من الزملاء والعاملين لديهم ونوه لضروره إعلام الشركات التي تدقق عليها بأهمية الالتزام بتقديم البيانات المطلوبة حسب تعليمات سجل المستفيد الحقيقي.



دورة تدريبية بالتعاون مع دائرة مراقبة الشركات بعنوان اندماج الأعمال من المنظور المحاسبي والمالي ودورها في تلبية احتياجات وكلاء الإعسار



قامت الجمعية وبالتعاون مع دائرة مراقبة الشركات / وحدة ترخيص وكلاء الإعسار ومن خلال عضو مجلس الإدارة الدكتور طارق الصرايرة بالمشاركة في إعطاء دورة تدريبية على مدار يومين لوكلاء الإعسار وذلك خلال شباط ٢٠٢٣ وكانت بعنوان اندماج الأعمال من المنظور المحاسبي والمالي ودورها في تلبية احتياجات وكلاء الإعسار.

دورة تدريبية لوكلاء الإعسار بالتعاون مع دائرة مراقبة الشركات

قامت الجمعية وبالتعاون مع دائرة مراقبة الشركات / وحدة ترخيص وكلاء الاعسار ومن خلال أعضاء الجمعية الأستاذ إبراهيم الخطيب والأستاذ خالد التلاوي بالمشاركة في إعطاء دورة تدريبية لوكلاء الإعسار تناولت على مدى ٦ ساعات خلال يومي الأحد والاثنين ١٩-٢٠ / ٢ / ٢٠٢٣ معالجة الديون من منظور مالي والإبراء من الديون، وجدولة الديون ورسملة الديون وزيادة رأس مال المدين المعسر.

دورة تدريبية حول أفضل الممارسات في إدارة تعارض المصالح

عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين يوم الأربعاء الموافق ١-٣-٢٠٢٣ دورة تدريبية حول أفضل الممارسات في إدارة تعارض المصالح وحاضر فيها الأستاذ علاء ابونبعة وبمشاركته العديد من الزميلات والزملاء والعاملين لديهم وجاهايا ومن خلال تطبيق الزووم.

تهدف الدورة إلى التعرف على مفهوم تعارض المصالح، ومن هم أصحاب المصالح ومسؤوليات مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية تجاه تعارض المصالح، وأنواع تعارض المصالح، أبرز الأخطاء في التعامل مع تضارب المصالح، أبرز الضوابط الرقابية لتقليل مخاطر تعارض المصالح، وأبرز ما ورد في الأنظمة الأردنية بخصوص تضارب المصالح.



مشاركة الجمعية في ورشات العمل التي نظمتها وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (EU Global Facility) التابع للاتحاد الأوروبي



شارك أعضاء مجلس الإدارة وعدد من الزملاء بسلسلة من ورشات العمل التي نظمتها وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (EU Global Facility) التابع للاتحاد الأوروبي على مدار يومي الأحد والثلاثاء ٥-٧ / ٣ / ٢٠٢٣ في فندق جراند حياة بعنوان "تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية وفهمها" بالتعاون مع خبراء من المرفق العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (EU Global Facility) التابع للاتحاد الأوروبي ومتحدثين من فريق العمل من المؤسسات التي شاركت في إجراءات تقييم المخاطر المذكور برئاسة البنك المركزي الأردني.

كما شارك أعضاء مجلس الإدارة وعدد من الزملاء بورشة عمل بعنوان "الرقابة والإشراف القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات الرقابية على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة" في فندق جنيفا على مدار يومي الإثنين والثلاثاء ٦-٧ / ٣ / ٢٠٢٣ بالتعاون مع خبراء من مجلس أوروبا (Council of Europe) وبوجود عدد من الوفود الدول العربية فلسطين والمغرب وتونس.

وتهدف ورشة العمل إلى تقديم عرض حول عملية تقييم مخاطر الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية الذي تم تنفيذه على المستوى الوطني وأهم نتائجها وتوضيح الإلتزامات المطلوبة من كافة الجهات الوطنية المعنية بما في ذلك الجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات الرقابة المبنية على أساس المخاطر بهذا المجال وأهم الأولويات الموصى القيام بها إستجابة لنتائج دراسة تقييم المخاطر بهدف منع المجرمين من استغلال الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تهدف ورشة العمل الإقليمية إلى تعزيز فهم الجهات الرقابية والإشرافية المعنية بالالتزامات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطوير القدرات الإشرافية المبنية على أساس المخاطر من خلال تدريب الجهات الإشرافية على قطاعات الأعمال والمهنة غير المالية، وفرت ورشة العمل للمشاركين فرصة المناقشة والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة بهذا المجال وأفضل الممارسات وتبادل الخبرات في تنفيذ إطار عمل رقابي وإشرافي قائم على المخاطر.

شاركت الجمعية بالتعاون مع دائرة مراقبة الشركات وتحت رعاية معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير العمل بعنوان "منظومة الإعسار في الأردن - تحديات وفرص نجاح" بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC.



قامت الجمعية وبالتعاون مع دائرة مراقبة الشركات بالمشاركة في الجلسة الحوارية التي عقدتها دائرة مراقبة الشركات يوم الأربعاء الموافق ١-٣-٢٠٢٣ تحت رعاية معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير العمل بعنوان (منظومة الإعسار في الأردن - تحديات وفرص نجاح) بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC.

حيث حاضر نائب رئيس مجلس الإدارة الأستاذ عماد أبو حاتم كمتحدث رئيسي في الجلسة الحوارية الثانية تحت عنوان (دور القطاع الخاص في ترسيخ منظومة الإعسار) وبحضور عضو مجلس الإدارة الدكتور طارق الصرايرة.

تهدف هذه الجلسة إلى رفع الوعي بمنظومة الإعسار الوطنية، وإبراز أهم الإنجازات والتحديات، وسبل المضي قدماً من خلال متحدثين يمثلون أبرز الأطراف من ذوي العلاقة بمنظومة الإعسار، ومشاركين من مختلف الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص.

جمعية المحاسبين القانونيين تشارك في حملة تبرعات لضحايا الزلزال

قدمت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين تعازيها الحارة إلى عائلات ضحايا الزلزال في سوريا وتركيا حيث أعربت عن تضامنها مع الأشقاء في سوريا وتركيا جرّاء الزلزال المدّمر الذي أسفر عن خسائر بشرية ومادية هائلة، وانطلاقاً من تضامنها مع حملة استقبال التبرعات التي أعلن عنها مجمع النقابات المهنية الوقوف مع المتضررين من هذا الزلزال فقد فتحت الجمعية باب استقبال التبرعات والتي تم إرسالها من خلال الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية

دورة تدريبية حول الإجراءات الجمركية وأنواع البيانات الجمركية

عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣-٣-٢١ دورة تدريبية حول الإجراءات الجمركية وأنواع البيانات الجمركية والتي حضر فيها د. ماجد قباجة بحضور العديد من الزميلات والزملاء والعاملين لديهم. وتهدف هذه الدورة إلى تعريف الزملاء بكيفية تعبئة البيان الجمركي وأنواع البيانات الجمركية ومعاينة البضاعة المستوردة وكيفية تحديد القيمة الجمركية والاعتراض على القيمة الجمركية.



حفل إفطار رمضان



قامت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٣-٤-٥ إفطاراً رمضانياً للهيئة العامة بحضور أعضاء مجلس الإدارة وعطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وأئيل العرموطي وعدد من المدراء والمساعدين من دائرة مراقبة الشركات بالإضافة إلى عدد من المدراء والمساعدين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والأكاديميين والضيوف. وتهدف هذه اللقاءات لزيادة التواصل الاجتماعي والعلاقات بين الزميلات والزملاء.

مشاركة الجمعية في ورشة العمل التي نظمتها جامعة البترا بعنوان "التعليم المحاسبي بين توقعات الأكاديميين وأصحاب المهنة وحاجات سوق العمل"



شارك رئيس مجلس إدارة الجمعية الأستاذ حسام رحال يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣-٣-١٤ في ورشة العمل التي نظمتها جامعة البترا ضمن فعاليات اليوم العلمي لكلية العلوم الإدارية والمالية تحت عنوان "التعليم المحاسبي بين توقعات الأكاديميين وأصحاب المهنة وحاجات سوق العمل" حيث قام رئيس الجمعية الأستاذ حسام رحال بالتحديث عن الفجوة بين التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية والشهادات المهنية وامتحان المزاولة في الأردن.

كما قامت كلية العلوم الإدارية والمالية بدعوة الزميل باسل سلطانة حيث شارك بالحديث عن المهارات والمعارف الواجب توفرها في خريجي المحاسبة وحاجات سوق العمل. كما التقى رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسام رحال والزميل باسل سلطانة مع رئيس جامعة البترا الدكتور رامي عبد الرحيم، والذي أبدى رغبة الجامعة بالتعاون مع الجمعية في إنشاء برنامج ماجستير متخصص في المعايير الدولية وقام في نهاية اللقاء بتقديم درعين تكريماً لمشاركتهم بهذه الورشة. وتقدم بالشكر لرئيس جامعة البترا والهيئة التدريسية في عمادة كلية العلوم الإدارية والمالية والطلاب على تفاعلهم مع هذا النشاط، متطلعين لمزيد من التعاون بين الطرفين



مشاركة الجمعية بالتعاون مع جامعة العلوم التطبيقية ندوة حوارية حول امتحان مهنة المحاسبة القانونية والشهادات المهنية



استقبل عميد كلية الأعمال في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة أ.د صالح عقدة ورئيس قسم المحاسبة الدكتور يوسف أبو صيام رئيس جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين الأستاذ حسام رحال وبحضور أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الأعمال-قسم المحاسبة في ١٧-٥-٢٠٢٣.

حيث قام رئيس الجمعية الأستاذ حسام رحال بتعريفهم عن الجمعية وأهدافها، وكيفية الانتساب لها وما هي المهارات



الواجب توفرها في الشخص المبحوث للمتحان، كما ناقش بعض المواضيع الهامة أهمها:

١- أكد الرئيس على أهمية الشهادات المهنية بالنسبة لطلاب المحاسبة وخص شهادة المحاسب القانوني الأردني (JCPA) ودورها بتميز المحاسب عن غيره في سوق العمل سواء داخل الأردن أو خارجها.

٢- اتمتة امتحان مهنة المحاسبة القانونية وتوجه لجنة الترخيص للتحويل الرقمي.

وتم الإجابة على جميع استفسارات الطلاب فيما يخص المهنة.

وتم التأكيد على التعاون بين الجمعية والهيئة الأكاديمية حيث الجامعة التطبيقية الاهلية عضواً فيها ويتم تقديم دورات للطلاب بالتعاون مع الجمعية، وأبدى الطرفين رغبتهم في التعاون المشترك.

لقاء مجلس الإدارة مع الاعضاء الجدد



نظمت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين يوم السبت الموافق ١٣-٥-٢٠٢٣ لقاء مع الزميلات والزملاء الجدد حيث بارك لهم رئيس مجلس الإدارة حسام رحال باسم المجلس وباسم لجنة العلاقات الداخلية والخارجية ولجنة العضوية هذا النجاح وانتسابهم للجمعية وأكد على أهمية مشاركتهم في اللجان ونشاطات الجمعية وأنهم مستقبل الجمعية وهم جيل البناء القادم لهذا الصرح، وأكد على أهمية هذه اللقاءات حيث تقوم بتقوية العلاقات مع الزملاء وتساعد على بناء شراكات بالإضافة للاستفادة من خبرات بعضهم البعض.

وحث الرئيس على الالتزام بتوثيق أوراق عمل عملية التدقيق وأشار إلى وجود دورة متخصصة بأوراق العمل لكل زميل جديد ضمن خطة المجلس لرفع الوعي المهني وزيادة جودة أعمال التدقيق

وأشار الرئيس إلى برنامج لجنة العضوية الذي تم اقراره من قبل مجلس الإدارة بأنه سيكون هناك تنظيم زيارات لمكاتب الزملاء لنشر الوعي وتقديم النصح والإرشاد للزملاء الجدد. متمنياً للجميع التوفيق وسداد والنجاح.



مشاركة الجمعية بالتعاون مع جامعة البلقاء التطبيقية / كلية عمان في ندوة حوارية بعنوان "المحاسبة القانونية واقع وطموح"



شاركت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وبالتعاون مع جامعة البلقاء التطبيقية / كلية عمان في ١٤-٥-٢٠٢٣ ندوة حوارية بعنوان "المحاسبة القانونية واقع وطموح" حيث رعى الأستاذ الدكتور سعيد أبوroman عميد البحث العلمي والابتكار هذه الفعالية وذلك في سبيل إثراء تجربة الطلبة وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الإبداعية وتعريفهم بمتطلبات سوق العمل المختلفة. حيث قام رئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسام رحال بتعريفهم عن الجمعية وأهدافها، وكيفية الانتساب لها وعن أهمية شهادة المحاسب القانوني الأردني (JCPA)، ومتطلبات الحصول عليها ودورها في تعزيز مهاراتهم المهنية وفتح آفاق المستقبل لهم، ودورها بتميز المحاسب عن غيره في سوق العمل سواء داخل الأردن أو خارجها، كما تحدث عن الفرق بين الجانب الأكاديمي خلال دراسة الطالب والواقع العملي، وإدخال المعايير الدولية للخطط الدراسية للطلاب، والتطور الذي حصل بعلم المحاسبة وأهمية مواكبة هذا التطور، والتغيرات والتطورات في معايير التدقيق ودور المدقق والإجراءات التي يقوم بها حسب معايير التدقيق (المدقق يكون مسؤول عن استمرارية الشركة خلال سنة واحدة من خلال إشارته لذلك في التقرير (استمرارية الشركة)).

حيث أوضح ان هنالك دراسة من لجنة الترخيص فيما يتعلق بامتحان مهنة المحاسبة القانونية بحيث يصبح اربعة اوراق بدلا من ورقتين، وكما عرض التخصصات التي تخول حاملها للتقدم للامتحان وقام الأستاذ حسام رحال بتشجيع وحث الطلاب على التقدم للامتحان.

فيما أشاد الدكتور عثمان حسين عثمان عضو جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بدور جامعة البلقاء التطبيقية برغد سوق العمل بالكوادر المؤهلة والقادرة على الإبداع والابتكار. وفي نهاية الندوة تم الإجابة على جميع استفسارات الطلاب فيما يخص المهنة.

وقد حضر الندوة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الأعمال، الاستاذ الدكتور مروان النسور عميد كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، والأستاذ الدكتور فضال زلوم نائب عميد البحث العلمي والابتكار، والدكتور خالد أبوريشة نائب عميد كلية عمان الجامعية، والدكتور ليث القضاة رئيس قسم المحاسبة، وجمع غفير من طلبة المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبة في الكلية.

أداء القسم القانوني للزملاء الذين استكملوا متطلبات الترخيص



أدى عدد من الزملاء الذين استكملوا متطلبات الترخيص القسم القانوني وذلك بعد اجتيازهم امتحان المهنة يوم الأحد الموافق ١٤-٥-٢٠٢٣ وذلك أمام عطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموطي ورئيس جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين الأستاذ حسام رحال وهم:

١. ضياء محمود موسى الظاهر.
 ٢. الدكتور عثمان حسين عثمان عثمان.
 ٣. يزيد جميل سليم احميده.
- مع خالص امنياتنا للجميع بالتوفيق في حياتهم المهنية.

دورة تدريبية حول معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) الإيراد من العقود مع العملاء



عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين يوم الإثنين الموافق ٢٢-٥-٢٠٢٣ دورة تدريبية حول معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) الإيراد من العقود مع العملاء والتي حضر فيها د. جمعة حميدات بحضور العديد من الزميلات والزملاء والعاملين لديهم.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بطبيعة معالجة العقود مع العملاء والاعتراف به في القوائم المالية، ووضع المبادئ الواجب على المنشأة اتباعها للتقرير عن المعلومات المفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حول طبيعة ومبالغ وتوقيت وحالات عدم التأكد الخاصة بالإيراد والتدفقات الناجمة عن العقود مع العملاء.

عقد امتحان مهنة المحاسبة القانونية دورة حزيران ٢٠٢٣



عقدت لجنة الترخيص المنبثقة عن الهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية امتحان مزاولة المهنة لدورة حزيران ٢٠٢٣ برئاسة عطوفة الأستاذ ابراهيم المجالي رئيس ديوان المحاسبة بالوكالة / رئيس لجنة الترخيص وذلك في قاعات الجامعة الأردنية يوم السبت الموافق ١٠-٦-٢٠٢٣ وقد تقدم للورقة الأولى (القوانين والتشريعات) ١١٥ متقدماً فيما تقدم للورقة الثانية (المحاسبة والتدقيق والمعايير الدولية) ١٨٩ متقدماً

برنامج تمهيدي في المحاسبة الجنائية والاحتيال المالي لغير الماليين بالتعاون مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

عقدت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين برنامجاً تدريبياً بعنوان (برنامج تمهيدي في المحاسبة الجنائية والاحتيال المالي لغير الماليين) لمدة ثلاثة أيام خلال شهر حزيران لعام ٢٠٢٣ وقد حضر بهذا البرنامج الزميل عضو مجلس الإدارة منير القواسمي حيث يهدف البرنامج إلى تنمية قدرات المشاركين والتعرف على الأساسيات المحاسبية لغير الماليين وانواع الاخطاء المحاسبية وقراءة وفهم القوائم المالية والتحليل المالي لتلك القوائم لتحديد أية أمور جوهرية وأهم المؤشرات السلبية التي يتم إرتكابها وكيفية التعامل معها.



دورة تدريبية حول الأمن السيبراني



عقدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين يوم الأربعاء الموافق ٧-٦-٢٠٢٣ دورة تدريبية حول الأمن السيبراني والتي حضر فيها الأستاذ سامر القاسم بحضور العديد من الزميلات والزملاء والعاملين لديهم. وافتتح الدورة عضو مجلس الإدارة الاستاذ منير القواسمي والذي اشار الى اهمية الامن السيبراني من خلال تأثيره على الرقابة الداخلية والتي هي احد العناصر الرئيسة التي يقوم مدقق بتقييمها عند تدقيق الحسابات وعند تقييم مخاطر العملية كما تسعى مثل هذه الدورات لتوسيع انواع الخدمات المقدمة من قبل مدقق. تهدف الدورة إلى تعريف المشاركين بالجوانب المتعلقة بالأمن السيبراني من حيث :

- تعريف الأمن السيبراني.
- التهديدات المتعلقة بمخاطر الأمن السيبراني والثغرات.
- الضوابط الرقابية الواجب تطبيقها في المنشآت لحماية البيانات.



يتقدم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الهيئة العامة وموظفو الجمعية بالتعازي الحارة لذوي الزملاء الذين توفاهم الله

ينعى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الهيئة العامة وموظفو الجمعية الزميل
محمد أيوب ياسين
سائلين المولى تعالى أن يتغمده بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته

ينعى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الهيئة العامة وموظفو الجمعية الزميل
مصطفى نجم
سائلين المولى تعالى أن يتغمده بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته

يتقدم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الهيئة العامة وإدارة الجمعية بالتعازي الحارة إلى الزملاء

والدة الزميل حازم صبابا	والدة الزميل كريم النابلسي
ابن الزميل اسماعيل رضوان وشقيق الزميلين احمد رضوان وفيصل رضوان	والدة الزميل محمد الرطروط
شقيق الزميل أشرف أبو المغفل	والدة الزميل ماهر جمعة
شقيق الزميل رائد الرامي	والدة الزميل ياسر عز
شقيق الزميل أحمد معالي	والد الزميل عارب الكردي
شقيق الزميل هاني أبو عاقولة	والد الزميل أشرف غوشة
شقيق الزميل عبدالرحيم شبيحه وعم الزميل أحمد شبيحه	والد الزميل فيصل السيد
شقيقة الزميل ميشيل حلاق وعمة الفرد حلاق	والد الزميل صالح العوراني
شقيقة الزميل جمال الشوبكي	والد الزميل شادي الحوراني
شقيقة الزميل محمد ملحس	والد الزميل طارق الداود
شقيقتي الزميل محمد الأزرق	والد الزميل سالم ابومنة
والد الزميل عماد أبو حلتم	والد الزميل سامر ادريس
	والدة الزميل عمار جودة

داعين المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته وأن يسكنهم فسيح جناته

أعضاء جدد

انتسب التالية أسماؤهم إلى عضوية الجمعية بعد نجاحهم في ورقتي الإمتحان وأدائهم اليمين القانونية واستكمال شروط انتسابهم لدى الجمعية وهم الزميلات والزملاء:



إيهاب حسام الدين خليل



إياد نصر محمد سلامه



إياد عبدالله عوض الله



أحمد محمود أبوعصبه



أحمد عبدالرزاق الجبالي



سامية محمود الشاهد



زيد داود النتشه



رامي عبد الفتاح حمدان



دانية صادق الإمام



جمانه علي أبوعوده



عبد الرحمن خالد عباس



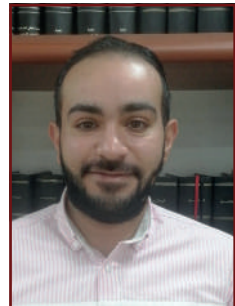
ضياء عبد القادر السعيد



سوسن أمجد ابراهيم



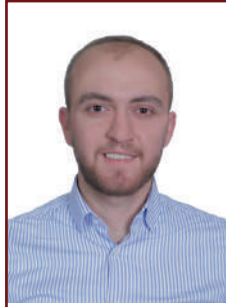
سميح عبد الرحيم عياد



سليمان محمد الكركي



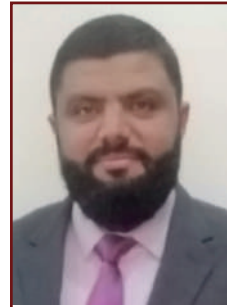
محمد سعيد رياح



محمد رائد عساف



محمد أحمد الطرمان



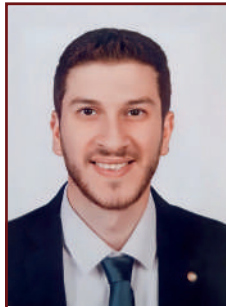
مجدى جمال شمالي



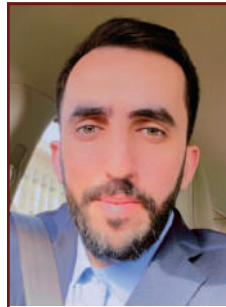
علي عرفات منصور



معين أحمد البطوش



مصطفى محمد عليان



مراد محمد الطريفي



محمود محمد شيحه



محمد فارس اللوزي



يوسف أحمد الخواجا



يسار عبدالله الزريقات



ندى حسن سنونو



**يتقدم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من الإخوة الزملاء
والعاملين لديهم**

أحمد محمد - رامي سنونو - زكي أبو رحمة - شهد عابد -
عبدالله الأشقر - موسى شحادة - يزن الزبيدي
بأجمل آيات التهاني والتبريك بمناسبة نجاحهم في شهادة

CERT IFRS

متمنين لكم دوام التوفيق والنجاح.

النشرة الأولى - معيار التدقيق الدولي رقم ٧١٠ - الأرقام المقارنة



صالح الحاج قاسم
عضو مجلس الادارة

هذا المعيار نافذ المفعول بتدقيق البيانات المالية التي تبدأ في أو بعد ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤. إن الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول مسؤوليات المدقق المتعلقة بالأرقام المقارنة.

يجب على المدقق أن يحدد فيما إذا كانت الأرقام المقارنة مطابقة من كافة جوانبها الجوهرية مع إطار التقارير المالية المناسب للبيانات المالية التي تتم تدقيقها ويتم عرض الأرقام المقارنة استجابة لإطار التقارير المالية المناسب

مسؤوليات المدقق

يجب أن يحصل المدقق على أدلة إثبات كافية وملائمة بأن الأرقام المقارنة تفي بمتطلبات إطار التقارير المالية المناسب. علماً بأن مدى إجراءات التدقيق المنجزة على الأرقام المقارنة. أقل بكثير من تلك المنجزة على أرقام السنة الحالية، وهي محددة اعتيادياً بالتأكد من أن الأرقام المقارنة قد تم عرضها بشكل صحيح وتم تصنيفها بشكل ملائم. وهذا يتطلب قيام المدقق بتقدير فيما إذا كانت (أ) السياسات المحاسبية المطبقة للأرقام المقارنة

منسجمة مع سياسات الفترة الحالية، أو فيما إذا كان قد تم إجراء تعديلات و / أو إفصاحات مناسبة: و (ب) الأرقام المقارنة تتفق مع المبالغ والإفصاحات الأخرى المعروضة في الفترة السابقة، أو فيما إذا كان قد تم إجراء تعديلات و / أو إفصاحات مناسبة.

النشرة الثانية - معيار التدقيق الدولي رقم ٥٧٠ - مبدأ الاستمرارية

الأحداث والظروف التي قد تثير الشك حول افتراض الاستمرارية يمكن أن تكون مالية أو تشغيلية أو أمور أخرى. يسלט المعيار ISA 570 الضوء على عدد من الأحداث والظروف التي يتم مواجهتها بشكل شائع في الحياة الواقعية واقعية والتي يجب أن يكون المدقق على دراية بها، وهذه المؤشرات هي كما يلي :

١- مسؤوليات المدقق

- يحدد المعيار ISA 570 أهداف المدقق والمتعلقة باستخدام أساس الاستمرارية في الحسابات:
- للحصول على أدلة كافية ومناسبة فيما يتعلق بمدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية ؛
- الاستنتاج ، على أساس أدلة التدقيق ، ما إذا كان يوجد هنالك عدم تأكد مادي فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المنشأة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية ؛ و
- تحديد الآثار المترتبة على تقرير التدقيق، و توثيق ذلك في ملف التدقيق .

٢- المالي

- قيمة المطلوبات و/ أو العجز في المركز المالي .
- الديون محددة الأجل التي تقترب من تاريخ الاستحقاق دون وجود احتمالات واقعية للتجديد أو السداد ، أو الاعتماد المفرط على القروض قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل.
- التدفقات النقدية التشغيلية السلبية المشار إليها في البيانات المالية التاريخية أو المستقبلية.
- النسب المالية الرئيسية السلبية.
- خسائر تشغيل كبيرة أو تدهور كبير في قيمة الأصول المستخدمة لتوليد التدفقات النقدية.
- وقف توزيعات الأرباح.
- عدم القدرة على الدفع للدائنين في مواعيد الاستحقاق.
- عدم القدرة على الامتثال لشروط اتفاقيات القرض.
- التحول من معاملات الائتمان إلى معاملات الدفع عند التسليم مع الموردين.
- عدم القدرة على الحصول على تمويل لتطوير منتج جديد أساسي أو استثمارات أساسية أخرى.

٣- التشغيلي

- نية الإدارة تصفية الشركة أو وقف العمليات.
- فقدان الإدارة الرئيسية بدون استبدال.
- فقدان سوق رئيسي ، أو عميل (عملاء) أساسيين ، أو امتياز ، أو ترخيص ، أو مورد (موردين) رئيسيين.
- صعوبات العمل .
- نقص الإمدادات الهامة .
- ظهور منافس ناجح للغاية .

٤- أمور أخرى

- عدم الامتثال لمتطلبات رأس المال أو غيرها من المتطلبات القانونية.
- الإجراءات القانونية أو التنظيمية المتعلقة ضد الشركة والتي قد تؤدي ، في حالة نجاحها ، إلى مطالبات من غير المحتمل أن تكون المنشأة قادرة على تلبيتها .
- التغييرات في القانون أو السياسة الحكومية من المتوقع أن تؤثر سلباً على الكيان .
- الكوارث غير المؤمن عليها أو غير المؤمن عليها عند وقوعها .

٥- استنتاج المدقق وإعداد التقارير

على أساس الأدلة التي تم الحصول عليها ، يجب على المدقق أن يستنتج ما إذا كان هناك عدم يقين مادي قد يشير شكاً جوهرياً حول قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، فإن عدم اليقين المادي هو الذي يتطلب ، في رأي المدقق، الإفصاح عن طبيعته وآثاره على الحسابات لإعطاء صورة حقيقية وعادلة . يمكن تلخيص الاستنتاجات التي توصل إليها المدقق والآثار المترتبة على تقرير المراجع في ظروف مختلفة على النحو التالي :

٦- استنتاج المدقق نتيجة لتقرير المدقق

- ١- استنتج المدقق إلى أن استخدام أساس الاستمرارية مناسب ولم يتم تحديد أي شكوك جوهريّة، يتم إصدار تقرير مدقق حسابات غير معدل.
- ٢- استنتج المدقق إلى أن استخدام افتراض الاستمرارية مناسب ولكن يوجد عدم تأكد مادي و تصف الحسابات بشكل كاف طبيعة وانعكاسات عدم التأكد الجوهري وخطط الإدارة للتعامل معها ، والإفصاح بوضوح عن أن الشركة قد تكون غير قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها في سياق الأعمال العادية. لن يكون تقرير المدقق متحفظ ولكنه سيتضمن فقرة "تأكيد الأمر/ فقرة توكيدية" التي تسلط الضوء على وجود عدم يقين مادي وتلفت الانتباه إلى الملاحظة الواردة في القوائم المالية التي تتضمن الإفصاحات المتعلقة بالاستمرارية.
- ٣- استنتج المدقق إلى أن استخدام افتراض الاستمرارية مناسب ولكن يوجد عدم تأكد مادي ولم يتم تضمين الإفصاحات الكافية في البيانات المالية.
- يجب أن يعبر تقرير المدقق عن رأي متحفظ أو رأي سلبي فيما يتعلق بالإفصاحات غير الكافية ، يجب أن يشير تقرير المراجع أيضاً إلى وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بالاستمرارية.
- ٤- خلص المدقق إلى أن استخدام افتراض الاستمرارية غير مناسب ولكن تم إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية. يجب أن يبدى تقرير المدقق رأياً سلبياً.
- ٥- خلص المدقق إلى أن استخدام افتراض الاستمرارية غير مناسب وأن أعضاء مجلس الإدارة لم يعدوا الحسابات على أساس مبدأ الاستمرارية ولكن على أساس بديل مناسب وتم تضمين الإفصاحات المناسبة، قد يعبر تقرير المدقق عن رأي غير متحفظ ويتضمن فقرة تأكيدية حول الأساس البديل المستخدم.
- ٦- في الحالات التي تنطوي على شكوك متعددة والتي تعتبر جوهريّة للبيانات المالية ككل ، قد يرى المدقق أنه من المناسب في حالات نادرة عدم إبداء الرأي بدلاً من تضمين البيانات المطلوبة وذلك وفقاً للفقرة ٢٢ من المعيار ISA 570

أكثر من 600 فرع عبر 5 قارات

من خلال شبكة فروعنا المنتشرة عالمياً، نتيح لكم الوصول إلى الأسواق المختلفة خصوصاً أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الواعدة والتي نعتبر أحد أقدم البنوك فيها وأكثرها أماناً وموثوقية.

arabbank.com



البنك العربي
ARAB BANK



النجاح مسيرة



بَارِكْ لِلَّهِمَا وَبَارِكْ عَلَيْهِمَا بِنَيْتِ جَمْعِهِمَا فِي خَيْرِ

ترفع جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين إلى مقام جلالة الملك
عبدالله الثاني بن الحسين، وجلالة الملكة رانيا العبدالله، والعائلة
الهاشمية، أسمى آيات التهنئة والتبريك بمناسبة عقد قران
صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي
العهد، على الأتسة رجوة خالد السيف، والذي سيعقد يوم
الخميس الموافق ١ حزيران ٢٠٢٣.

أدام الله الفرحة في ديارنا